جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

"علة الكثرة- صورها، وأثرها في الألفاظ، والأحكام
دراسة نحوية تصريفية"

The cause of abundance - its forms, and its effect " on words and judgments, a morphological ".grammatical study

إعداد

د. الشحات أحمد بدوي السماحي

أستاذ اللغويات المساعد في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة

(العدد الثالث والأربعون)
(الإصدار الثاني-مايو)
(الجزء الثاني (١٤٤٥هـ /٢٠٢٤م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536- 9083
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٤/٦٢٧١م

"علة الكثرة- صورها، وأثرها في الألفاظ، والأحكام دراسة نحوية تصريفية"

الشحات أحمد بدوي السماحي

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني: *alshhatalsmahy0@gmail.com*

الملخص

الكثرة علة من العلل التي اعتمد عليها النحاة في بناء آرائهم، كما أنهم اجتهدوا في توضيح آثارها في الألفاظ، والتراكيب، والأحكام النحوية، والتصريفية، فغير خافٍ أن كثيرا من مسائل النحو والتصريف قد تأثر الحكم فيها بالكثرة، لذلك حاولت جاهدًا في هذا البحث أن أبين صور الكثرة وأثرها في حقيقة الألفاظ، وأثرها في بناء الحكم النحوي والتصريفي، وترجيح الآراء أو تضعيفها، وطريقة العلماء في التنبيه إليها، وعنوان البحث: "علة الكثرة– صورها، وأثرها في الألفاظ، والأحكام–دراسة نحوية تصريفية". وثبت من خلال البحث أن الكثرة ليست عاملا للترجيح على الإطلاق، وليست سببا للتضعيف على الإطلاق، ولكن جانب الترجيح هو الغالب. وجاءت الكثرة سببا للترجيح في ثنتين وعشرين مسألة، وسببا للتضعيف في تسع مسائل. ويختلف العلماء في التعليل بالكثرة فبعضهم يجعلها علة مستقلة يعتد بها اعتدادا كاملا، وقد يضيف إليها علة أخرى يستند إليها كالتخفيف مثلا. وبعضهم يذكرها لما لم يجد له علة أخرى. كما أثبت البحث أن كثرة التغيير هي من أوضح أسباب ضعف الحكم النحوي أو التصريفي، وظهر هذا في دعوى التركيب في" منذ"، و " ويكأن"، وتصحيح "فَاعَلْت، وتَفَاعَلْنا، وفَعَّلت، وتَفَعَّلنا" ومصادرهن وعدم إعلالهن. وأن كثرة التغيير قد تؤدي أحيانا إلى تقديم القلب المكاني على الإعلال ؛ لأنه أيسر من اجتماع إعلالين. كما أن الكثرة وإن كانت تستلزم التخفيف إلا أنه ليس دائما ذلك فكَثْرَة الْحُرُوف في الاسم الرباعي حالت دون قلب الكسرة فتحة في النسب على الرغم من ثقل الكسرة.

الكلمات المفتاحية: العلة، الكثرة، الزيادة، الحذف، الثقل، الخفة، الترجيح، التضعيف.

"The cause of abundance - its forms, and its effect on words and judgments, a morphological grammatical study."

Al-Shahat Ahmed Badawi Al-Samahi
Department of Linguistics, College of Islamic and Arabic Studies for Boys, Al-Azhar University, Egypt.
Email: *alshhatalsmahy0@gmail.com*

Abstract:

Abundance is one of the reasons that grammarians relied on in constructing their opinions. They also worked hard to clarify its effects on words, structures, and grammatical and morphological rulings. It is no secret that many issues of grammar and morphology have had their rulings affected by abundance, so I tried hard to This research is to explain the forms of abundance and its effect on the truth of words, its effect on building grammatical and morphological judgments, the weight of opinions or their weakness, and the method of scholars in alerting them to it. The title of the research is: "The cause of abundance - its forms and its effect on words and judgments - A morphological grammatical study. It has been proven through research that abundance is not a factor for weighting at all, and is not a reason for weakness at all, but the weighting aspect prevails. The abundance was a reason for preference in twenty-two issues, and a reason for weakness in nine issues. Scientists differ in the explanation for the abundance. Some of them make it an independent reason that is fully taken into account, and they may add to it another reason to rely on, such as mitigation, for example. Some of them mention it when they cannot find any other reason for it. Also, although the abundance requires lightening, it is not always so, as the large number of letters in the four-letter name prevents the kasra from being inverted into a gap in the lineage, despite the heaviness of the kasra. And the frequent change may sometimes lead to prioritizing the spatial heart over the rational; Because it is easier than the combination of two elements. The research also proved that the abundance of change is one of the clearest reasons for the weakness of grammatical or morphological judgment, and this appeared in the claim of composition in "since" and "waikan", and the correction of "fa'alaat, tafa'alaatna, fa'alaat, tafa'alaana" and their sources and lack of reasoning.

Keywords: *cause, abundance , increase, deletion , heaviness , lightness , weighting , weakening.*

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة و السلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه أجمعين. وبعـــــد

فاللغة العربية ثرية بألفاظها وتراكيبها في الدلالة على المعاني المقصودة، ولم يتوفر للغة من لغات البشر على مر العصور ما توفر لهذه اللغة من العناية والاهتمام، فلم يزل العلماء يعنون بها العناية التامة من جميع جوانبها حتى وصلوا بها في الدراسة والتحليل إلى أسمى المراتب ، وبرع كل منهم فيما اتجه إليه من دراستها؛ ليتحقق بذلك حفظ الله تعالى لكتابه الكريم كما وعد به سبحانه في قوله عز من قائل: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)[1].

وكان من شدة حبهم للعربية التي عنوا بدراستها، ومن فرط شغفهم بها أن اتجهوا إلى البحث فيها عن أسرار مفرداتها وتراكيبها، وعلل أحكامها؛ ليوضحوا سبب مجيئها على هذه الهيئات التي جاءت عليها، مما أوجد لديهم رغبة ملحة في الحديث عن العلة والتعليل، والكثرة سبب من أسباب تفاوت الأحكام، وعليها في غالب الأحيان يبنى ترجيح الآراء أو تضعيفها، فهي إما علة للحكم أو جزء علة، والتغيير الذي يحدث في الكلمات لا يكون – أحيانا – لغاية ثقلها، بل يكون لطلب الخفة فيها بحيث لا تحتمل أدنى ثقل؛ إذ "كل كثير مستثقل وإن خف".

والكثرة علة من العلل التي اعتمد عليها النحاة في بناء آرائهم، كما أنهم اجتهدوا في توضيح آثارها في الألفاظ، والتراكيب، والأحكام النحوية، والتصريفية، فغير خافٍ أن كثيرا من مسائل النحو والتصريف قد تأثر الحكم فيها بالكثرة، لذلك حاولت جاهدًا في هذا البحث أن أبين صور الكثرة وأثرها في حقيقة الألفاظ، وأثرها في

---

(١) – الحجر آية٩.

بناء الحكم النحوي والتصريفي، وترجيح الآراء أو تضعيفها، وطريقة العلماء في التنبيه إليها، وجعلت عنوان البحث:

"علة الكثرة- صورها، و أثرها في الألفاظ، و الأحكام-دراسة نحوية تصريفية"

منهج البحث:

إنَّ المنهج المُتبَع في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتِمُّ رصدُ علة الكثرة وبيانها، وموطن الاعتماد عليها، ثُمَّ دراسة المسألة محل بشيء من الشرح والتحليل والتعليل، مع ذِكر شواهد وأمثلة لها. وتتبعت آراء العلماء الذين استشهدوا بالكثرة لتقوية مذاهبهم وآرائهم النحوية والتصريفية.

الدراسات السابقة:

لم أعثر على دراسة سابقة تناولت " صور الكثرة وأثرها في الألفاظ، والأحكام " وكل ما عثرت عليه تناول جانبا واحدًا من موضوع البحث، أو صورة واحدة من صور الكثرة، ألا وهي "كثرة الاستعمال" أما باقي الصور فلم يتناولها فيما أعلم بحث مستقل. ومن البحوث التي تناولت كثرة الاستعمال:

١ – كثرة الاستعمال وأثرها في العربية نحوًا وصرفًا، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، للباحث/ إسماعيل بن محمد بن بشير، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٢– كثرة الاستعمال في النحو العربي بين الظاهرة والتوجيه النحوي، للباحث/ عبد الرحمن فرهود جساس، بحث منشور في مجلة كلية التربية، جامعة ذي قار، ٢٠١٣م.

٣– كثرة الاستعمال في شرح التسهيل لابن مالك (ت: ٦٧٢ هـ) للباحثة: منال فوزي عبد القادر عمر، بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين

بدمياط الجديدة سنة ٢٠٢٣م.

٤- الأحكام المبنيّة على كثرة الاستعمال عند الفرّاء في ضوء كتابه (معاني القرآن)، للباحث: حمدي الجبالي، كلية الآداب، جامعة النجاح الوطنية. بحث منشور على الشبكة العنكبوتية غير مؤرخ بتاريخ.

وغير خافٍ أن هذه الدراسات كلها تدور حول كثرة الاستعمال فقط؛ لذلك لم أستوعب ولم أكثر من المسائل التي اعتمد الحكم فيها على كثرة الاستعمال فقد كفاني غيري بدراستها بل اكتفيت بذكر نماذج قليلة لهذه الصورة من صور الكثرة.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في بيان صور الكثرة، وموقف العلماء منها، وأثرها في حقيقة الألفاظ، وأثرها أيضا في الأحكام النحوية والتصريفية.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن تكون الدراسة مهيكلة على النحو التالي:

المقدمة: وبها خطة البحث، وبيان أهميته، ومنهجه، والدراسات السابقة.

التمهيد: علة الكثرة- مفهومها- آراء النحويين فيها. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: العلة، وآراء النحويين فيها.

المطلب الثاني: الكثرة، وصورها.

الفصل الأول: أثر الكثرة في الألفاظ، وتحته مبحثان:

المبحث الأول: أثر الكثرة في الترجيح وفيه المسائل الآتية:

التوسع في معنى " سوف".

حذف الواو من " هو ".

اختصاص "غُدْوة" بالنصب بعد " لدنْ ".

ترجيح زيادة الميم في " مَنْبِج ".

تردد الحذف في " ثُبة " بين العين و اللام.

المبحث الثاني: أثر الكثرة في التضعيف، وفيه المسائل الآتية:

تردد الهمزة بين الاستفهام والنداء.

" ويكأنَّ" بين البساطة والتركيب.

(مُنْذُ) بين الإفراد والتركيب.

كي" الناصبة.

مجيء (لو) مصدرية.

الفصل الثاني: أثر الكثرة في الأحكام، وتحته مبحثان:

المبحث الأول: أثر الكثرة في الترجيح وفيه المسائل الآتية:

بناء الفعل الماضي على السكون.

حذف إحدى النونات المتواليات.

حذف التنوين من العلم لغير إضافة.

جواز إتباع الموصوف للصفة.

قطع التابع عن المتبوع.

الفصل بين " كم " الخبرية وبين مميزها.

دخول همزة الوصل على الفعل الخماسي ومصدره.

قلة أوزان الاسم الخماسيّ المجرد وعدم زيادته بأكثر من حرف.

علة حركة حرف المضارعة.

قلب ألف المقصور الزائد على ثلاثة أحرف عند التثنية ياءً.

حذف ألف الاسم المقصور عند النسب.

حذف آخر المقصور والممدود الزائدين على ثلاثة أحرف عند التثنية.

إبدال النون من اللام.

تصحيح "فَاعَلْت، وتَفَاعَلْنا، وفَعَّلت، وتَفَعَّلنا" ومصادرهن وعدم إعلالهن.

تقديم القلب على الإعلال في مهموز اللام.

إدغام الحرفين المتحركين أو الإدغام الجائز.

إمالة الألف في آخر الاسم.

المبحث الثاني: أثر الكثرة في التضعيف، وفيه المسائل الآتية:

الجمع بين هاء التنبيه ولام البعد في اسم الإشارة.

تخصيص الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب.

قلب كسرة عين الثلاثي فتحة عند النسب.

عدم حذف الواو من مضارع نحو: "أوعد".

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.

ثبت المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

التمهيد: علة الكثرة- مفهومها- آراء النحويين فيها.

المطلب الأول: العلة، و آراء النحويين فيها.

العِلَّةُ لغةً و اصطلاحًا:

جاءت العِلَّةُ في المعاجم اللغوية بمعانٍ مختلفة، فقد ذكر ابن فارس أنَّ لها ثلاثة معانٍ؛ إذ قال:

"(عَلَّ) الْعَيْنُ وَاللَّامُ أُصُولٌ ثَلَاثَةٌ صَحِيحَةٌ: أَحَدُهَا تَكَرُّرٌ أَوْ تِكْرِيرٌ، وَالْآخَرُ عَائِقٌ يَعُوقُ، وَالثَّالِثُ ضَعْفٌ فِي الشَّيْءِ.

فَالْأَوَّلُ الْعَلَلُ، وَهِيَ الشَّرْبَةُ الثَّانِيَةُ. وَيُقَالُ عَلَلٌ بَعْدَ نَهَلٍ. وَالْفِعْلُ يَعُلُّونَ عَلًّا وَعَلَلًا، وَالْإِبِلُ نَفْسَهَا تَعُلُّ عَلَلًا. قَالَ[1]:

عَافَتَا الْمَاءَ فَلَمْ نُعْطِنْهُمَا ... إِنَّمَا يُعْطِنُ مَنْ يَرْجُو الْعَلَلْ

وَيُقَالُ أَعَلَّ الْقَوْمُ، إِذَا شَرِبَتْ إِبِلُهُمْ عَلَلًا"[2].

وهي عند ابن منظور بمعنى تشاغل، حيث قال: "وتَعَلَّلَ بالأَمر واعْتَلَّ: تَشاغَل؛ قَالَ:

فاسْتَقْبَلَتْ لَيْلَةَ خِمْسٍ حَنَّان، ... تَعْتَلُّ فِيهِ بِرَحِيعِ العِيدان

أَي أَنَّها تَشاغَلُ بالرَّحِيعِ الَّذِي هُوَ الجِرَّة تُخْرِجها وتَمْضَغُها. وعَلَّله بِطَعَامٍ وَحَدِيثٍ وَنَحْوِهِمَا: شَغَلَهُ بِهِمَا... وعَلَّلتِ المرأَةُ صَبِيَّها بِشَيْءٍ مِنَ المَرَق ونحو ليَجْزأَ بِهِ عَنِ اللَّبن"[3].

---

(١) – البيت من البحر الرمل للبيد في ديوانه ص١٨٥ ، وكتاب العين ٨٨/١، ١٤/٢باب العين واللام، والصحاح٢١٦٥/٦ (علن).

(٢) – مقايس اللغة١٢/٤، ١٣ .

(٣) – لسان العرب ٤٦٩/١١ فصل العين المهملة.

يدور معنى التعليل في اللغة العربية حول فعل الشيء مرة بعد أخرى، كما جاء في مادة عَلَل في (الصحاح) و (لسان العرب) وغيرهما من المعاجم اللغوية، فالعلل هو الشرب الثاني بعد النهل، وهو الشرب الأول، يقال: عَلَل بعد نَهَل، وعله أي: سقاه السقية الثانية، والعلة المرض وحدث يشغل صاحبه عن وجهه، كأن تلك العلة صارت شغلًا ثانيًا منعه عن شغله الأول.

أمَّا العِلّةُ في الاصطلاح، فقد جاءت بتعريفات متنوعة عند النحويين القدماء والمحدثين[١]، فهي عند الرُّماني "تغيير المعلول عمَّا كان عليه"[٢].

ويرى الجرجاني أنَّها "ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه"[٣].

وعرَّفها الدكتور مازن المبارك بأنَّها "الوصف الذي يكون مظنَّة وجه الحكمة في اتخاذ القرار، أو هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهًا معينًا من التعبير والصياغة"[٤].

فالتعليل إذن: هو تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه[٥].

مما سبق يتبين أن العلة هي الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، أو بعبارة أوضح: هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين

---

(١) – العلة النحوية عند الشريف الكوفي (ت ٥٣٩هـ) في كتابه البيان في شرح اللمع، د. عبد الله راجحي محمد غانم. ص ٤٠٨ ، بحث منشور في مجلة كلية التربية بزنجبار جامعة عدن. العدد العاشر.

(٢) – الحدود في النحو ص٣٨ .

(٣) – التعريفات ص ١٦١.

(٤) – النحو العربي، العِلَّة النحوية نشأتها وتطورها ص٥١.

(٥) – أسلوب التعليل في اللغة العربية، لعباس أحمد خضير. ص٤١.

اختارت في كلامها وجهًا معينًا من التعبير والصياغة. والعلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي واضحة جلية، فالعلة النحوية تشغل النحوي في محاولته الوصول إليها عن كل ما عداها، وتتطلب منه كدَّ الفكر وإعمال النظر مرة بعد أخرى؛ حتى يطمئن إلى سلامتها وصحة الوثوق بها.

ورحم الله شيخ العربية الخليل الذي سُئل عن العلل التي يعتلُّ بها في النحو فقيل له –فيما يرويه الزجاجي –: "عن العرب أخذتها، أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطبيعتها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسته، وإن تكن هناك علة له؛ فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة. فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فُعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له، وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار. وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها. قال الزجاجي: وهذا كلام مستقيم، وإنصاف من الخليل –رحمة الله عليه"[١].

ولاشك أن التعليل النحوي قد نشأ مرافقًا ومصاحبًا لنشأة قواعد العربية، كما أجمع عليه صفوة العلماء الأجلاء. وبناء على ذلك يترجح أن بواكير التعليل قد نشأت مع وضع الأسس الأساسية للنحو العربي.

---

(١) – الإيضاح في علل النحو ص ٦٥، ٦٦.

قال الدكتور مازن المبارك عن تاريخ العلة: " إنها وجدت على ألسنة النحاة منذ وجد النحو، وإنها كانت عند سيبويه والذين عاصروه وسبقوه مستمدة من روح اللغة، معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان، وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها. ولم تكن ذات طبيعة فلسفية وإن كانت فكرتها في الأصل مقتبسة من التفكير الفلسفي.

إن الخليل وصحبه اعتقدوا بسلامة ذوق العرب وروعة حكمتهم في أحكام اللغة فهجموا بظنهم على موطن العلة محاولين انتزاعها وتوضيحها ... وكان أسلوبهم أقرب إلى الجزم والتقرير منه إلى الجدل والتأويل"[(١)].

المطلب الثاني: الكثرة، وصورها.

أولا: تعريف الكثرة:

الكثرة في اللغة: مصدر كَثُرَ يَكْثُرُ كَثْرَةً، فهو كَثِيرٌ[(٢)] ،وقد تكسر الكاف، فيقال: كَثُر كِثْرة، وهي لغة رديئة[(٣)] ، وحُكي أنَّ الكثْرة مُثَلَّثة الكاف، والفتحُ أَشهَر ،وقد أَنكَر الضَّمَّ جماعةٌ من أهل اللغة، وصَوَّبَ جماعةٌ الكَسْرَ إذا كانَ مقرونًا مع القِلَّةِ؛ للازدواج، كالكُثْرِ . بالضَّمِّ . يُقال: الحمْدُ للهِ على القُلِّ والكُثْرِ، والقِلّ والكِثْر[(٤)]، وكثُر كَثَارة، فهو كثير، وكُثَار، وكَثْر[(٥)] ، وأصل الكلمة (كثر) يقول فيه ابن فارس: ((الكاف والثاء والراء، أصل صحيح يدل على خلاف القلة))[(٦)] ،فالكثرة: نقيض القلة، يقال: رجل مُكْثِر، أي: ذو كُثْرٍ من المال ،أو ذو مال كثير"[(٧)].

---

(١) – النحو العربي: العلة النحوية ص ٦٩ – ٧١.
(٢) – تهذيب اللغة (كثر) ١٠٢/١٠، لسان العرب (كثر) ١٣١/٥.
(٣) – لسان العرب (كثر) ١٣١/٥.
(٤) – تاج العروس (كثر) ١٧/١٤.
(٥) – لسان العرب (كثر) ١٣٢/٥.
(٦) – مقاييس اللغة (كثر) ١٦٠/٥، وانظر: لسان العرب (كثر) ١٣١/٥.
(٧) – تاج العروس (كثر) ١٨/١٤.

ويقال: فلان يستكثر من الشيء: إذا رغب في الكثير منه، وأكثر منه أيضًا، ورجل مكثور عليه: إذا كَثُر عليه من يطلب منه المعروف[١]، أو إذا نفد ما عنده، وكثرت عليه الحقوق[٢].

وقد جرى استعمال لفظ الكثرة عند أهل العلم بناءً على مقتضاها اللغوي، فالكثرة: هي ما يقابل القلة[٣].

والقلة في اللغة: مصدر قَلَّ يَقِلُّ قِلَّةً وقُلًا، فهُو قليلٌ[٤]، وهي خلاف الكثرة[٥]، والقُلُّ . بالضَّمِّ . والقِلَّةُ . بالكسر . مثل: الذُّل والذِّلة [٦] . خلاف الكُثْرِ والكِثْرَةِ.

والكثرة والقلة من الألفاظ التي لا يمكن الجزم بوضع ضابط مقدَّر معيَّن لها، بحيث يقال: إن هذا هو حدُّ ومقدار الكثرة، وما دونه قلة [٧]، لكن أحسن ما قيل فيها: هو أنها من أسماء النسب والإضافات، فالشيء المقدَّر يكون كثيرًا بالنسبة إلى ما دونه، قليلًا بالنسبة إلى ما فوقه[٨]، فالقليل: دون الكثير، والكثير: فوق القليل، وما سماه الله قليلًا لا يمكننا أن ندرك كميته، فما ظنك بما سماه كثيرًا [٩]. ومع ذلك فقد جرى استخدام هذا اللفظ في كثير من مسائل العلم، وبذل العلماء في تحديد مفهومه

---

(١) – تهذيب اللغة (كثر) ١٠٢/١٠،لسان العرب (كثر) ١٣٣/٥.
(٢) – لسان العرب (كثر) ١٣٣/٥.
(٣) – التعريفات ص ٢٦٩.
(٤) – مقاييس اللغة (قلّ) ٣/٥،لسان العرب (قلل) ٥٦٣/١١.
(٥) – لسان العرب (قلل) ٥٦٣/١١،الكليات ص ٧٣٢.
(٦) – مقاييس اللغة (قلّ) ٣/٥،لسان العرب (قلل) ٥٦٣/١١.
(٧) – تفسير الرازي ١٧٨/١١.
(٨) – المبسوط ١٩٧/١،الوصول إلى الأصول ٣١٩/١، ٩٧/٢.
(٩) – الكليات ص ٧٠٢،٥٢٩ .

جهودًا كبيرة، ومع ذلك كله؛ فإن الفرق بين القليل والكثير غير منصوص عليه في جميع الأمور(١).

ثانيا: صور الكثرة و مواضع كل صورة:

تعددت صور الكثرة التي ذكرها النحاة واعتمدوا عليها في تعليلاتهم وبناء آرائهم، وأهم أنواع الكثرة التي ذُكرت في كتب النحو هي:

أولا: كثرة التغيير، ويظهر أثرها في أربع مسائل:

" ويكأنَّ" بين البساطة والتركيب

(مُنْذُ) بين الإفراد والتركيب.

تصحيح "فَاعَلْت، وتَفَاعَلْنا، وفَعَّلت، وتَفَعَّلْنا" ومصادرهن وعدم إعلالهن.

تقديم القلب على الإعلال في مهموز اللام.

ثانيا: كثرة الحروف، و يظهر أثرها في عشر مسائل:

قلب كسرة العين فتحة عند النسب إلى الثلاثي.

قلب ألف المقصور الزائد على ثلاثة أحرف عند التثنية ياءً.

حذف ألف الاسم المقصور عند النسب.

حذف آخر المقصور والممدود الزائدين على ثلاثة أحرف عند التثنية.

قلة أوزان الاسم الخماسيّ المجرد وعدم زيادته بأكثر من حرف.

التوسع في معنى " سوف" .

حذف الواو من " هو ".

---

(١) – الاعتصام ٢/٦٤٤.

دخول همزة الوصل على الفعل الخماسي ومصدره.

إمالة الألف في آخر الاسم.

علة حركة حرف المضارعة.

ثالثا: كثرة الحذف، ويظهر أثرها في ست مسائل.

تردد الحذف في " ثُبة " بين العين واللام:

تردد الهمزة بين الاستفهام والنداء.

"كي" الناصبة.

عدم حذف الواو من مضارع "أوعد".

مجيء (لو) مصدرية .

قطع التابع عن المتبوع.

رابعا: كثرة الحركات، ويظهر أثرها في مسألتين.

إدغام الحرفين المتحركين أو الإدغام الجائز.

بناء الفعل الماضي على السكون:

خامسا: كثرة الزيادة. ويظهر أثرها في مسألتين:

عدم اجتماع هاء التنبيه مع لام البعد في اسم الإشارة.

ترجيح زيادة الميم في " مَنْبِج ".

خامسا: كثرة اللامات، ويظهر أثرها في مسألة واحدة.

إبدال النون من اللام.

سادسا: كثرة الاستعمال، ويظهر أثرها في ست مسائل.

حذف إحدى النونات المتواليات.

حذف التنوين من العلم لغير إضافة.

اختصاص "غُدْوة" بالنصب بعد " لدنْ ".

الفصل بين " كم " الخبرية وبين مميزها.

جواز إتباع الموصوف للصفة.

تخصيص الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب.

وسوف يتم تناول هذه المسائل بالدراسة والتفصيل عند معالجة كل مسألة على حدة بمشيئة الله تعالى.

الفصل الأول: أثر الكثرة في الألفاظ.

المبحث الأول: أثر الكثرة في الترجيح و فيه المسائل الآتية:

تمهيد: الترجيح لغة: مصدر من رَجّح الشَّيء يرجّح ترجِيحًا، يقال: رَجَحَ الشّيء بيده: وَزَنَه، ونَظَرَ مَا يُثقله، والرَّاجح: الوَازن، وأَرْجَح الميزان أي: أَثْقله حتى مَال، ورَجَحَ في مَجْلسه يَرجُح: إذا ثَقُلَ فَلم يَخفَّ(١).

الترجيح اصطلاحا:

قال فخر الدين الرازي: "الترجيح تقوية أحد الطرفين على الآخر فيُعلم الأقوى فيُعمل به ويُطرح الآخر" (٢). وقال بدر الدين الزركشي: "هو تقوية إحدى الأمارتين على الأخرى بما ليس ظاهرًا" (٣).

وفي اصطلاح الأصوليّين بيان الرجحان وإثباته، والرجحان زيادة أحد المثلين المتعارضين على الآخر وصفا. وقيل: الترجيح: اقتران الدليل الظني بأمر يقوى به على معارضة"(٤).

ومما سبق يتضح أن الترجيح : هو تقوية أحد الأقوال لدليل يدل على قوته أو على ضعف ما سواه.

التوسع في معنى " سوف".

لكثرة الحروف أثر واضح في زيادة المعنى، فغالبا كلما كثر حروف اللفظ زاد معناه، وبناء على ذلك فرق بعض العلماء بين "السِّين" و "سوف" من حيث المعنى،

---

(١) – لسان العرب، ٢/ ٤٤٥ (رجح)، ، القاموس المحيط، ١/ ٢١٨، ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ١/ ٢١٩.

(٢) – المحصول، مؤسسة الرسالة، ط:٣، ٥/ ٣٩٧.

(٣) – البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتب، ط:١، ١٤١٤ هـ، ٦/ ١٣٠.

(٤) – كشاف اصطلاحات الفنون ص ٤١٥، ٤١٦ .

فكِلَاهُمَا للتنفيس: أَي تَخْلِيص الْمُضَارع من الزَّمن الضّيق وَهُوَ الْحَال، إِلَى الزَّمَان الْوَاسِع، وَهُوَ الِاسْتِقْبَال، قَالَ البصرية: وزمانه مَعَ السِّين أضيق مِنْهُ مَعَ سَوف؛ نظرا إِلَى أَن كَثْرَة الْحُرُوف تفِيد مُبَالغَة فِي الْمَعْنى، وتبعهم في ذلك ابن القواس حيث قال: "وفي "سوف" دلالةٌ على زيادةِ تنفيسٍ، كأنَّهم جعلوا زيادةَ الحرفِ دلالةً على زيادةِ المعنى"(١) والكوفيون أَنْكَرُوا ذَلِك، ورده أيضا ابْن مَالك مستدلا بالسماع والقياس، فالسماع تعاقبهما على المعنى الواحد في وقت واحد في قوله تعالى: {وسَوْفَ يُؤْتِ اللَّـهُ المُـؤْمِنِينَ أَجْـرًا عَظِيمًـا}(٢)، وقولـه: {أُوْلَئِـكَ سَـنُؤْتِيهِمْ أَجْـرًا عَظِيمًـا}(٣)، {كَـلاَّ سَيَعْلَمُونَ}(٤)، {كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ}(٥)، وَقَالَ الشَّاعِر(٦):

وَمَا حالةٌ إلاَّ سَيُصْرَفُ حالُها ... إِلَى حالةٍ أخري وسوف تَزول

فهذا كله صريح في توافق سيفعل وسوف يفعل في الدلالة على مطلق الاستقبال دون تفاوت من قرب وبعد، إلا أن سيفعل أخف، فكان استعمالها أكثر.

وبالقياس على الْمَاضِي فَإِن الْمَاضِي والمستقبل متقابلان فَكَمَا أَن الْمَاضِي لَا يقْصد بِهِ إِلَّا مُطلق الْمُضِيّ دون تعرض لقرب أَو بعد فَكَذَلِك الْمُسْتَقْبل"(٧).

---

(١) – شرح ألفية ابن معطٍ ١: ٢١٢.

(٢) – النساء آية ١٤٦.

(٣) – النساء آية ١٦٢ .

(٤) – النبأ آية ٤.

(٥) – التكاثر آية ٤.

(٦) – البيت من البحر الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧، والجنى الداني ص ٦٠، وهمع الهوامع ٢/٥٩٤، والنحو الوافي ١/٦٠.

الشاهد: قوله " سَيُصْرَفُ" وقوله " سوف تَزول" حيث عبر الشاعر عن المعنى الواحد الواقع في وقت واحد بالسين وسوف، وهذا دليل على اتحادهما معنى ولا فرق بينهما.

(٧) – ينظر: شرح التسهيل١/٢٦، ٢٧ ، والجنى الداني ص ٦٠، ومغني اللبيب ١/١٨٥.

قال السيوطي: "وَهُوَ مَمْنُوع فَإِن الْمَاضِي أَيْضا فرقوا فِيهِ وَقَالُوا إِن (قد) تُقَرِّبُهِ من الْحَال، قيل والاستمرار ذكره بَعضهم فِي {سَيَقُولُ السُّفَهَاء}[١] مُدعيًا أَن ذَلِك إِنَّمَا نزل بعد قَوْله {مَا ولاهم} فَجَاءَت السِّين إعلاما بالاستمرار لَا بالاستقبال قَالَ فِي (الْمُغنِي) وَهَذَا لَا يعرفهُ النحويون وَمَا ذكره من أَن الْآيَة نزلت بعد قَوْلهم "مَا ولاهم" غير مُوَافق عَلَيْهِ[٢].

و رَدَّ ابنُ هشامٍ[٣] قولَ مَن زعم أن " سوف" معنًى أوسع مِنْ " السين" نظرًا إِلَى أَن كَثْرَة الْحُرُوف تدل على كَثْرَة الْمَعْنى بعدم اضطراد هذه القاعدة.

تعقيب: تبين مما سبق أن من ذهب إلى التفرقة بين السين وسوف، قد اعتمد في مذهبه على القاعدة التي تقول: إن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى، ولا شك أن هذه القاعدة يوافقها الوجدان اللغوي المكتسب من تتبع كلمات أهل اللغة، وهي صالحة لتكون قاعدة يرجع إليها أصلًا من الأصول[٤]، وهذه القاعدة لا بأس بها، لكنّها غالبية لا تقتضي الكليّة والديمومة فقد تتخلف في بعض المواضع.

حذف الواو من " هو ".

تميل العرب في لغتها إلى الخفة؛ وكثرة الحروف من أسباب الثقل، فإذا كثرت حروف الكلمة حذفوا منها للتخفيف، وبناءً على ذلك تُحذف واو "هو" جوازًا "إذا تعانق " هو " بشيء آخر، أي اتصل بأوله شيء آخر اتصال تعانق حتى يكون كجزء منه، وعاملا فيه، ويوجب كونه ضميرا متصلا، ويتحقق ذلك بأن يكون العامل مضافًا، نحو: غلامه أو حرفَ جر، نحو: له أو فعلًا، نحو: ضربه، وإنما قيل: إذا تعانق ولم

---

(١) – البقرة آية ١٤٢.

(٢) – همع الهوامع ٢/٥٩٤.

(٣) – مغني اللبيب ١/١٨٥.

(٤) – ينظر: الخصائص ٣/٢٧١ .

يُقل إذا اتصل؛ لئلا يرد عليه نحو: "لهو البلاء، ولهي الحيوان" فإن اللام فيهما ليست بمعانقة معهما؛ لأنها ليست عاملة. وجواز الحذف "لحصول كثرة الحروف بالمعانقة مع وقوع الواو في الطرف وقبله ضمة، وحينئذ يبقى الهاء مضموما على حاله قبل حذف الواو إن لم يمنع منه مانع، نحو: "له" ، وجاءني غلامه، وضربه.

فإنهم لما أرادوا، وضع المتصل الغائب في الضمير المنصوب، اختصروه بفرديه من المرفوع المنفصل الغائب على ما هو مقتضى وضع المتصل، فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي، ثم إذا اتصل بشيء فلا يخلو من أن يكون ما قبل الهاء متحركا أو ساكنا؛ فإن كان ساكنا فالجمهور على حذف الواو سواء كان الساكن حرف لين كعليه أو غيره كمنه؛ لأن الهاء حرف خفي فكأنه التقى ساكنان.

وَإِنَّمَا حذفوا الْوَاو، لِأَن قبل الْمُضمر حرف مد، وَالْهَاء تشبه بِحرف الْمَدّ، لِأَنَّهَا خَفِيفَة، فاجتمعت ثَلَاثَة أحرف متجانسة وَلَيْسَ بَين الساكنين حرف حُصَيْن، فَصَارَ كاجتماع ساكنين، وَلذَلِك اخْتَارُوا حذف الْوَاو، وَيجوز إِثْبَاتهَا على الأَصْل.

وابن كثير يثبت الواو والياء المنقلبة منه نحو عليهي ومنهو فكأنه نظر إلى وجود الهاء وإن كان متحركا يثبت الواو والياء المقلوبة منه نحو بهى ولهو وضربه؛ لأن الواو في حكم المعدوم بسبب إسكانه؛ لأن الحرف الذي أسكن كالميت فصار كأنه لم يوجد في آخر الاسم واو.

وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الواو والياء حال الاختيار مع إبقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به وغلامه حملا له على الساكن.

"ويكسر الهاء" بعد حذف الواو من هو "إذا كان ما قبله" أي الهاء "مكسورا أو ياء ساكنة حتى لا يلزم الخروج من الكسرة" التحقيقية والتقديرية "إلى الضمة" التحقيقية وهو ثقيل بالوجدان "نحو" عبد "غلامه" فيما كان ما قبله مكسورا "وفيه"

فيما كان قبله ياء ساكنة وعليه ولديه وأشباهها. وَيجوز حذف الْيَاء والاجتزاء بالكسرة، كَمَا جَازَ حذف الْوَاو[١].

تعقيب: يجوز حذف الواو و الياء من "هو" و "هي" إذا اتصل بهما العامل فيهما اتصالا قويا بحيث يصير الضمير وما عمل فيه كأنه كلمة واحدة، وسبب ذلك ما ترتب على هذا الاتصال من كثرة الحروف، وإذا اتصل بهما ما لم يعمل فيهما فلا يحذف منهما شيء.

كذلك لا يحذف منهما شيء إذا سكنت الهاء؛ لأنه لما أسكن الهاء حصل التخفيف في الكلمة فلم يحتج إلى حذف الواو أو الياء تخفيفا.

اختصاص "غُدْوة" بالنصب بعد " لدنْ ".

كثر استعمال "غدوة" مع " لدن " و ترتب على كثرة الاستعمال هذه أن اختصت "غُدوة" بالنصب بعد "لدن" دُونَ "بُكرة" وغيرها من أسماء الزمان ، وكثرة الاستعمال يَجُوز معه ما لا يَجُوز مع غيره"[٢]، ولا يُنصب غيرُ" غدوة "مع" لدن"، وذلك لكثرة استعمالها، فغيروها عن الجر، فلا تقول قياسًا على" لدن غدوةً" :"لدن بُكْرَةَ"؛ لأنه لم يكثر في كلامهم كثرةَ" لدن غدوة"[٣].

وعندما تَرِدُ غُدْوة منصوبة بعد لدُنْ فهي إما منصوبة على التمييز أو لكونها خبرًا لِكانَ المحذوفة مع اسمها[٤] ، ومن شواهد نصب غُدوة بعد لدُن قولُ الشاعر[٥]:

---

(١) – ينظر: علل النحو ١/٤٢٠،٤١٩، وشرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ص ٣٨ ، والدر المصون ٧/٥٢٣،٥٢٢.

(٢) – الأشباه و النظائر ١/٢٨٨.

(٣) – شرح ابن عقيل ٣/٦٩.

(٤) – كثرة الاستعمال في العربية دراسة صرفية نحوية لنماذج مختارة – د. ميلاد عبد السلام السليني. ص ٥٤٢.

(٥) – البيت من البحر الطويل لأبي سفيان بن حرب في الحيوان ١/ ٣١٨، والدرر ١/ ٤٦٧، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص١٢٨، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٨، وشرح التسهيل ٢/ ٢٣٨، ولسان العرب ١٣/ ٣٨٤، "لدن"، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٢٩، وهمع الهوامع ١/ ٢١٥.

وما زالَ مُهْري مَزْجَرَ الكلبِ منهمُ لَدُنْ غُدْوةً حتى دَنَتْ لِغُرُوبِ

فنصب "غدوة" على التمييز بـ"لدن" كنصب "خلا" بـ"راقود"، "أو على التشبيه بالمفعول به" في نحو: "ضاربٌ زيدًا"، فإن نونها تثبت تارة وتحذف أخرى كما في اسم الفاعل، فعملت عمله[1].

ترجيح زيادة الميم في " مَنْبِج ".

إذا كان هناك حرف يُزاد كثيرًا في الكلام، كان الحكم بزيادته أولى من الحكم بزيادة غيره؛ لأنه عُهِد كثرة زيادته، وهذا واضح في كلمة "مَنْبِج" فإن "مَنْبِج" بفتح فسكون فكسر، مدينة واسعة بينها وبين الفرات ثلاثة فراسخ، وبينها وبين حلب عشرة فراسخ. قال ياقوت: " هو بلد قديم وما أظنه إلا روميّا إلا أن اشتقاقه في العربية يجوز أن يكون من أشياء، يقال:" نبج الرجل ينبج إذا قعد في النّبجة وهي الأكمة، والموضع منبج، ويجوز أن يكون قياسا صحيحا، ويقال: نبج الكلب ينبج، بالجيم، مثل نبح ينبح معنى ووزنا، والموضع منبج، ويجوز أن يكون من النبيج وهو طعام كانت العرب تتخذه في المجاعة يخاض الوبر في اللبن فيجدح ويؤكل، ويجوز أن يكون من النبج وهو الضراط، فأما الأول وهو الأكمة فلا يجوز أن يسمى به لأنه على بسيط من الأرض لا أكمة فيه، فلم يبق إلا الوجوه الثلاثة فليختر مختار منها ما أراد... "[2].

اتفق العلماء على أن الميم مقطوع بزيادتها إذا تصدرت وبعدها ثلاثة أحرف أصول، ولا تزاد مع أربعة فصاعدًا[3].

---

(١) – التصريح ٧١٣/١ .

(٢) – معجم البدان٢٠٥/٥.

(٣) – ينظر: الكتاب٢٧٢/٤، وشرح الشافية للرضي ٣٧٣/٢، وتداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم٩٩٨،٩٩٩/٢.

قال ابن يعيش:" أمرُ الميم في الزيادة كأمر الهمزة سواءٌ. موضعُ زيادتها أن تقع في أوّلِ بنات الثلاثة، والجامعُ بينهما أنّ الهمزة من أوّل مخارج الحلق ممّا يلي الصدرَ، والميم من الشفتين، وهو أوّل المخارج من الطرف الآخر، فجُعلت زيادتُها أوّلًا ليناسب مخرجاهما موضعَ زيادتهما. ولا تزاد في الأفعال إنّما ذلك في الأسماء، نحو: "مَفْعُولٍ" من الثلاثيّ، نحو: "مضروب"، و"مقتول"، ونحو المصادر، وأسماء الزمان والمكان، كقولك: "ضربتُه مَضْرَبًا"، أي: ضَرْبًا، و"إنّ في ألف درهم لمَضْرِبًا"، أي: لَضَرْبًا، ونحو: "المَجْلِس"، و"المَحْبِس" لمكان الجلوس والحبس، ونحو: "أتت الناقةُ على مَضرِبها ومَنْتِجها"، يريد الحينَ الذي وقع فيه الضِّرابُ والنِّتاجُ. وزيدت في اسم الفاعل من بنات الأربعة وما وافَقَه، نحو: "مُدَخرِجٍ"، و"مُكرِمٍ"، فـ "مدحرجٌ" رباعيٌّ، و"مكرمٌ" موافقٌ للرباعيّ بما في أوّله من الزيادة. وتزاد في "مِفْعالٍ"، نحو: "مِقْياسٍ"، و"مِفتاحٍ"، للمبالغة.

وفي الجملة زيادةُ الميم أوّلًا أكثرُ من زيادة الهمزة أوّلًا، كأنّها انتصفت للواو؛ لأنّها أختُها إذ هي من مخرجها. والذي يدلّ على جميع ما ذكرناه الاشتقاقُ، فإنْ أَبْهَمَ شيءٌ من ذلك، حُمل على ما عُلم، فعلى هذا "مَنْبجُ" اسمُ هذه البلدة، الميمُ فيها زائدة، والنونُ أصل؛ لأنّ الميم بمنزلة الهمزة، يُقضَى عليها بالزيادة إذا وُجدت في أوّل الكلمة وبعدها ثلاثةُ أحرف أصول؛ لكثرة ذلك في الميم على ما ذكرنا، مع أنّا نقول: لا يخلو الميمُ والنونُ هنا من أن يكونا أصلين، أو زائدين، أو أحدُهما أصلٌ والآخرُ زائدٌ. فلا يجوز أن يكونا أصلين؛ لأنّ الكلمة تكون "فَعْلِلًا" كـ "جَعْفَر" بكسر الفاء، وليس في الكلام مثله، ولا يجوز أن يكونا زائدين؛ لئلّا يصير الاسمُ من حرفين الباء والجيم، فبقي أن يكون أحدهما أصلًا، والآخر زائدًا. فُقضي بزيادة الميم لِما ذكرناه من كثرة زيادتها أوّلًا. والنونُ، وإن كان تكثر زيادتها ثانيًا، نحو: "عُنْصُرٍ"، و"جُندُبٍ"، فإنّ زيادة الميم أوّلًا أكثرُ، والعملُ إنّما هو على الأكثر"[١].

(١) – شرح المفصل٥/٣٢٨ – ٣٣٠ .

تعقيب: الميم والنون في كلمة " منبج" كل منهما يحتمل الزيادة، ويترجح زيادة الميم، وأصالة النون؛ لأن الميم تزاد أكثر من النون وبالأخص إذا كانت في أول الكلمة. فوقوع الميم في أول الكلمة وكثرة زيادتها من أهم أسباب ترجيح الحكم بزيادتها في كلمة " منبج".

تردد الحذف في " ثُبة " بين العين واللام:

إن الأطراف محل التغيير غالبا من نحو حذفٍ أو زيادةٍ أو إبدالٍ، فإذا تردد الحذف بين عين الكلمة أو لامها ترجح الحكم بزيادة اللام؛ لكثرة زيادتها وقلة زيادة العين. و قد جاءت أسماءٌ مجموعةٌ جمعَ السلامة، وهي مؤنّثةٌ، وليست واقعةً على من يعقل، منها "ثُبَةٌ"، و"قُلَةٌ"، و"عِزة و"إوَزَّةٌ". وذلك من حيث كانت أسماء معتلّة منتقصًا منها، وأكثرُها محذوفةُ اللام، فجُعل جمعُها بالواو والنون كالعوض من الذاهب منها، فـ "ثُبَةٌ" بمعنى الجماعة من الناس وبمعنى " وسط الحوض"، وأصلُه: "ثُبوة". والذي يدلّ على ذلك قولُهم: "ثبَّيْتُ الشيء" إذا جمعتَه. قال لَبِيدٌ(١):

تُثَبِّي ثَناءً من كَرِيمٍ وَقَوْلِه ... ألا انْعَمْ على حُسْنِ التَّحِيةِ واشْرَبِ

فـ "ثَبَّيْتُ" يدلّ على أن اللام حرفُ علّة، وأن الثاء فاءٌ، والباء عينٌ، ولا يدلّ أنّه من واو أو ياء؛ لأنّ الواو إذا وقعتْ رابعةً طرفًا، لا تثبت، ألا تراهم قالوا: "عَدَيْتُ"، و"خَلَيْتُ"، وهو من "العَدْو"، و"الخَلْوَة"؛ لأن أَكثر مَا حُذِفَتْ لَامُهُ إنما هُوَ مِنَ الْوَاوِ نَحْوَ: "أَخٍ"، و"أَبٍ"، و"غَدٍ"، و"هَنٍ"، و"سَنَة"، و"عِضَة"، قُضي عليه أنه من الواو، فَهَذَا

(١) – البيت من البحر الطويل في ديوانه ص ٨؛ وسر صناعة الإعراب ص ٦٠٢؛ ولسان العرب ١٣/ ٢٩٨ (عهن)، ٤/ ١٠٨ (ثبا). اللغة: يثبّي ثناء: يتمّم المدح، ويزيد فيه. والشاهد فيه قوله: "تثبّي" واستدلّ بها على أن "ثبة" بمعنى الجماعة من الناس، وغيرهم، أصله "ثُبوة" بدليل: ثَبَّيْتُ، وتثبّي.

أَكثر مِمَّا حُذِفَتْ لَامُهُ يَاءً، والأكثر في جمعها "ثُباتٌ" على قياسِ جمع الأسماء المؤنَّثة. قال الله تعالى: {فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انْفِرُوا جَمِيعًا} [١]، فـ"ثُباتٌ" كقولك جماعاتٌ في تَفْرِقَةٍ[٢].

وجمهور العلماء لا يفرِّقون بين المعنيين في الاشتقاق؛ فهما من أصلٍ واحدٍ، والجامع بينهما التّجمّع الموجود في الجماعة، وفي وسط الحوض؛ لاجتماع الماء فيه[٣].

واشتقّها بعضهم[٤] من (ثَابَ) بمعنى: عَادَ ورجع؛ وكأّن أصلها: ثَوبةٌ، ثُمَّ حُذِفَت الواو لمّا ضُمّتِ الثّاء. وذهب أكثر العلماء إلى أنّ (الثُّبَة) بمعنى: الجماعة، أو وسط الحوض من (ث ب و) وأنّ المحذوف منها لام الكلمة. وممن ذهب إلى ذلك هو سيبويه؛ إذ قسّم بنات الحرفين من مثيلاتها عند جمعه بالألف والتّاء قسمين:

أحدهما: ردّوا إليه لامه المحذوفة؛ مثل: سَمَوات وعِضَوَات.

وثانيهما: مالم تردّ له اللاّم المحذوفة، ومنه (ثُبَاتٌ) جمع: ثُبَةٍ[٥].

وأبو عليّ الفارسيّ، وقد قاسه على الأكثر؛ وهو حذف اللاّم، وأشار إلى أنّ الحذف يقلّ في العين، ويندر في الفاء[٦]. ولا يَرِدُ على أبي عليّ -فيما قال- نحو: (عِدَة) و (صِلَةٍ) وهما ممّا حذفت فاؤه؛ لأنّهما من مصادر بنات الواو؛ وأوّلهما مكسورٌ؛ وليس (ثُبَة) من ذلك[٧].

---

(١) – النساء آية ٧١.
(٢) – شرح الكافية الشافية ٢٠٦/١.
(٣) – ينظر: البغداديّات ٥٣١، وسرّ الصّناعة ٦٠٢/٢.
(٤) – اللّسان (ثوب) ٢٤٤/١.
(٥) – الكتاب ٥٩٨/٣.
(٦) – البغداديّات ٥٣١.
(٧) – تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم. ٣٣٣/١.

وابن جنّيّ[١] حيث استدل على إثبات أنّ المحذوف منها اللاّم، وليس العين بقول الرّاجز[٢]:

هَلْ يَصْلُحُ السَّيْفُ بِغَيْرِ غِمْدِ ... فَثَبِّ مَا سَلَّفْتَهُ مِنْ شُكْدِ

فمضارع قوله: (فَثَبِّ) يُثَبِّي، ومعناه: يجمّع، وهو يدلّ على أنّ اللاّم معتلّةٌ، وأنّ الثّاء والباء فاءٌ وعينٌ. وأراد أن يثبت أنّ لامها المعتلّة واوٌ، وليست ياءً؛ فحملها على الأكثر في الحذف؛ للدّخول في أوسع البابين- بقوله: "الّذي ينبغي أن يقضى به في ذلك أن تكون من الواو، وأن يكون أصلها: ثُبْوَةٌ؛ وذلك أنّ أكثر ما حذفت لامه إنّما هو من الواو؛ نحو: أبٍ، وأخٍ، وغدٍ، وهنٍ، وحمٍ، وسَنَةٍ -فيمن قال: سنوات - وعِضَةٍ - فيمن قال: عِضَوَات ... فهذا أكثر ممّا حذفت لامه ياءً؛ فعليه ينبغي أن يكون العمل ... فقد ثبت أنّ أصل ثُبَةٍ: ثُبْوَةٌ "[٣].

وابن يعيش حيث قال: " والصوابُ أن يكون المحذوف فيه اللامَ، ويكون من "ثبيْتُ". وذلك أن مجتمع الماء وسطُه. هذا مع كثرةِ ما حُذف لامه من الأسماء، وقلةِ المحذوف العين، ألا ترى أنّه لم يأتِ مما حُذف عينه إلّا في كلمتَيْن، قالوا: "سُهٌ" في "اسْتٍ"، وقالوا: "مُذْ" في "مُنْذُ"؟[٤].

وتبعهم ابن عصفورٍ[٥]. و قَالَ ابْنُ بَرِّيٍّ: "الِاخْتِيَارُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ أَن ثُبَة مِنَ الْوَاوِ، وأَصلها ثُبْوة حَمْلًا عَلَى أَخواتها؛ لأَن أَكثر هَذِهِ الأَسماء الثُّنَائِيَّةِ أَن تَكُونَ لَامُهَا

(١) - سرّ الصّناعة ٦٠١/٢-٦٠٢.

(٢) - الرجز بلا نسبة في سرّ الصّناعة ٦٠٢/٢، واللّسان (ثبو) ١٠٨/١٤، والتّاج (ثبو) ٥٥/١٠، والشّكد: العطاء.

(٣) - سرّ الصناعة ٦٠٣/٢.

(٤) - شرح المفصل ٢٠١٥/٣، ٢١٦. وينظر أيضا شرح التصريف الملوكي ص ٤٠٧.

(٥) - الممتع الكبير ٣٩٦/١.

وَاوًا نَحْوَ عِزَة وعِضَة، وَلِقَوْلِهِمْ ثَبَوْت لَهُ خَيْرًا بَعْدَ خَيْرٍ أَو شَرًّا إِذا وَجَّهْتَهُ إِليه، كَمَا تَقُولُ جَاءَتِ الْخَيْلُ ثُبَاتٍ، أَي قِطْعَةً بَعْدَ قِطْعَةٍ. وثَبَّيْت الجيشَ إِذا جَعَلْتَهُ ثُبَة ثُبَة، وَلَيْسَ فِي ثَبَّيْت دَلِيلٌ أَكثر مِنْ أَن لَامَهُ حَرْفُ عِلَّةٍ "(١).

وذهب أبو الحسن الأخفش(٢)، وأبو إسحاق الزجاج ، وأبو البقاء العكبري، والجوهري إلى التفرقة في المحذوف من " ثبة" بناء على معناها فإن كانت بمعنى: وسط الحوض من "ثابَ الماء إليها"، فالكلمة محذوفةُ العين، وإن كانت بمعنى الجماعة فالمحذوف منها اللام واشتقاقها من: ثَبَيْتُ على الرَّجل؛ إذا أثنيتَ عليه في حياته؛ أي: أنَّك جمعت محاسنه.

قال أبو إسحاق الزّجّاج: "وَثُبَةُ الحَوْضِ – وسطه حيث يثوب الماء إليه – تُصَغَّر: ثُوَيْبَةٌ؛ لأنّه محذوفةٌ منه عين الفعل"(٣). فقَوْلِهِمْ فِي تَصْغِيرِهَا "ثُوَيْبَة" دليل على أن المحذوف منها العين وليس اللام(٤).

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: "والثُّبَة وَسَطُ الْحَوْضِ الَّذِي يَثُوب إِليه الْمَاءُ، وَالْهَاءُ هَاهُنَا عِوَضٌ مِنَ الْوَاوِ الذَّاهِبَةِ مِنْ وَسَطِهِ لأَن أَصله ثُوَب، كَمَا قَالُوا: أَقام إِقامة وأَصله إِقوامًا، فعوَّضوا الْهَاءَ مِنَ الْوَاوِ الذَّاهِبَةِ مِنْ عَيْنِ الْفِعْلِ"(٥).

وقال العكبري: "حُذِفت عَيْنًا فَقَالُوا لوسَط الحوضِ ثُبة وَأَصلهَا ثُوْبة من ثاب يَثُوب؛ لأَنَّ الماءَ يَثُوب إِلَى ذَلِك الْموضع أَي يرجع وَمِنْه الثَّواب والإِثابة والمثابةُ فأَمَّا الثُّبَة بِمَعْنى الْجَمَاعَة فالمحذوفُ مِنْهَا لامُها وَهِي واوٌ لقَولهم تَثَبَّيْنا أَي اجْتَمَعنَا وليسَ

(١) – ينظر: لسان العرب ١٠٨/١٤ (ثبا).
(٢) – شرح المفصل ٢٠١٥/٣.
(٣) – معاني القرآن ٤٧/٢.
(٤) – لسان العرب ١٠٨/١٤ (ثبا).
(٥) – الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٢٥٦٠/٦ " هلا"

دَلِيلا على كونِها يَاء؛ لأنَّها قد وَقعت رَابِعَة ويدلُّ على أنَّها واوٌ أنَّ الأكثرَ فِي هَذَا الْبَاب حذفُ الْوَاو، وَقد حُذفت حذفا صَالحا، قَالُوا أبٌ، وَالْأَصْل أبوٌ لرجوعِ الْوَاو فِي التثنيةِ، والجمعِ، وَالْفِعْل، قَالُوا مَاله أبٌ يأبُوه وَقَالُوا: أبَوان وآباء، وَالْأَصْل فِي ابْن بِنْوٌ لقَولهم البنوّة وَلم يُسْمع فِي شَيْء من اشتقاقه الياءُ"(١).

فالعكبري يفرق بين المحذوف في "ثبة" بناء على معناها فإن كانت بمعنى الجماعة كانت محذوفة اللام، وإن كانت بمعنى " وسط الحوض" كانت محذوفة العين.

تعقيب: كلمة " ثبة" ثنائية لفظا ثلاثية وضعا، والمحذوف منها إما اللام أو العين، ورجح حذف اللام بسبب كثرةِ ما حُذف لامه من الأسماء، وقلةِ المحذوف العين. ومن فرق في المحذوف بناء على المعنى فرأيه ضعيف؛ لأن التكلف فيه ظاهر ولعدم ما يدل عليه.

(١) – اللباب ٢/٣٧٣،٣٧٢.

المبحث الثاني: أثر الكثرة في التضعيف، وفيه المسائل الآتية:

تمهيد:

الضَعْفُ بفتح الضاد، والضُعْفُ بضمها: ضِدُّ القُوَّةِ. ضَعُفَ وضَعَفَ، ضَعْفًا ضُعْفًا، وضَعَافَةً، وضَعَافِيَةً، فهو ضعيفٌ وضَعوفٌ وضَعْفانُ، ج: ضِعافٌ، وضُعَفاءُ، وضَعَفَةٌ، وضَعْفَى وضَعافَى، أو ضَعْفُ: في الرَّأيِ، وضِعْفُ الشيءِ: مِثْلُه. وضِعْفاهُ: مِثْلاهُ.

وقيل: الضُّعْفُ، بالضم في الجسد؛ والضَّعف، بالفتح، في الرَّأْي والعَقْلِ، وقيل: هما معا جائزان في كل وجه. وأَضْعَفَه وضَعَّفَه: صيَّره ضَعِيفًا. واستضعفَ يستضعف ، استضعافًا ، فهو مُستضعِف ، والمفعول مُستضعَف. واستضعف فلانًا، عدّه ضعيفًا. أو قهَره واستذلّه[١].

فالتضعيف إذن هو عد الرأي أو الحكم ضعيفا لا يقوى على مقارعة الرأي القوي. و يطلق أيضا على زيادة العدد على نفسه[٢].

تردد الهمزة بين الاستفهام و النداء.

إن كثرة الحذف في الكلام أمر غير مرغوب فيه؛ لذلك يُتحاشى كل ما يؤدي إليه، فإذا كان هناك رأي أو حكم يترتب على القول به كثرة الحذف في الكلام حكم بضعفه، من ذلك الخلاف في نوع الهمزة في قوله ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا ﴾ [٣] في قراءة من خفف الميم[٤] {أمن هُوَ قَانِت آنَاء اللَّيْل} حيث إنها تحتمل وجهين:

---

(١) – ينظر: القاموس المحيط ص٨٣٠، ولسان العرب٩/٢٠٤،٢٠٣ (ضعف).

(٢) – كشاف اصطلاحات الفنون ص٤٦٨.

(٣) – الزمر آية ٩.

(٤) – هي قراءة نافع وابن كثير وحمزة، ينظر: التيسير / ١٨٩، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١ / ٢٣٧، والموضح في وجوه القراءات ١ / ١١١٢، والنشر في القراءات العشر ٢ / ٣٦٢، والوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع / ٣٥٣

أحدهما: النداء، و «مَنْ» منادى، ويكون المنادى هو النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم، وهو المأمورُ بقولِه: {قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الذين يَعْلَمُونَ} كأنه قال: يا مَنْ هو قانِتٌ قل كَيْتَ وكَيْتَ. وهذا الوجه أجازه الْفراء، وابن خالويه، ومكي بن أبي طالب، وأبو البركات بن الأنباري. قال الفراء: " قرأها يَحْيَى بن وَثّاب بالتخفيف. وذُكر ذَلِكَ عَن نَافِع وَحَمْزَة وفسروها يريد: يا من هو قانت. وهو وجه حسن، العرب تدعو بألف، كما يدعون بيَا.

فيقولون: يا زيدُ أقبل، وأزيدُ أقبل"(١).

وقال ابن خالويه: " الحجة لمن خفف أنه أقام الألف مقام حرف النداء فكأنه قال: يا من هو قانت وهو مشهور في كلام العرب لأنها تنبه المنادى بخمس أدوات وهن يا زيد وأيا زيد وهيا زيد وأي زيد وأزيد"(٢).

وقال مكي بن أبي طالب القيسي: "وحجة من خففه أنه جعله نداء، فالألف للنداء، ودليله قوله: (هل يستوي) ناداه، شبهه بالنداء، ثم أمره، ويحسن أن تكون الألف للاستفهام، على أن تضمر معادلًا للألف في آخر الكلام، تقديره: أمن هو قانت كمن هو بخلاف ذلك، ودل عليه قوله: (هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون). ولا بد من هذا الإضمار، لأن التسوية تحتاج إلى اثنين، وإلى جملتين، والقراءتان متقاربتان حسنتان"(٣) .

ولا يختلف كلام أبي البركات بن الأنباري كثيرًا عما قاله مكي.

قال ابن الأنباري: "من قرأ بالتخفيف ففيه وجهان:

---

(١) – معاني القرآن٢/٤١٦.

(٢) – الحجة في القراءات السبع ص٣٠٨.

(٣) – الكشف عن وجوه القراءات ٢ /٢٣٧

أحدهما: أن تكون الهمزة للاستفهام بمعنى التنبيه.

والثاني: أن تكون الهمزة للنداء، يا من هو قانت أبشر فإنك من أهل الجنة..."[١] .

وهذا القول فيه بُعْدٌ؛ لأنه لم يَقَعْ في القرآن نداءٌ بغير يا حتى يُحْمَلَ هذا عليه.[٢].

وقد ضَعَّفَ أبو حيان كونها للنداء بأنه أيضًا أجنبيٌّ مِمَّا قبله وممَّا بعده[٣].

وأجيب بأنه ليس أجنبيًا ممَّا بعدَه؛ إذ المنادَى هو المأمورُ بالقولِ المتقدم.

وقد ضَعَّفَه الفارسي أيضًا بقريبٍ مِنْ هذا. فقال: " ولا وجه للنداء هاهنا، لأنّ هذا موضع معادلة فليس النداء مما يقع في هذا الموضع، إنما يقع في نحو هذا الموضع الجمل التي تكون إخبارا، وليس النداء كذلك، ويدلّ على المحذوف هنا قوله ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [٤]؛ لأنّ التسوية لا تكون بين شيئين وفي جملتين في الخبر، فالمعنى: أمن هو قانت كمن جعل لله أندادا ليضلّ عن سبيله"[٥].

ثاني الوجهين: الاستفهام، و تكون همزةُ الاستفهامِ دَخَلَتْ على «مَنْ» بمعنى الذي، والاستفهامُ للتقريرِ، ومقابلُه محذوفٌ، تقديرُه: أمَنْ هو قانتٌ كمَنْ جعل للَّهِ تعالى أندادًا، أو أَمَنْ هو قانِتٌ كغيرِه، أو التقدير: أهذا القانِتُ خيرٌ أم الكافرُ المخاطبُ بقوله: {قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا} ويَدُلُّ عليه قولُه: {قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الذين يَعْلَمُونَ والذين لاَ يَعْلَمُونَ} فحذفَ خبرَ المبتدأ أو ما يعادِلُ المُسْتَفْهَم عنه.

---

(١) – البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٣٢٢.

(٢) – ينظر: الدر المصون٩/٤١٥، ومغني اللبيب١/١٨ .

(٣) – تفسير البحر المحيط٩/١٨٩.

(٤) – الزمر آية ٩.

(٥) – الحجة٦/٩٣،٩٢.

ورجح كون الهمزة للاستفهام أبو علي الفارسي، ونصر بن على، واستظهره أبو حيان.

قال الفارسي: " فأمّا من خفّف وقال: أمن هو قانت فالمعنى: أمن هو قانت كمن هو بخلاف هذا الوصف؟"(١)

وقال نصر بن علي في الموضح: (والوجه أن الألف للاستفهام، و (من) موصولة بمعنى الذي، و (هو قانت) صلتها، والتقدير: أمن هو قانت كمن جعل لله أندادًا، وليس للنداء ههنا موضع)(٢).

وقال أبوحيان النحوي: " وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْهَمْزَةَ لِاسْتِفْهَامِ التَّقْرِيرِ، وَمُقَابِلُهُ مَحْذُوفٌ لِفَهْمِ الْمَعْنَى، وَالتَّقْدِيرُ: أَهَذَا الْقَانِتُ خَيْرٌ أَمِ الْكَافِرُ الْمُخَاطَبُ بِقَوْلِهِ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ؟ و احتج لها بالشعر والنثر، فقال: " وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ. وَمِنْ حَذْفِ الْمُقَابِلِ قَوْلُ الشَّاعِرِ(٣):

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهَا ... سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلَابُهَا

تَقْدِيرُهُ: أَمْ غَيٌّ"(٤).

ولكل وجه من الوجهين السابقين ما يرجحه ولا يخلو أيضا من ضعف. قال ابن هشام مبينا ذلك: "ويبعد كون الهمزة للنداء أَنه لَيْسَ فِي التَّنْزِيل نِدَاء بِغَيْر "يَا"،

---

(١) الحجة ٩٢/٦ .

(٢) – الموضح في وجوه القراءات وعللها ٣ / ١١١٢.

(٣) – البيت من البحر الطويل بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٤٠، وخزانة الأدب ١١/ ٢٥١، والدرر ٦/ ١٠٢، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٤٣، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٥٥، وشرح شواهد المغنى ص ٢٦، ١٤٢، ٢/ ٦٧٢، ومغنى اللبيب ص ١٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٧١، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٢.

(٤) – تفسير البحر المحيط١٨٨،١٨٩/٩. وينظر: تلحين النحويين للقراء. د. ياسين جاسم المحيميد ص٣٢-٣٤

ويقربه سَلَامَته من دَعْوَى الْمجَاز؛ إِذْ لَا يكون الِاسْتِفْهَام مِنْهُ تَعَالَى على حَقِيقَته، وَمن دَعْوَى كَثْرَة الْحَذف؛ إِذْ التَّقْدِير عِنْد من جعلهَا للاستفهام: أَمن هُوَ قَانِت خير، أم هَذَا الْكَافر، أَي الْمُخَاطب بقوله تَعَالَى: {قل تمتّع بكفرك قَلِيلا} فَحذف شَيْئَانِ معادل الْهمزَة وَالْخَبَر... وَلَك أَن تَقول لَا حَاجَة إِلَى تَقْدِير معادل فِي الْبَيْت لصِحَّة قَوْلك مَا أَدْرِي هَل طلابها رشد وَامْتِنَاع أَن يُؤْتى لـ "هَل" بمعادل وَكَذَلِكَ لَا حَاجَة فِي الْآيَة إِلَى تَقْدِير معادل لصِحَّة تَقْدِير الْخَبَر بِقَوْلِك كمن لَيْسَ كَذَلِك"[(١)].

تعقيب: يتبين مما سبق أن كثرة الحذف، المترتبة على جعل الهمزة للاستفهام، هي من أظهر أسباب ضعف هذا القول، بالإضافة أيضا إلى دعوى المجاز، فالاستفهام لا يكون منه تعالى على سبيل الحقيقة؛ لذلك كان جعلها للنداء هو الأرجح والله أعلم.

" ويكأنّ" بين البساطة و التركيب

قد يحتج بعض العلماء لرأيه بكثرة الاستعمال، ويترتب على قوله كثرة التغيير، وكثرة الحذف مما يؤدي إلى رد رأيه وضعفه، وبدا هذا جليا في بيان حقيقة لفظ "ويكأنَّ" وهي اسم فعل مضارع بمعنى " أعجب"، وقد اختلف العلماء في حقيقتها على أقوال أربعة بناء على أنها مركبة:

القول الأول: إن " ويكأنَّ" بمعنى: "ويلك أعلم أنَّ..." فحذفت اللام من "ويلك" كما قال عنترة: "قيل الفوارس ويك عنتر أقدم". وحذف "أعلم" لعلم المخاطب مع كثرة الاستعمال. ذكر هذا القولَ دون نسبة الفراءُ[(٢)]، و الأعلمُ الشنتمري[(٣)]، والزجاجُ [(٤)]

---

(١) – مغني اللبيب ١٨/١.
(٢) – معاني الفراء (٢ / ٣١٢) .
(٣) – النكت على كتاب سيبويه ١٢٧/٢، ١٢٨
(٤) – معاني الزجاج (٤ / ١٥٦) .

وابن الشجري[١] والدكتور عضمية[٢] ونسبه إلى الكسائي كلٌ من ابنِ يعيشَ[٣] وأبي حيان[٤] والبغدادي[٥] وابن جني[٦] والمرادي[٧] ونسبه مكي[٨] إلى الفراء ، ونسبه الزمخشري[٩] إلى الكوفيين . فكثرة الاستعمال وعلم المخاطب هما سببا حذف الفعل "أعلم" على هذا القول. قال الفراء : " قد يذهب بعض النحويين إلى أنهما كلمتان يريد "ويك أنه" أراد "ويلك"، فحذف "اللام" وجعل "أن" مفتوحة بفعل مضمر، كأنه قال : "ويلك أعلم أنه وراء البيت فأضمر "أعلم" . ولم نجد العرب تعمل الظن والعلم بإضمارٍ في "أن "؛ وذلك أنه يبطل إذا كان بين الكلمتين أو في آخر الكلمة ، فلما أضمره جرى مجرى الترك ، ألا تري أنه لا يجوز في الابتداء أن تقول : يا هذا أنك قائم ولا يا هذا قمت تريد علمت أو أعلم أو ظننت أو أظن ، وأما حذف اللام من ويلك حتى تصير ويك فقد تقوله العرب لكثرتها في الكلام قال عنترة[١٠] ":

---

(١) – آمالي ابن الشجري (٢ / ٧).

(٢) – دراسات لأسلوب القرآن جـ ٤ ، قسم ٣ ، مجلد { ١١ } (ص : ١٤٤) .

(٣) – شرح المفصل (٤ / ٧٨) .

(٤) – ارتشاف الضرب (٥ / ٢٢٩٢) .

(٥) – خزانة الأدب (٦ / ٤٠٨) .

(٦) – المحتسب (٢ / ١٥٥) .

(٧) – الجني الداني (ص : ٣٥٢) .

(٨) – مشكل إعراب القرآن (٢ / ١٦٥) .

(٩) – الكشاف (٣ / ٤٢٠) .

(١٠) – البيت من البحر الكامل في ديوانه (ص : ٢١٩) ، والجني الداني (ص : ٣٥٣) ، وخزانة الأدب (٦ / ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤٢١) وشرح الأشموني (٢ / ٤٨٦) وشرح شواهد المغني (ص : ٤٨١، ٧٨٧) وشرح المفصل (٤ /٧٧) والصاحبي (ص: ١٧٧) ولسان العرب (١٥ / ٤١٨) " ويا " والمحتسب (١ / ١٦) ، (٢ / ٥٦) وبلا نسبة في مغني اللبيب (١ / ٦٩٣) .

ولَقَدْ شَفَى نَفْسِي وأَبْرأَ سُقْمَهَا ... قِيلُ الفَوارِسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ [١]

وأنكر الفرّاء هذا القول وقال: " ألا ترى أنه لا يجوز في الابتداء: يا هذا إنّك قائم؟ وقد يحتمل أن يكون بيت عنترة أن تكون الكاف في (ويك) للخطاب؛ مثل الكاف في رويدك"[٢]. ومن الأسباب التي رُدَّ لأجلها هذا القول ما حدث فيه من كثرة التغيير[٣] الذي وضحه كل من السيرافي والزجاج والنحاس ومكي وابن جني وابن يعيش.

قال أبو سعيد بعدما حكى هذا القول: "وهذا عندي يبعد؛ لأنه لا يقال ويلك أنّ زيدا قائم بفتح أنّ، وإنما يقال ويلك إنّ زيدا قائم؛ لأن ويلك منقطع مما بعده"[٤].

قال الزجاج : "وهذا خطأ من غير جهة، ولو كان كما قال لكانت أن مكسورة كما تقول ويلك إنه قد كان كذا وكذا، ومن جهة أخرى أنه يقال لمن خاطب القوم بهذا فقالوا ويلك إنه لا يفلح الكافرون، ومن جهة أخرى أنه حذف اللام من ويلك"[٥].

وقال أبو جعفر النحاس: وما أعلم جهة من الجهات إلا هذا القول خطأ منها فمن ذلك أن المعنى لا يصح عليه لأن القوم لم يخاطبوا أحدا فيقول له ويلك ، وكان يجب على قوله أن يكون إنه بكسر إن لأن جميع النحويين يكسرون " أن " بعد ويلك وأيضا فإن حذف اللام من " ويل " لا يجوز وأيضا فليست يكتب هذا ويك[٦].

---

(١) – معاني الفراء (٢ / ٣١٢ / ٣١٣).
(٢) – معاني الفراء (٢ / ٣١٢)
(٣) – الأصول ١/٢٥٣.
(٤) – شرح السيرافي ٢/٤٨١، ٤٨٢.
(٥) – معاني القرآن وإعرابه (٤ / ١٥٦).
(٦) – إعراب القرآن للنحاس (٣ / ٢٤٤).

قال مكي: "وقال الفراء : "وي" متصلة بالكاف وأصلها ويلك إن الله، ثم حذف اللام واتصلت الكاف بـ " وي " وفيه بعد في المعنى والإعراب لأن القوم لم يخاطبوا أحدا ، ولأن حذف اللام من هذا لا يعرف ، ولأنه كان يجب أن تكون إنَّ مكسورة إذ لا شيء يوجب فتحها"(١).

وقال ابن جني: "وقال الكسائي فيما أظن أراد ويلك ثم حذف اللام " وهذا يحتاج إلى خبر نبي ليقبل(٢).

وقال ابن يعيش بعد أن نسب هذا القول إلى الكسائي: "وهو بعيد وليس عليه دليل"(٣).

القول الثاني: هو قول الخليل وسيبويه وهو أن " وي " اسم سمى به الفعل في الخبر فكأنه اسم أعجب، ثم ابتدأ فقال: كأنه لا يفلح الكافرون ، وكأن الله يبسط الرزق ، فوي منفصلة من كأنَّ وعليه بيت الكتاب(٤):

سألتَانِي الطلاَق أَنْ رَأَتَانِي قَلَّ مَالِي قَدْ جِئْتُمَانِي بِنُكُر

وَيْ كَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْبَ بُ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرّ".(٥)

---

(١) – مشكل إعراب القرآن (٢ / ١٦٥).

(٢) – المحتسب (٢ / ١٥٥).

(٣) – شرح المفصل (٤ / ٧٨).

(٤) – البيتان من البحر الخفيف وهما لزيد بن عمرو بن نفيل في خزانة الأدب (٦/ ٤٠٤، ٤٠٨، ٤١٠) وذيل سمط اللآلي (ص: ٣٣) والكتاب (٢/ ١٥٥) ولبنيه بن الحجاج في لسان العرب (١٥/ ٤٩" وان")، (١٥/ ٤١٨" ويا") وبلا نسبة في الجنى الداني (ص: ٣٥٣)، والخصائص (٣ / ٤١ ، ١٦٩) وشرح الأشموني (٢ / ٤٨٦)، وشرح المفصل (٤/ ٧٦)، والمحتسب (٢ / ١٥٥) وهمع الهوامع (٣ / ٨٥) .

والشاهد: مجيء " وي " اسم فعل مضارع بمعنى أعجب .

(٥) – مجمع البيان (٧ / ٣٤١).

قال سيبويه: "وسألت الخليل رحمه الله تعالى عن قوله : { ويكأنه لا يفلح } وعن قوله تعالى جده : { ويكأن الله } فزعم أنها وي مفصولة من كأن والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم أو نبهوا فقيل لهم أما يشبه أن يكون هذا عندكم هكذا والله تعالى أعلم"(١).

وتبعهما في هذا القول السيرافي والزجاج والنحاس وابن جني والزمخشري ومكي وابن يعيش والمرادي والمالقي.

قال أبو سعيد السيرافي: " وي " كلمة يقولها المتندم عند إظهار ندامته ويقولها المندم لغيره والمنبه له ، ومعنى ويكأن الله يبسط الرزق التحقيق وإن كان لفظه لفظ التنبيه فالتقدير تنبه أن يبسط الرزق أي تنبه ببسط الرزق"(٢).

وقال الزجاج: "والقول الصحيح في هذا ما ذكره سيبويه عن الخليل ويونس قال: "سألت عنها الخليل فزعم أنها وي مفصولة من كان وإن القوم تنبهوا فقالوا وي متندمين على ما سلف منهم ، وكل من تندم أو ندم فإظهار تندمه أو ندامته أن يقول وي كما تعاتب الرجل على ما سلف منه فتقول : وي كأنك قصدت بَكْرًا . فحقيقة الوقف عليها " وي " وهو أجود في الكلام ومعناه التنبيه والتندم"(٣).

وقال مكي: "أصلها وي منفصلة من الكاف، قال سيبويه عن الخليل في معناه إن القوم انتبهوا أو نُبِّهوا فلما انتبهوا قالوا وي، وهي أعني وي كلمة يقولها المتندم إن أظهر ندامته"(٤).

---

(١) – الكتاب (٢ / ١٥٤).

(٢) – شرح السيرافي ١/ ٢٣٤ ، وأمالي ابن الشجري (٢ / ٦).

(٣) – معاني الزجاج (٤ / ١٥٧).

(٤) – مشكل إعراب القرآن (٢ / ١٦٥).

وقال النحاس: "أحسن ما قيل في هذا قول الخليل رحمه الله ويونس وسيبويه والكسائي إن القوم تنبهوا أو نبهوا فقالوا وي، والمتندم من العرب يقول في حال تندمه: وي"(١).

وقال ابن جني: "والوجه فيه عندنا قول الخليل وسيبويه: وهو أن "وي" على قياس مذهبهما اسم سمي به الفعل في الخبر فكأنه اسم أعجب ثم ابتدأ فقال: كأنه لا يفلح الكافرون " و{ وي كأن الله يبسط الرزق لمن يشاء } ووي منفصلة من كأن "..... " ومما جاءت فيه "كأن" عارية من معنى التشبيه ما أنشدناه أبو علي(٢):

كَأَنَّ حِينَ أُمْسِي لاَ تُكَلِمُنِي مُتَيَّمٌ يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُودا

أي أنا حين أمسى متيم من حالي كذا وكذا"(٣).

وقال الزمخشري: "وي مفصولة عن كأن وهي كلمة تنبه على الخطأ وتندم، ومعناه أن القوم قد تنبهوا على خطئهم في تمنيهم وقولهم يا ليت لنا مثل ما أوتي قارون وتندموا ثم قالوا: كأنه لا يفلح الكافرون " لا ينالون الفلاح "(٤).

---

(١) – إعراب القرآن للنحاس (٣ / ٢٤٤).

(٢) – البيت من البسيط وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص: ١٠٠)، والجنى الداني (ص: ٥٧١) والخصائص (٣ / ١٧٠)، وشرح شواهد المغني (٢ / ٧٨٨) ، وليزيد بن الحكم الثقفي في لسان العرب (٣ / ٣١٨ " عود ")، وبلا نسبة في خزانة الأدب (٦ / ٤٠٧) وشرح المفصل (٤ / ٧٧)، والمحتسب (٢ / ١٥٥)، ومغني اللبيب (١ / ٦٩٤) ، والشاهد مجيء " كأن " للتحقيق عارية من معني التشبيه.

(٣) – المحتسب (٢ / ١٥٥) ونحو هذا الكلام في الخصائص (٣ / ١٦٩ ، ١٧٠).

(٤) – الكشاف (٣ / ٤١٩).

وقال ابن يعيش: "فأمَّا قوله: " ويكأنه لا يفلح الكافرون " فذهب الخليل وسيبويه إلى أن "وي" منفصلة معناها أعجب ثم ابتدأ كأنه لا يفلح الكافرون ، كأنَّ هنا لا يراد به التشبيه بل القطع واليقين"(١).

واعترض البغدادي على ابن جني وابن يعيش في قولهما : إن "وي" اسم فعل بمعنى أعجب ، كأنَّ عارية عن التشبيه ونسبتهما هذا القول إلى الخليل وسيبويه ورد هذا القول محتجا بقول النحاس : إن معنى وي تنبيه يقولها الإنسان حين يستنكر أمرا أو يستعظمه فيقول : وي فتكون ويكأن مركبة من وي للتنبيه ومن كأن للتشبيه ، ثم قال أي البغدادي راداَ على ابن جني : وأما قوله : إنَّ كأنَّ عارية عن التشبيه ، فقول سيبويه : " أما يشبه أن يكون هذا عندكم " يكذبه ، وأما تنظيره لخلو التشبيه بقوله " كأنني حين أمسى البيت.

فهو مذهب الزجاج فيما إذا كان خبر "كأنَّ" مشتقا لا تكون للتشبيه لئلا يتحد المشبه والمشبه به ، وأجيب بأن الخبر في مثله محذوف أي كأنني رجل متيم فهي على الأصل للتشبيه"(٢).

وقال المالقي: "اعلم أن "وي" حرف تنبيه معناها التنبيه على الزجر ، كما أنها معناها التنبيه على الحض ، وهي تقال للرجوع عن المكروه والمحذور وذلك إذا وجد رجل يسب أحدا يوقعه في مكروه أو يتلفه أو يأخذ ماله أو يُعرض به لشيء من ذلك فيقال لذلك الرجل : وي ومعناها تنبيه وازدجر عن فعلك"(٣).

---

(١) – شرح المفصل (٤ / ٧٦) .

(٢) – خزانة الأدب (٦ / ٤٠٧ ، ٤٠٨) .

(٣) – رصف المباني (ص : ٤٨٩) .

وقول سيبويه وموافقيه بأن وي للتنبيه وكأن للتشبيه لم يقبله الرضى ووصفه بالتعسف فقال: "وأما نحو ويكأن الله يبسط الرزق فهو عند الخليل وسيبويه وي التي للتعجب ركب مع كأنَّ مثقلة كما في الآية أو مخففة كما في قول الشاعر:

وي كأنْ من يكن له نشب يحبـ ب ومن يفتقر يعش عيش ضر

وفي هذا القول نوع من التعسف في المعنى؛ لأن التشبيه غير ظاهر في قوله تعالى: ﴿ وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاء مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلاَ أَن مَّنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ وفي قوله: "ويكأن من يكن له نشب "[1].

ويمكن أن يجاب على الرضى بأن اللفظ وإن كان لفظ تشبيه إلا أن معناه القطع واليقين واحتج الفراء على من قال هي (وي) ثم بعدها (كأن)، بأنها كتبت موصولة غير مفصولة. والحجة للخليل في فصل كأن من وي وإن كانت موصولة في الخط أنه كتب في المصحف موصولا بعد ما حقه أن يكون مفصولا كقوله تعالى: (وَاعْلَمُوا أَنَّما غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ) ما بمعنى الذي وحقه أن يكتب مفصولا (أن ما غنمتم) وكتبت في المصحف موصولة (أنما) وكل واحد من مذهب الخليل ومذهب الفراء يتخرج على ما روي عن المفسرين؛ لأن قوله: ألم تر تنبيه على ما قاله الخليل[2].

وقال ابن فارس: " وقال آخرون: ويكَ "وَيْ" منفصلة مِن كأنّ كقولك للرجل: أما ترى بين يديك. فقال: "وَيْ" ثم استأنف كأن الله و"كأن" في معنى الظن والعلم. وفيها معنى تعجب. قال: وهذا وجه مستقيم، ولم تكتبها العرب منفصلة. ويجوز أنّ يكون كثر بها الكلام فُوصلت بما ليس منه، كما اجتمعت العربُ على كتاب "يا بْنَؤُمَّ" فوصلوها لكثرتها"[3].

---

(١) – شرح الرضي (٣ / ٢٠٧) .
(٢) – شرح الكتاب للسيرافي٢/٤٨٢.
(٣) – الصاحبي لابن فارس ص١٢٩، ١٣٠

القول الثالث: ويكأنه " أصلها ويك " وأن منفصلة والمعني على التقرير ، وهذا قول الفراء(١).

قال الفراء: "وقوله " ويكأن الله " في كلام العرب تقرير كقول الرجل : أما تري إلى صنع الله وأنشدني :

ويكأن من يكن له نشب يحبـ ب ومن يفتقر يعش عيش ضر

وأخبرني شيخ من أهل البصرة قال : سمعت أعرابية تقول لزوجها أين ابنك ويلك ؟ فقال ويكأنه وراء البيت ؟ معناه أما ترينه وراء البيت(٢).

وأراد ابن الشجري أن يجمع بين قولي الخليل والفراء فقال : قال المفسرون في قول الله تعالى ﴿ وَيْكَأَنَّ اللَّـهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ ﴾ معناه ألم تر أن الله ومثل ذلك قوله : "وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ " ثم قال بعد أن ذكر قولي الخليل والفراء : وإن كل واحد من هذين المذهبين مذهب الخليل والفراء وكذلك ما قاله أبو سعيد من أن التقدير تنبه أن الله يبسط الرزق ، معناه ألم تر أن الله يبسط الرزق ، وشاهد ذلك قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾(٣) فهذا تنبيه على قدرته وتقرير بها(٤).

ولا أوافق ابن الشجري في قوله هذا لأن المذهبين وإن أمكن الجمع بينهما من حيث المعني إلا أنه لا يمكن الجمع بينهما من حيث طبيعة " ويكأن " لأنها عند الخليل مكونة من وي ومن " كأن " وعند الفراء من " ويك " ومن " أن " فالكاف على

---

(١) – ينظر قول الفراء في أمالي ابن الشجري (٢ / ٦) ودراسات لأسلوب القرآن الكريم الجزء الرابع القسم الثالث المجلد الحادي عشر (ص: ١٤٤) ومعاني الفراء (٣١٢/٢).

(٢) – معاني الفراء (٢ / ٣١٢) .

(٣) – آية رقم (٦٣) من سورة الحج .

(٤) – أمالي ابن الشجري (٢ / ٦ ، ٧) .

رأي الخليل جزء من كأن وعند الفراء هي كاف الخطاب ، فالخلاف بين المذهبين خلاف جوهري.

القول الرابع: " وي ": اسم للفعل ومعناها أتعجب كما تقول: وي لما فعلت هذا، فالكاف في هذا الوجه حرف للخطاب كالكاف في رويدك فهي دالة على أن التعجب موجه إلى مخاطب لا إلى غائب وانفتحت " أن " بتقدير اللام أي أتعجب لأن الله يبسط الرزق .

ذكر هذا القول ابن الشجري ، ونسبه الرضى إلى الفراء وقبله ، ونسبه إلى أبي الحسن الأخفش ابنُ جني وأبو حيان وابنُ يعيش والمرادي .

قال الرضى:" وقال الفراء :" وي كلمة تعجب ألحق بها كاف الخطاب كقوله :

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرأَ سُقْمَها قِيلُ الْفَوارِسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ

أي ويلك وعجبا منك ، وضم إليها " أن " ومعنى ويكأنه لا يفلح الكافرون " ألم تر، كأن المخاطب كان يدعي أنهم يفلحون فقال له : عجبا منك فسئل : لِمَ تتعجب منه فقال:" لأنه لا يفلح الكافرون فحذف حرف الجر مع أنّ وأنْ كما هو القياس ، واستدل على كونه بمعنى "ألم تر" بأن أعرابية سألت زوجها أين ابنك ؟ فقال : ويكأنه وراء البيت أي ألم تر أنه وراء البيت ، ثم لما صار معنى ويكأنه ألم تر ، لم تُغَيَر كاف الخطاب للمؤنث والمثني والمجموع بل لزمت حالة واحدة ، وهذا الذي قاله الفراء أقرب من جهة المعنى"[1].

وقال ابن جني: "ومن قال إنها ويك فكأنه قال أعجب لأنه لا يفلح الكافرون وأعجب لأن الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده وهو قول أبى الحسن ، وينبغي أن تكون الكاف هنا حرف خطاب لا اسما بل هي بمنزلة الكاف في ذلك وأولئك ، وذلك أن وي ليست مما يضاف"[2].

---

(١) – شرح الرضي (٣ / ٢٠٧ ، ٢٠٨) .
(٢) – المحتسب (٢ / ١٥٥) .

وقال ابن يعيش: "وذهب أبو الحسن إلى أنه ويك مفصولة من أنه وكان يعقوب يقف على ويك ثم يبتدئ أنه لا يفلح الكافرون ، كأنه أراد بذلك الإعلام بأن الكاف من جمله " وي " وليست التي في صدر كأن إنما هي وي على ما ذكرنا أضيفت إليها الكاف للخطاب على حدها في ذلك وأولئك ويؤيد ذلك قول عنترة :

قول الفوارس ويك عنتر أقدم

فجاء بها متصلة بالكاف من غير أن فهي حرف خطاب وليست اسما مخفوضا كالشيء في غلامك وصاحبك ، لأن وي إذا كانت اسما للفعل فهي في مذهب الفعل فلا تضاف لذلك وأن وما بعدها في موضع نصب باسم الفعل الذي هو وي ولذلك فتحت أن والتقدير أعجب لأنه لا يفلح الكافرون فلما سقط الجار وصل الفعل فنصب"[(١)].

تعقيب: مما سبق ذكره يترجح لدى الباحث رأي سيبويه وموافقيه لسلامته من الاعتراض وسهولته ووضوح معناه. وظهر للكثرة في هذه المسألة صورتان: كثرة الاستعمال واستدل بها أصحاب القول الأول مضيفين إليها علم المخاطب. إلا أن كثرة التغيير التي ترتبت على قولهم كانت من أقوى أسباب ضعف مذهبهم، وبالتالي كان للكثرة أثر فعال سواء في الترجيح أو الرد والاعتراض.

(مُنْذُ) بين الإفراد و التركيب

إن كثرة التغيير المتمثل في كثرة الحذف من أقوى أساب ضعف الرأي أو الحكم النحوي، وظهر هذا جليا عند بيان العلماء لحقيقة "منذ" حيث اختلف النحاة في حقيقتها فذهب البصريون إلى القول بأنها بسيطة لا تركيب فيها.

---

(١) – شرح المفصل (٤ / ٧٧ ، ٧٨) .

وذهب الكوفيِّون إلى القول بأنها مركبة وَاخْتلفُوا بعد ذلك فِي أصلها فَقَالَ الفرَّاء[1]:" أصلها (من) الجارة و (ذُو) الَّتِي بِمَعْنى (الَّذِي) فِي اللُّغَة الطائَّية وهي لغة مشهورة وَرَدَ لها شواهد شعرية كثيرة، فلما رُكِّبَتَا حذفت الواو من "ذو" اجتزاء بالضمة عنها؛ لأنهم يجتزئون بالضمة عن الواو وبالكسرة عن الياء وبالفتحة عن الألف".[2] وإذا كانا مركبتين من "مِنْ" و"ذو" التي بمعنى الذي؛ فالذي اسم موصول يفتقر إلى صلة وعائد، والصلة لا تخلو: إما أن تكون من مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل، فإذا قلت: "ما رأيته منذ يومان" أو "منذ ليلتان" فالتقدير فيه: ما رأيته من الذي هو يومان، فحذف "هو" الذي هو المبتدأ، وبقي الخبر الذي هو يومان، وحَذْفُ المبتدأ من الاسم الموصول جائز كقولك: "الذي أخوك زيد" أي: الذي هو أخوك زيد، والذي يدل على جوازه قولهم: "ما أنا بالذي قائل لك شيئًا" أي: ما أنا بالذي أنا قائل لك شيئًا، وهذا كثير في كلامهم، فأما إذا كان الاسم بعدهما مخفوضًا فهو مخفوض بمن؛ ولهذا إذا ظهرت النون في منذ كان الاختيار الخفض، وإذا لم تظهر كان الاختيار الرفع.

وَقَالَ غَيره[3]: "هي مركبة من "مِنْ" و "إِذْ" فتغيرا عن حالهما في إفراد كل واحد منهما، فحذفت الهمزة ووصلت "مِنْ" بالذال وضمت الميم؛ للفرق بين حالة الإفراد والتركيب. والذي يدل على الأصل فيهما من وإذ أنَّ من العرب من يقول في منذ: "مِنْذُ" بكسر الميم؛ فكسر الميم يدل على أنها مركبة من (مِنْ) و (إذ) وإذا ثبت أنها مركبة من من وإذ كان الرفع بعدهما بتقدير فعل؛ لأن الفعل يحسن بعد إذ؛ والتقدير: ما رأيته مذ مَضَى يومانِ، ومنذ مضى ليلتان، فأما إذا كان الاسم بعدهما مخفوضًا

---

(١) – ينظر: شرح الملوكي ص٤٢٤، والجنى الداني ص ٥٠١ ، وشرح الرضي٢/٤٥٦، اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٧٠،٣٦٩، همع الهوامع ٢/١٦٤.

(٢) – ينظر الإنصاف ١/٣١٨،٣١٧

(٣) – ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٧٠،٣٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٥ ، وارتشاف الضرب ص ١٤١٥.

كان الخفض بهما اعتبارًا بمن، ولهذا المعنى كان الخفض بمنذ أَجْوَدَ من مذ؛ لظهور نون من فيها تغليبًا لمن، والرفع بمذ أجود لحذف نون من منها تغليبًا لإذ، والذي يدل على أن أصل مذ ومنذ واحد أنك لو سميت بمذ لقلت في تصغيره "مُنَيْذٌ" وفي تكسيره "أَمْنَاذٌ" فتعود النون المحذوفة؛ لأن التصغير والتكسير يردّانِ الأشياء إلى أصولها كما نقول في تصغير منذ وتكسيره إذا سميت به".

وقال محمد بن مسعود الغزني[١]: "إنها مركبة مِن: (مَن) و (ذا) اسم الإشارة، ولذلك كسرت ميمها، وكثيرًا ما يحذف التركيب بعض حروف المركب، فحذفت الألف منهما، والنون من (مذ)، وعوض من حذف الألف ضمة الذال، والميم تابع للذال في الضمة. والتقدير في (ما رأيته مذ يومان: ما رأيته من ذا الوقت يومان). وفي ما رأيته منذ اليوم: ما رأيته من ذا اليوم، والدليل على هذا دخول (مذ) على الفعل نحو: ما رأيته مذ قام زيد: المعنى: ما رأيته من ذا الوقت قام زيد. وإنما اختص (مذ) بدخوله على الفعل بحذف نون (من) منه، ولذلك قيل إنه بالاسمية أشبه هذا أصلهما".

وعَلى قَول البصريِّين (مُنْذُ) مُبْتَدأ و (يَوْمَانِ) خَبره وَالتَّقْدِير أمد ذَلِك يَوْمَانِ أَو أَوَّل ذَلِك يومُ الْجُمُعَة وحجَّة البصريِّين أنَّ الأَصْل عدم المركَّب والانتقال عَن الأَصْل يفْتَقر إِلَى دَلِيل ظَاهر وَلَا دَلِيل عَلَيْهِ وَأَكْثر مَا ذكرُوا أنَّ الْمَعْنى يَصح على تَقْدِير التَّرْكِيب وَهَذَا القَدْرُ لَا يَكْفِي فِي الِانْتِقَال عَن الأَصْل وإنَّما يكون حجَّة إِذا انضمَّ إِلَيْهِ تعذُّر الْحمل على غَيره وَهنا يصحّ الْمَعْنى على تَقْدِير كَونهَا مُفْردَة فادعاء التَّرْكِيب تحكُّم لَا يعلم إلاَّ بالْخبر الصَّادِق وليس إِلى ذلك سبيل! ثُّم دَعْوَى التَّرْكِيب تفْسد من جِهَة أُخْرَى وَتلك الْجِهَة هِيَ مَا يلْزم من كَثْرَة التَّغْيِير والحذف والشذوذ فالتغيير ضمُّ الْمِيم والحذف إِسْقَاط النُّون وَالْوَاو من (ذُو) وَالْألف من إِذْ وَإِسْقَاط أحد جزئي الصِّلَة أَو حذف الْفِعْل الرافع على جِهَة اللُّزُوم وَذَلِكَ كلّه يُخَالف الْأُصُول[٢].

---

(١) – ينظر: الجنى الداني ص ٥٠١، وارتشاف الضرب ص ١٤١٥.
(٢) – ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣٦٩،٣٧٠/١، همع الهوامع ١٦٤/٢

ووصف أبوحيان القول بادعاء التركيب في (منذ) بأنه سخيف.[١]

تعقيب: مما سبق يتبين أن رأي البصريين هو الراجح: لأن الأصل البساطة وعدم التركيب، ودعوى التركيب لم يقم عليها دليل كاف، وكثرة التغيير المترتبة على القول بالتركيب كانت من أقوى أسباب رده وإظهار ضعفه.

"كي" الناصبة:

كثرة الحذف وادعاء أمر لم يثبت من أهم أسباب ضعف قول من أثبت "كي" الناصبة. فـ"كي" ترد مصدرية، وتعليلية، فـالمصدرية" هي الداخل عليها اللام لفظًا نحو قوله تعالى: {لِكَيْ لَا تَأْسَوْا} [٢] أو تقديرًا، نحو: جئتك كي تكرمني إذا قدرت أن الأصل "لكي"، وأنك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها. و " كي " التعليلية هي التي لم تسبق باللام لا لفظا و لا تقديرا.

"فأما" المصدرية فناصبة بنفسها كما أن "أن" المصدرية كذلك. وأما "التعليلية فجارة، والناصب بعدها "أن" مضمرة، هذا هو مذهب سيبويه والجمهور[٣]، وحجتهم قولهم: جئتك لكي أتعلم، وقولهم: كيمه؟

وعن الأخفش أن "كي" جارة دائمًا، وأن النصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة[٤] ورد بقوله تعالى: {لِكَيْ لَا تَأْسَوْا}. فإن زعم أن "كي" تأكيد للام كقوله[٥]:

---

(١) – ارتشاف الضرب ص ١٤١٥

(٢) – الحديد آية ٢٣.

(٣) – ينظر: الكتاب ٦/٣ ، والتصريح٣٥٩/٢.

(٤) – ينظر: شرح الرضي: ٤٨/٤، والمغني: ٢٤٢، والتصريح: ٣٥٩/٢.

(٥) – البيت من البحر الوافر بلا نسبة في معاني الفراء: ١/ ٦٨، والمحتسب: ٢/ ٢٥٦، والخصائص: ٢/ ٢٨٢، والإنصاف: ١/ ٥٧١، وشرح المفصل: ٧/ ١٨، ٨/ ٤٣، ٩/ ١٥، والمقرب: ٥١. و الشاهد قوله "للما" حيث جاءت اللام الثانية توكيدا للأولى الجارة من دون أن يفصل بينهما فاصل؛ وهذا التأكيد بالغ الشذوذ؛ لأن الحرف المؤكد موضوع على حرف هجائي واحد، لا يكاد يقوم بنفسه؛ والصواب أن يقول: لما لما بهم.

فلا والله ما يُلْفَى لما بي ... ولا لِلِمَا بِهِمْ أبدًا دواء

رُد بأن الفصيح المقيس لا يخرج عن الشاذ. والذي في معاني القرآن لا يحتِّم ما نُسِبَ إلى الأخفش، بل يدل على أنه يجيز كونها مصدرية، قال: "قوله: {لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا} [١] فهذه اللام إذا كانت في معنى (كي) كان ما بعدها نصبًا على ضمير (أنْ) وكذلك المنتصب بـ (كي) هو أيضًا على ضمير (أن) كأنه يقول للاشتراء فـ (يشتروا) لا يكون اسمًا إلا بـ (أن) فـ (أن) مضمرة وهي الناصبة، وهي في موضع جرّ باللام وكذلك: {كَيْ لا يَكُونَ دُوْلَةً} [٢] (أن) مضمرة وقد جرّتها كي، وقالوا: (كَيْمَهْ) فـ (مه) اسم، لأنه (ما) التي في الاستفهام وأضاف (كي) إليها. وقد تكون (كي) بمنزلة (أن) هي الناصبة، وذلك قوله: {لِكَيْ لا تَأْسَوا} [٣] فأوقع عليها اللام، ولو لم تكن (كي) وما بعدها اسمًا لم تقع عليها اللام"[٤].

وذهب الكوفيون إلى أن "كي" ناصبة دائمًا، وَيَردهُ قَوْلهم كيمه كَمَا يَقُولُونَ لمه وَقَول حَاتِم[٥]:

وَأَوْقَدْتُ ناري كَيْ لِيُبْصَرَ ضَوْؤُها ... وَأَخْرَجْتُ كَلْبِي وَهْوَ في البَيْتِ داخِلُهْ

لِأَن لَام الْجَرّ لَا تفصل بَين الْفِعْل وناصبه .

---

(١) – البقرة آية٧٩.

(٢) – الحشر آية ٧.

(٣) – الحديد آية ٢٣.

(٤) – معاني القرآن للأخفش ١/١٢٧،١٢٦.

(٥) – البيت من البحر الطويل لحاتم الطائي في ديوانه ص٢٧٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٥٠٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠٦؛ وللنمري أو لرجل من باهلة في شرح الحماسة للمرزوقي ص١٦٩٧؛ وبلا نسبة في مجالس ثعلب ص٣٤٩. والشاهد فيه قوله: "كي ليبصر" حيث أكد "كي" بـ"لام التعليل".

فإن أجابوا بأن الأصل: كي تفعل ماذا؟ يلزمهم كثرة الحذف، وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر، وحذف ألفها في غير الجر، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكل ذلك لم يثبت.

فإن ادعوا أن حذف المنصوب وبقاء ناصبه قد ثبت في صحيح البخاري في تفسير: {وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ}[1] "كيما فيعود"، أي كيما يسجد[2].

أجيب: إن ثبت حذف "يسجد" فهو لا يقاس عليه، على أن الحافظ الشهاب بن حجر قال: "لم أقف على حذفه"[3].

تعقيب: يتضح مما سبق أن ما استدل به الكوفيون لإثبات النصب بـ "كي" لا ينهض دليلا بسبب ما فيه من كثرة الحذف ففيه حذف ألف ما الاستفهامية من غير أن تسبق بجار، وحذف الفعل المنصوب وإبقاء ناصبه وكل هذا لم يثبت.

مجيء (لو) مصدرية .

الحمل على الوجه الذي ليس فيه كثرة حذف أولى من غيره؛ لأن كثرة الحذف تؤدي إلى غموض في المعنى، وهذا ظهر عند من أنكر وجود "لو" المصدرية، فقد اختلف النحاة في مجيء (لو) مصدرية فأنكره جمهور النحاة[4]، وأثبته الفراء[1]، وأبو

---

(١) – القيامة آية ٢٢.

(٢) – ٤ أخرجه البخاري في صحيحه١٢٩/٩ في كتاب التوحيد برقم ٧٠٠١، وفيه: "فيذهب كيما يسجد فيعود ظهره طبقًا واحدًا"، وهذا التفسير ليس لقوله تعالى في سورة القيامة كما ذكر الأزهري، بل لقوله تعالى في سورة القلم: {يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ} ، انظر كتاب التفسير حديث رقم ٦٤٣٥، وفيه: "فيذهب ليسجد فيعود ظهره طبقًا واحدًا".

(٣) – فتح الباري ١٣/ ٥٢٦. ينظر: مغني اللبيب ٢٤٣/١،٢٤٢.، والأشموني١٨٣/٣، والتصريح ٣٥٩،٣٦٠/٢ .

(٤) – ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٩/١، والجنى الداني ص ٢٨٧، والتذييل ١٥٦/٣.

علي الفارسي[٢] من المتقدمين، و التبريزي[٣] وأبو البقاء[٤] من المتأخرين، وتبعهم الرضي[٥] وابن مالك[٦] والمرادي[٧]. وقالوا إنها تكون مصدرية مثل (أن) تماما إلا أنها لا تنصب، فتؤول مع ما بعدها بمصدر يعرب حسب العوامل، ولا تحتاج إلى جواب، وصلتها كصلة «ما» إلا أنها لا تنوب عن ظرف الزمان، فهي توصل بما وصلت به (ما) من فعل متصرف: ماض ومضارع ولا توصل بالأمر، وعلامتها أن يصلح في موضعها أن، كقوله تعالى ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [٨] ، وأنها لا تحتاج إلى جواب، وتأتي غالبا بعد فعل يُفهم منه معنى التمني كـ: وَدّ ويَودّ مثل "يود لو رآك" أي: يود رؤيتك، وقلَّ وقوعها بعد غير ذلك.

قال الفراء: « فهل يجوز فِي الكلام أن يقول: أتود أن تصيب مالا فضاع، والمعنى: فيضيع؟ قلت: نعم ذلك جائز فِي وددت؛ لأن العرب تلقاها مرة بـ (أن) ومرة بـ (لو) فيقولون: لوددت لو ذهبت عنا، ووددت أن تذهب عنا، فلما صلحت بلو وبأن ومعناهما جميعا الاستقبال استجازوا أن يردوا فعل بتأويل لو، على يفعل مع أن.

←←←

(١) – معاني القرآن للفراء١/١٧٥، و ينظر رأيه أيضا في شرح الكافية الشافية ١/٣٠٣،٣٠٢، وشفاء العليل١/٢٧٤، وارتشاف ص٩٩٢ ، والمغني لابن هشام ١/٢٦٦، والتصريح ٢/٤١٧.

(٢) – لم أقف على رأي أبي علي فيما اطلعت عليه من كتبه ولكن نسبه إليه ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١/٣٠٣،٣٠٢، والسلسيلي في شفاء العليل١/٢٧٤، وأبو حيان في ارتشاف ص٩٩٢ ، وابن هشام في المغني ١/٢٦٦ ، والتصريح ٢/٤١٧ .

(٣) – ينظر رأيه في الجنى الداني ص ٢٨٨، وارتشاف الضرب ض٩٩٢، والمغني ١/٢٦٦.

(٤) – التبيان ١/٩٦، وشرح الكافية الشافية ١/٣٠٢ ، ٣٠٣ ، وارتشاف الضرب ص ٩٩٢.

(٥) – شرح الكافية ٢/١٣٨٥ .

(٦) – شرح التسهيل ١/٢٢٨ ، وشرح الكافية الشافية ١/٣٠٢

(٧) – الجنى الداني ص ٢٨٨.

(٨) – البقرة آية ٩٦ .

فلذلك قال: فأصابها، وهي فِي مذهبه بمنزلة لو إذ ضارعت إن بمعنى الجزاء فوضعت فِي مواضعها، وأجيبت إن بجوابٍ لو، ولو بجواب إن قال اللَّه تبارك وتعالى «وَلا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ»[1] والمعنى- والله أعلم-: وإن أعجبتكم ثُمَّ قال« وَلَئِنْ أَرْسَلْنا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا»[2] [مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ] فأجيبت (لئن) بإجابة (لو) ومعناهما مستقبل. ولذلك قال فِي قراءة أَبِي «وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُوا»[3] رده على تأويل: ودوا أن تفعلوا. فإذا رفعت (فيميلون) رددت على تأويل لو كما قال اللَّه تبارك وتعالى «وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ »[4] وقال أيضا وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ»[5] .

قال أبو البقاء عند تفسير قوله تعالى: «يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ»[6] : «لو هنا بمعنى أن الناصبة للفعل ولكن لا تنصب وليست التي يمتنع بها الشّيء لامتناع غيره. ويدل على ذلك شيئان: أحدهما: أن هذه يلزمها المستقبل والأخرى معناها في الماضي. الثاني: أن يود يتعدى إلى مفعول واحد وليس مما يعلق عن العمل فمن هنا لزم أن يكون لو بمعنى أن »[7].

---

(١) – البقرة آية ٢٢١.

(٢) – الروم آية ٥١.

(٣) – النساء آية ١٠٢. وينظر هذه القراءة أيضا في: شرح اللمع ص ٣٥٩، وروح المعاني ١٣٦/٥.

(٤) – القلم آية ٩.

(٥) – الأنفال آية ٧. ينظر: معاني القرآن ١٧٥/١.

(٦) – البقرة آية ٩٦.

(٧) – التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٩٦.

وقد جاءت (لو) المصدرية بعد (يود) في قوله تعالى: {يود أحدهم لَو يعمر}، وبعد (ود) في قوله تعالى: {ودوا لَو تدهن} . وجاءت دون أن تسبق بفعل مفهم للتمني في قول امرئ القيس في معلقته[١]:

تَجاوَزتُ أَحراسًا إِلَيها وَمَعشَرًا ... عَلَيَّ حِراسًا لَو يُسِرّونَ مَقتَلي

وَقَول الْأَعْشَى[٢]:

وَرُبمَا فَاتَ قوما جلّ أَمرهم ... من التأني وَكَانَ الحزم لو عجلوا

وَيَقُول المانعون فِي نَحْو {يود أحدهم لَو يعمر ألف سنة} إِنَّهَا شَرْطِيَّة وَإِن مفعول يود وَجَوَاب لَو محذوفان وَالتَّقْدِير يود أحدهم التَّعْمِير لَو يعمر ألف سِتَّة لسره ذَلِك وَلَا خَفَاء بِمَا فِي ذَلِك من التَّكَلُّف.

وَيشْهد للمثبتين قِرَاءَة بَعضهم[٣] {ودوا لَو تدهن فيدهنوا} بِحَذْف النُّون فعطف يدهنوا بِالنّصب على تدهن لما كَانَ مَعْنَاهُ أَن تدهن.

---

(١) – البيت من البحر الطويل في ديوانه ص ١٣، وجمهرة اللغة ص٧٣٦، والأزهية ص ٢٧١، وخزانة الأدب ٢٣٨/١١، ٢٣٩، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٩٢ ، ومغني اللبيب ٣٥٠/١.

(٢) – البيت من البحر البسيط في شرح الأشموني ٥٩٨/٣، ومغني اللبيب ٣٥٠/١، وليس في ديوانه.

(٣) – قال سيبويه:» وزعم هارونُ أنها في بعضِ المصاحفِ: «وَدُّوا لو تُدْهِنُ فيُدِهنوا» الكتاب ٤٢٢/١. و قال السمين: " وفي نصبه على ما وُجد في بعضِ المصاحفِ وجهان، أحدهما: أنه عطفٌ على التوهُّمِ، كأنه تَوَهَّم أَنْ نَطَقَ بـ «أَنْ» فَنَصَبَ الفعلَ على هذا التوهُّم، وهذا إنما يجيءُ على القولِ بمصدرية «لو» وفيه خلافٌ مرَّ محققًا في البقرة. والثاني: أنه نُصِبَ على جواب التمني المفهومِ مِنْ «وَدَّ» والظاهرُ أنَّ «لو» هنا حرفٌ لِما كان سيقعُ لوقوعِ غيرِه، وأن جوابَها محذوفٌ، ومفعولُ الوَدادةِ أيضًا محذوفٌ تقديرُه: وَدُّوا إدهانَك، فحُذِفَ «إدْهانَك» لدلالةِ «لو» وما بعدها عليه. وتقديرُ الجوابِ لسُرُّوا بذلك". الدر المصون ١٠ / ٤٠٣.

وَيشكل عَلَيْهِم دُخُولهَا على أَن فِي نَحْو {وَمَا عملت من سوء تود لَو أَن بَينهَا وَبَينه أمدا بَعيدا} وَجَوَابه أَن لَو إِنَّمَا دخلت على فعل مَحْذُوف مُقَدّر بعد لَو تَقْدِيره تود لَو ثَبت أَن بَينهَا(١).

وَقد ناقش الدماميني فِي تَوْجِيهه دَلِيل المثبتين بأنّ يدهنوا مَنْصُوب بِأَن مضمرة جَوَازًا وَالْمَجْمُوع مِنْهَا وَمن صلتها مَعْطُوف على الْمَجْمُوع من لَو وصلتها فَهُوَ من بَاب عطف مصدر على آخر. وَهَذَا ماشٍ على الْقَوَاعِد بِخِلَاف تَخْرِيج ابْن هِشَام(٢).

تعقيب: مما سبق يتبين أن إثبات (لو) المصدرية أرجح من إنكارها، وذلك لورود السماع بها وصحة المعنى معها وعدم الحاجة معها إلى تكلف الحذف والتأويل، وكثرة الحذف المترتب على تأويل المنكرين، كل هذا أدى إلى ضعف مذهبهم.. قال الشيخ خالد : " الْوَجْه الثَّالِث من أوجه لَو أَن تكون حرفا مصدريا أَي مؤولا مَعَ صلته بمصدر مرادفا لِأَن المصدرية إِلَّا أَنَّهَا أَي "لَوْ" لَا تنصب كَمَا تنصب "أَن" وَأَكْثر وُقُوعهَا بعد "ود" {ودوا لَو تدهن فيدهنون} أَي ودوا الإدهان وَبعد يود نَحْو {يود أحدهم لَو يعمر} أَي التَّعْمِير وَمن الْقَلِيل قَول قتيلة للنَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم(٣):

مَا كَانَ ضَرَّك لَوْ مَنَنْتَ وَرُبَّمَا مَنَّ الفَتَى وَهُو المغيظُ المُحْنَقُ

---

(١) – مغني اللبيب ١/٣٥٠، ٣٥١ .

(٢) – خزانة الأدب ١١/ ٢٤١ ، والتصريح ٢/٤١٧ .

(٣) – البيت من البحر الكامل في الجنى الداني ص ٢٨٨، وخزانة الأدب ١٨/ ٢٣٩، والدرر ١/ ٢٥٠، وشرح الأشموني ٣/ ٥٩٨، وشرح التصريح ٢/ ٢٥٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٦٦، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٦٤٨، ولسان العرب (غيظ)، (حنق)، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٧١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢٢٣، وتذكرة النحاة ص ٣٨، ومغنى اللبيب ١/ ٢٦٥، وهمع الهوامع ١/ ٨١.

أَي مَنُّكَ ... وَأَكْثَرهم لَا يثبت هَذَا الْقسم وَهُوَ وُقُوع لَو مَصْدَرِيَّة حذرا من الِاشْتِرَاك وَتخرج الْآيَة الثَّانِيَة وَنَحْوهَا على حذف مفعول الْفِعْل الَّذِي قبلهَا وَهُوَ يود وَحذف الْجَواب بعْدهَا أَي يود أحدهم التَّعْمِير لَو يعمر ألف سنة لسره ذَلِك وَلَا يخفي مَا فِي هَذَا التَّقْدِير من كَثْرَة الْحَذف"[1].

(١) – موصل الطلاب ص ١٣٢، ١٣٣.

الفصل الثاني: أثر الكثرة في الأحكام.

المبحث الأول: أثر الكثرة في الترجيح وفيه المسائل الآتية:

بناء الفعل الماضي على السكون:

كثرة الحركات فيها ثقل؛ لذلك يبنى الفعل الماضي على الفتح، للخفة، ثلاثيا كان "كـ: ضرب"، أو رباعيا كـ: دحرج، أو خماسيا كـ: انطلق، أو سداسيا كـ: استخرج. ولا يزيد على ذلك وإنما بني على حركة لمشابهته المضارع في الجملة، لوقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا، ولثقل الضم والكسر وثقل الفعل عدلوا إلى الفتح لخفته، فإذا اتصل به ضمير رفع متحرك بارز نحو: "ضربت" يبنى على السكون، والسكون" فيه عارض أوجبه كراهة العرب توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وهي أحرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل؛ لأن تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء من الكل[1].

فكثرة المتحركات في حالة اتصال الفعل الماضي بضمير رفع أوجبت بناء الفعل على السكون طلبا للخفة.

حذف إحدى النونات المتواليات:

كثرة الاستعمال مع توالي الأمثال تؤدي إلي الحذف؛ لذلك تُحذف إحدى النونات المتواليات في كلمة واحدة كما في إنَّنا وأنَّنا ولكِنَّنا وكأنَّنا، عملًا بالقاعدة التي تقول: " إذا اجتمعَ نُونُ الوقاية ونُونُ إنَّ ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ جاز حذف أحدها"[2]؛ وذلك لكثرة استعمالهم هذه الكلمات، قال سيبويه: " هذه الحروف اجتمعَ فيها أنها كثيرة في كلامهم وأنهم يستثْقلون في كلامهم التضعيف، فلمَّا كثُرَ استعمالهم إياها مع تضعيف

---

(١) – ينظر: التصريح ١/٥٠.

(٢) – حاشية الصبان ١/١٨١.

الحروف حذفوا التي تلي الياء "[١]، أي: نون الوقاية التي تَسبِق ياءَ المتكلم، ولهذا قال عنها ابن يعيش: " وقد جاءت محذوفةً، وأكثرُ ذلك في إنَّ، وأنَّ، ولكِنَّ، وكأنَّ، فقالوا : إني و أني ولكِني وكأني، وإنما ساغَ حذفُ النون فيها؛ لأنه قد كثُر استعمالها في كلامهم، واجتمعت في آخرها نونات "[٢].

تعقيب: كثرة استعمال الحروف المشبهة بالفعل مع استثقال التضعيف فيها جوَّز حذف نون الوقاية إذا اقترنت بهذه الأحرف.

حذف التنوين من العلم لغير إضافة:

كثرة استعمال اللفظ تؤدي إلى الحذف منه للوصول به إلى غاية الخفة؛ لذلك يحذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضافًا إلى علم، نحو: جاءني زيدُ بنُ عمرٍو، واختلف العلماء في السبب الذي حسَّن حذف التنوين من نحو: هذا زيدُ بنُ عمرٍو، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:

ذهب يونس[٣] إلى أن السبب فيه اجتماع الساكنين. وقد نقل سيبويه إلينا مذهب يونس، فقال:" وقال يونس: من صرف(هندًا) قال: هذه هندٌ بنتُ زيدٍ، فنون(هندًا)؛ لأن هذا موضع لا يتغير فيه الساكن، ولم تدركه علة، وهكذا سمعنا من العرب"[٤].

---

(١) – الكتاب ٣/٣٦٩.

(٢) – شرح المفصل ٢/٣٤٨.

(٣) – شرح الكتاب للسيرافي٤/٢٤٥ .

(٤) – الكتاب ٣/٥٠٦ .

ورد ابنُ يعيش هذا المذهبَ فقال: " وقد ذهب بعضُهم إلى أنّ التنوين إنّما سقط لالتقاء الساكنَيْن: سُكونِه، وسكونِ الباء بعده. وهو قولٌ فاسدٌ، لأنه قد جاء عنهم: "هذه هندُ بِنْتُ عمرو"، فيُحْذف التنوين، وإن لم يَلْقَه ساكن بعده، فعُلم بذلك أنّ حَذْفَ التنوين إنّما كان لكثرةِ استعمالِ "ابن"[(١)].

المذهب الثاني:

ذهب أبو عمرٍو بن العلاء إلى أن السبب فيه كثرته في الكلام. وفي ذلك يقول سيبويه:" وكان أبو عمرٍو يقول: هذه هندٌ بنت عبد الله، فيمن صرف، ويقول: ولمَّا كثر في كلامهم حذفوه كما حذفوا لا أدر، ولم يك، ولم أبل، وخذ وكل، وأشباه ذلك، وهو كثير[(٢)].

المذهب الثالث:

ذهب سيبويه إلى أن السبب فيه كثرته في الكلام، واجتماع الساكنين. وفي حذف التنوين من العلم الموصوف بابن المضاف لعلم؛ لكثرة الاستعمال، والتقاء الساكنين يقول سيبويه: "هذا باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء لغير الإضافة ولا دخول الألف واللام، ولا لأنَّه لا ينصرف وكان القياس أن يثبت التنوين فيه وذلك كلُّ اسمٍ غالبٍ وصف بابنٍ، ثم أضيف إلى اسم غالب، أو كنية، أو أمٍ. وذلك قولك: هذا زيد بن عمروٍ. وإنَّما حذفوا التنوين من هذا النَّحو حيث كثر في كلامهم؛ لأنَّ التنوين حرفٌ ساكن وقع بعده حرفٌ ساكن، ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان"[(٣)].

---

(١) – شرح المفصل ٣٣٤/١.

(٢) – المرجع السابق الصفحة نفسها.

(٣) – الكتاب ٥٠٤/٣.

تعقيب: يحذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضافًا إلى علم، نحو: جاءني زيدُ بنُ عمرٍو، وذلك لكثرة استعمال(ابن) بين علمين وصفًا، فَطُلِب التخفيف لفظًا بحذف التنوين من موصوفه، وخطًا بحذف ألف(ابن)، فإن لم يكن بين علمين، نحو: جاءني كريمٌ ابن كريم، أو: زيدٌ ابن أخينا، لم يُحَذف التنوين لفظًا، ولا الألف خطا؛ لقلة الاستعمال، وكذا إذا لم يقع صفة، نحو: زيدٌ ابنُ عمرٍو، على أنه مبتدأ وخبر؛ لقلة استعماله أيضا، مع أن التنوين حذِف في الموصوف؛ لكونه مع الصفة كاسمٍ واحد، والتنوين علامة التمام، وليست هذه العلة موجودة في المبتدأ والخبر.

وذلك أنّه لما كثُر إجراءُ "ابن" صفة على ما قبله من الأعلام، إذا كان مضافًا إلى عَلَم أو ما يجري مجرَى الأعلام من الكُنَى والألقاب، نحوِ: "زيدِ بنِ عمرو"، و"أبي بكرِ بنِ قاسم"، و "سعيدِ بنِ بَطَّةَ"، و"عبدِ الله بنِ الدُّمَينة". فلمّا كان "ابنٌ" لا ينفكّ من أنّ يكون مضافًا إلى "أبٍ" أو "أُمٍّ" وكثُر استعمالُه، استجازوا فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيره، فحذفوا ألفَ الوصل من "ابن"، لأنه لا يقوى فصلُه ممّا قبلَه، إذ كانت الصفةُ والموصوفُ عندهم كالشيء الواحد، وحذفوا تنوينَ الموصوف أيضًا، كأنّهم جعلوا الاسمَيْن اسمًا واحدًا لكثرةِ الاستعمال، وأتبعوا حركةَ الاسم الأوّل حركةَ الاسم الثاني... فإن لم تُضِف "ابنًا" إلى عَلَم، نحوَ: "هذا زيدٌ ابنُ أخينا، وهذه هندٌ ابنةُ عَمنا"، لم تحذف التنوين، وأثبتَّ الهمزةَ خطًّا، لأنه لم يكثُر استعمالُه كثرةَ إضافته إلى العلم. وكذلك إذا لم يصفوا به وجعلوه خبرًا، لم يُحْذَف التنوين، وأُثبتت همزةُ الوصل خطًّا، فتقول: "زيد ابنُ عمرو"، فيكون "زيدٌ" مبتدأ، و"ابنُ عمرو" الخبرَ، ومثله "إنّ بكرًا بنُ جعفر"، و "ظننتُ محمّدًا بنَ عليّ"[(١)].

(١) – ينظر: شرح المفصل ابن يعيش ١/٣٣٤،٣٣٣

جواز إتباع الموصوف للصفة.

كثرة الاستعمال قد تؤدي أحيانا إلى مخالفة الأصل المتبع، فالأصل أن تتبع الصفةُ موصوفَها في إعرابه، لكن قد يجوز عكس ذلك وهذا في الاسم المنادى المفردُ العَلَمُ إذا وُصف بِـ "ابن" أو"ابنةٍ" كان حكمُهما كحكم غيرهما من الأسماء المضافة إذا وُصف بها من استحقاقِ الإعراب بالنصب، نحوِ: "يا زيدُ ابنَ أخينا" بضمِّ الأوّل، لأنه منادّى مفردٌ عَلَمٌ، وبنصبِ الصفة، لأنها مضافةٌ، كما قلتَ: "يا زيدُ ذا الجُمّة". وإن وصفتَ بهما عَلَمًا مضافَيْن إلى علم أو كُنيةٍ أو لقبٍ، نحوَ: "يا زيدَ بنَ عمرو"، و"يا جعفرَ بنَ أبي خالد"، و"يا زيدَ بن بَطَّةَ"، كانت الصفة منصوبةً على كل حال، وجاز في المنادى وجهان:

أحدُهما: الإتباعُ، والتّخفيف فيما كَثُرَ دورُه في الاستعمال، وهو أنّ تقول "يا زيدَ بنَ عمرو"، فتُتْبع حركةَ الدال فتحةَ النون، وحَقها الضمُّ، وهو غريبٌ، لأن حق الصفة أن تتبع الموصوفَ في الإعراب، وها هنا قد تبع الموصوفُ الصفةَ. والعلّة في ذلك أنّك جعلتَهما لكثرةِ الاستعمال كالاسم الواحد، إذ كلُّ إنسان مَعْزُوٌّ إلى أبيه عَلَمًا كان أو كنية أو لقبًا، فيوصَف بذلك، فجُعلا كالاسمَيْن اللذَيْن رُكّب أحدُهما مع الآخر. قال الشاعر(١):

يا حَكَمَ بنَ المُنْذِرِ بنِ الجارُودْ ... سرادِقُ المجْدِ عليكَ ممدودْ

---

(١) – الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧٢؛ وللكذاب الحرمازي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٧٢؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٨٩؛ والكتاب ٢/ ٢٠٣؛ ولرؤبة أو للكذاب الحرمازي في شرح التصريح ٢/ ١٦٩؛ ولسان العرب ١٠/ ١٥٨ "سردق" والمقاصد النحوية ٤/ ٢١٠؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢٢؛ ورصف المباني ص٣٥٦؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٢٦؛ وشرح المفصل ٢/ ٥؛ والمقتضب ٤/ ٢٣٢.

ففتح ميمَ "حَكَم" مع أنّه منادى مفردٌ معرفةٌ، وذلك لأنّهم جعلوهما كالاسم الواحد. فلمّا فتحوا نونَ "ابن" من حيث كان مضافًا، فتحوا أيضًا ميمَ "حكم"؛ لأنّهم لمّا أضافوا "ابْنًا" كأنهم قد أضافوا ما قبله، ولذلك من شدّةِ انعقادهما شبه سيبويه[١] حركةَ الدال من "زيد" بحركة الراء من "امْرِئٍ" وحركةِ النون من "ابْنِمٍ". فكما أنّ الراء من "امرئ" تابعةٌ للهمزة، والنونَ في "ابنم" تابعةٌ للميم، كذلك أتبعوا الدالَ من "يا زيدَ بنَ عمرو" النونَ من "ابن"؛ لأنّ الصفة والموصوف كالصلة والموصول، وانضاف إلى ذلك كثرةُ الاستعمال، فقُوّي الاتّحاد، ولذلك لا يحسن الوقفُ على الاسم الأوّل، ويُبتدأ بالثاني، فيقال: "ابْنُ فلان"[٢]. أو أن الفتح على الإتباع لفتحة "ابن"؛ لأن الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين[٣]، أو فتح بناء على تركيب الصفة مع الموصوف، وجعلهما شيئا واحدا؛ كخمسة عشر، أو فتح إعراب على إقحام "ابن" وإضافة زيد إلى سعيد؛ لأن ابن الشخص، يجوز إضافته إليه؛ لأنه يلابسه[٤].

والوجه الثاني: الضم وهو عند المبرد أولى من الإتباع[٥] أنّ تقول: "يا زيدُ بنَ عمرو" بضمّ الدال من "زيد" على الأصل، لا تُتْبِعها فتحةَ النون من "ابن عمرو"، وهي لغةٌ فاشيةٌ، فعلى هذا يكون الألفُ من "عِيسَى" في قوله: {إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ} [٦] على القول الأوّل، في تقديرِ مفتوح، وعلى القول الثاني، في تقديرِ مضموم[٧].

---

(١) – الكتاب ٢/٢٠٤.

(٢) – ينظر: الأصول لابن السراج ١/٣٤٦، وشرح المفصل لابن يعيش١/٣٣١.

(٣) – شرح التسهيل لابن مالك٣/٣٩٣.

(٤) – أوضح المسالك ٤/١٦ هامش (٨)، والتصريح ٢/٢١٦، وحاشية الصبان ٣/٢٠٩.

(٥) – المقتضب٤/٢٣٢،٢٣١، والكامل ص٥٧٦. .

(٦) – المائدة آية١١٠.

(٧) – شرح المفصل لابن يعيش ١/٣٣٢

تعقيب: يلاحظ مما سبق أن كثرة الاستعمال جوزت مخالفة القياس في المنادى حيث جاز فيه الفتح للتخفيف مع أن القياس يحتم الضم، وشرط جواز الأمرين كون الابن صفة كما هو ظاهر؛ فلو جعل بدلًا أو عطف بيان أو منادى سقط منه حرف النداء، أو مفعولا بفعل محذوف تقديره: أعني، ونحوه. تعين الضم(١).

ويتعين الضم" أيضًا إذا كان المنادى غير علم، أو كان الابن مضافا لغير علم، كما "في نحو: يا رجل ابن عمرو، ويا زيد ابن أخينا، لانتفاء علمية المنادى" وهو رجل " في" الصورة "الأولى، و" انتفاء "علمية المضاف إليه في" الصورة "الثانية"(٢).

قطع التابع عن المتبوع.

كثرة الحذف أمر ينبغي الفرار منه حتى ولو كان بمخالفة رأي الجمهور، كما فعل ابن مالك في حال تعدد المتبوع وكان العامل فيهما واحدًا، والعمل مختلف، واتحدت النسبة من جهة المعنى نحو: خاصم زيد عمرا الكريمان، فالقطع في إعراب التابع في هذه الحالة واجب عند البصريين، وأجاز الفراء وابن سعدان الإتباع، والنص عن الفراء أنه إذا أتبع غلب المرفوع، فتقول خاصم زيدٌ عمرًا الكريمان. ونص ابنُ سعدان على جواز اتباع أي شيء؛ لأنَّ كلًا منهما مخاصم ومخاصم. و ذكر ابن مالك أن الاسمين من نحو: ضاربَ زيدٌ عمرا، ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب. قال: ولو أتبع منصوبهما بمرفوع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز، ومنه قول الراجز(٣):

---

(١) – شرح الأشموني٣/٢٤، ٢٥

(٢) – التصريح ٢/٢١٧.

(٣) – الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٣٣؛ وجمهرة اللغة ص١١٣٩؛ وله أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي أو للدبيري، أو لعبد بني عبس في خزانة الأدب ١١/ ٤١١، ٤١٥، ٤١٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٨١؛ وللعجاج أو لأبي حبان الفقعسي أو لمساور العبسي ←←←

قَدْ سالَمَ الحَيَّاتُ منه القَدَمَا ... الأُفْعوانَ والشجَاعَ الشَّجْعَمَا

فنصب الأفعوان وهو بدل من الحيات وهو مرفوع لفظًا؛ لأن كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان. وهذا التوجيه على الرغم من مخالفته لمذهب أكثر البصريين والكوفيين إلا أنه أسهل من أن يكون التقدير قد سالم الحيات منه القدم، وسالمت القدم الأفعوان؛ لسلامته من كثرة الحذف، ولِأَن المسالمة إِنَّمَا تكون من اثْنَيْنِ فَصَاعِدا فَلَمَّا اضْطر إِلَى النصب حمل الْكَلَام على الْمَعْنى(١).

تعقيب: تبين مما سبق أن ابن مالك أجاز المخالفة بين التابع والمتبوع في الإعراب في حال تعدد المتبوع مع اتحاد العامل واختلاف العمل، مخالفا بذلك مذهب الجمهور الموجب للقطع، أجاز ذلك فرارا من كثرة الحذف المترتب على توجيه الجمهور، فكثرة الحذف سبب ضعف توجيه الجمهور.

الفصل بين " كم " الخبرية وبين مميزها.

" كم " الخبرية وتمييزها متلازمان لا يجوز الفصل بينهما، إلا أنه يجوز الفصلُ بينهما بالظرف، والجار والمجرور جوازًا حسنًا من غيرِ قُبْح، لكثرة الآستعمال، نحو: "كم لك غلامًا"، و"كم عندك جاريةً"، ولا يحسن ذلك فيما كان في معناها من الأعداد، نحو: "عشرين"، و"ثلاثين" ونحوهما من الأعداد المنوّنة. والفصلُ بينهما أنّ "كم"

→→→

أو للتدمري أو لعبد بني الحسحاس في الدرر ٣/ ٦؛ وللعجاج أو لأبي حبان الفقعسي أو لمساور العبسي، أو للتدمري، أو لعبد بني عبس في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٣؛ ولمساور العبسي في لسان العرب ١٢/ ٣٦٦ "ضمر"؛ ولعبد بني عبس في الكتاب ١/ ٢٨٧؛ وللدبيري في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٠١؛ ولأبي حناء في خزانة الأدب ١٠/ ٢٤٠.

(١) – ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٥٤/٣ ، المقاصد الشافية ١٦٦/٥، والتذييل١٢/ ٢٨٣،٢٨٤، ١٦٢/١٤ ، وخزانة الأدب ٤١٥/١١ ، وناظر الجيش ص ٣٧٥٤ ،وحاشية الصبان٣/٩٩،٩٨.

كانت مستحِقّةً للتمكّن في الأصل بحكمِ الاسميّة، ثمّ مُنعتْه بما أوجب البناء لها، فصار الفصلُ، واستحسانُ جوازه كالعوض ممّا مُنعتْه من التمكّن مع كثرة استعمالها في كلامهم.

فإن قيل: فهلّا كان الفصلُ بين "خمسة عشر" ومميِّزها إلى "تسعة عشر" حسنًا أيضًا؛ لأنّها مُنعت التمكّنَ بعد استحقاقه. قيل: قد جعلنا كثرة الاستعمال أحدَ وصفَي العلّةِ، ولم يوجَد في "خمسة عشر" وبابه[1].

تعقيب: جاز الفصل بين " كم" الخبرية ومميزها بالظرف والجار والمجرور تعويضا لها مما منعته من الإعراب بسبب البناء، ويشاركها في هذه العلة الأعداد المركبة؛ إلا إنها امتازت عن الأعداد المركبة بكثرة الاستعمال، فلذلك جاز فيها ما لا يجوز في الأعداد المركبة.

دخول همزة الوصل على الفعل الخماسي ومصدره.

" الحرف الذي يبتدأ به لا يكون إلّا متحرّكًا، وذلك لضرورة النطق به، إذ الساكن لا يمكن الابتداءُ به، وليس ذلك بلغة، ولا أنّ القياس اقتضاه، وإنّما هو من قبيل الضرورة، وعدم الإمكان".

وقد جاءت ألفاظٌ بنَوْا أوّلَها على السكون من الأسماء والأفعال، إلّا أنّهم زادوا في أوّلها همزةَ الوصل وسيلةً إلى النطق بالساكن، إذ النطقُ بالساكن متعذّرٌ، وأصلُ ذلك الأفعالُ لتصرّفها، وكثرة اعتلالها، والأسماءُ في ذلك محمولةٌ عليها. وأمّا الأسماء، فعلى ضربَيْن: أسماءٌ غيرُ مصادر، ومصادرُ. فالأسماء التي فيها همزةُ الوصل عشرةٌ معدودةٌ، وهي: ابْنٌ، وابْنَةٌ، وابْنُمٌ، بمعنى ابنٍ، واثْنان، واثْنَتان، وامْرُؤٌ،

(١) – شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٧٣، ١٧٤.

وامْرَأَةٌ، واسْمٌ، واسْتٌ، وايْمُنُ اللهِ، وايْمُ الله، فهذه الأسماء لمّا أسكنوا أوائلها، ولم يمكنهم النطق بالساكن، اجتلبوا همزة الوصل، وتَوصّلوا بها إلى النطق لذلك الساكن.

فإن قيل: ولِمَ أسكنوا أوّلَ هذه الأسماء حتى احتاجوا إلى همزة الوصل؟ قيل: أصلُ هذه الهمزة أن تكون في الأفعال خاصّةً، وإنّما هذه الأسماء محمولة في ذلك على الأفعال؟ لأنّها أسماءٌ معتلّةٌ سقطت أواخرُها للاعتلال، وكثُر استعمالُها، فسكن أوائلُها لِتكون ألفاتُ الوصل عوضًا ممّا سقط منها"

وتلك الأفعالُ ثمانيةٌ، وهي: "انْفَعَلَ"، نحو: "انطلق"، و"افْتَعَلَ"، نحو: "اقتدر"، و"اكتسب"، و"افْعَلَّ"، مثل: "احْمرَّ"، فهذه الثلاثةُ على زنة واحدة، ومثال واحد، و"اسْتَفْعَلَ"، نحو: "استخرج"، و"افْعَنْلَلَ"، نحو: "اقعنسس"، و"افْعَالَلْت"، نحو: "اشهابَبْت"، و"افْعَوَّلَ"، و"افْعَولَل"، نحو: "اخْرَوَّطَ"، و"اخْشَوْشَنَ". فهذه الخمسةُ على مثال واحد أيضًا. فهذه كلُّها يلزم أوّلها همزةُ الوصل لسكون أوّلها.

فإن قيل: ولِمَ أُسْكِن حتى افتقرت إلى همزة الوصل؟ قيل: أمّا الثلاثة الأُوَلُ، فإنّما أسْكِن أوّلها لأنّهم لو لم يفعلوا ذلك، لاجتمع في الكلمة أكثرُ من ثلاثِ متحرّكاتٍ. وأمّا الخمسةُ التي تليها، فكأنّهم زادوا عليها حرفًا، فكرهوا كثرةَ الحروف وكثرةَ المتحرّكات، فأسكنوا الأوّلَ منها، وأتوا بالهمزة توصُّلًا إلى النطق بالساكن. ولمّا وجب ذلك في هذه الأفعال لما ذكرناه، اعتمدوه في مصادرها، نحو: "الانطلاق"، و"الاقتدار، و"الاحمرار"، و"الاستخراج"، و"الاقْعِنْساس"، و"الاشْهِيباب"، و"الاخْرِوّاط"، و"الاخشِيشان".

ومن ذلك "اطّايَرَ اطّيارًا"، و"اثّاقَلَ اثّقالا"، و"ادّارَكُوا فِيهَا ادّراكًا". جاؤوا بهمزة الوصل عند سكون الأوّل منه. وإنّما سكن الأوّلُ؛ لأنّهم ادّغموا تاء "تَفَاعَلَ" فيما بعده، إذ كان مقاربًا له، ثمّ جاؤوا بالهمزة، وإنّما كانت المصادرُ في ذلك كالأفعال؛ لأنّها جارية عليها، وكلُّ واحد منها يؤول إلى الآخر، ولذلك أعلّوا المصدر لاعتلال الفعل، نحو: "قَامَ قِيامًا"، ولولا اعتلالُ الفعل لما اعتلّ المصدرُ، وصحّ كما صحّ في

"لِواذٍ"(١).

تعقيب: يتبين لنا مما سبق أن إلحاق همزة الوصل مبني في كل الأحوال على الكثرة، فتلحق الفعل بسبب كثرة التصرف، وكثرة الاعتلال، أما الأسماء فإن كانت غير مصادر والمراد بها الأسماء السماعية فإلحاق همزة الوصل بها بسبب اعتلالها وكثرة استعمالها، وإن كانت مصادر فإلحاق همزة الوصل بها بسبب كثرةَ الحروف وكثرةَ المتحرّكات التي دعت إلى تسكين الحرف الأول منها.

قلة أوزان الاسم الخماسيّ المجرد وعدم زيادته بأكثر من حرف.

كثرة الحروف الكلمة فيها ثقل يؤدي إلى قلة الاستعمال، وقلة التصرف فيها، ومثال ذلك الاسم الثلاثي عند جمعه إما أن يجمع جمع قلة، أو جمع كثرة ، وهذه الجموع قد يقع بعضُها موضعَ بعض، ويُستغنى ببعضها عن بعض، فيجوز أن يقال: "رَسَنٌ"، و"أَرْسانٌ"، و"قَلَمٌ"، و"أَقْلامٌ"، واستغنوا بهذا الجمع عن جمع الكثرة؟ وقالوا: "رَجَلٌ"، و"رِجالٌ"، و"سَبُعٌ"، و"سِباعٌ" ولم يأتوا لهما ببناء قلّة؟ وأقيسُ ذلك أن يُستغنى بجمع الكثرة عن القلّة، لأنّ القليل داخلٌ في الكثير.

وهذا الفصل بين أبنية القليل والكثير، إنّما وقع في الثُّلاثيّ لخفّة لفظه وكثرةِ دَوْره، إذ الكلمةُ إذا كثُرت، كثُر التصرُّفُ فيها، ويدل على ذلك أنّهم قد بلغوا ببنات الثلاثة في الزيادة سبعةَ أحرف، نحو: "اشْهِيبابٍ" ، فزيد على الثلاثة أربعةُ أحرف، فلم يُزَدْ على الأربعة أكثرُ من ثلاثة أحرف، نحو: "احْرِنْجامٍ" ، ولم يُزد على الخمسة أكثرُ من حرف واحد، نحو: "عَضْرَفُوطٍ" ، فثبت بما ذكرناه كثرةُ تصرُّفهم في الثلاثيّ، وقلّةُ تصرُّفهم في الرباعي والخماسيّ. فلذلك كان لكل مثال من أمثلة الثلاثي أمثلة كثيرة في الكثرة والقلّة، ولم يكن للرباعيّ إلّا مثالٌ واحدٌ، القليلُ والكثيرُ فيه سواء، وهو

(١) – ينظر التكملة ص ٢٠٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٣٠٦،٣٠٣،٣٠٢ .

"فَعالِلُ"، نحو: "خَناجِرَ"، و"بَراثِنَ". ولم يكن للخماسيّ مثال في التكسير، لانحطاطه عن درجة الرباعيّ في التصرّف، وكان محمولًا على الرباعيّ في جمعه، نحو: "فَرازِدَ" دمع فرزدق، و"سَفارِجَ" جمع سفرجل، كـ "جَعافِرَ" جمع جعفر. فهو بناءٌ واحدٌ للكثير والقليل بخلاف الثلاثيّ الذي له أبنيةٌ كثيرةٌ [١].

والمزيد من الأسماء: ما كان بعض حروفه زائدا، وأقصى ما يصل إليه الاسم بالزيادة سبعة أحرف؛ فالثلاثي يزاد عليه حرف؛ نحو: إصبع، وحرفان؛ نحو: إعصار، وثلاثة؛ نحو: مستخرج، وأربعة؛ نحو: اشهيباب والرباعي يزاد عليه حرف؛ نحو: مدحرج وحرفان؛ نحو: متدحرج، وثلاثة نحو: عبوثران "اسم نبات" أما الخماسي فلا يزاد عليه إلا حرف مد قبل الآخر، نحو: سلسبيل، وفي الآخر؛ نحو: قَبعثري، ولا يتجاوز بالزيادة ستة أحرف؛ وذلك لأن أبنية الخماسي قليلة في نفسها، فلمّا قلّت؛ قلّ التصرّفُ فيها، فكأنهم تَنكَّبوا كثرةَ الزوائد لكثرة حروفها[٢].

تعقيب: يتبين مما سبق أن كثرة الحروف في الاسم الخماسي تؤدي إلى ثقله مما يترتب عليه قلة استعمالها، وقلة التصرف فيها بالزيادة عليه بأكثر من حرف واحد. وترتب على كثرة الحروف في الاسم الخماسي أنه ليس له وزن تكسير مختص به يجمع عليه بل يحمل في جمعه على الرباعي فيجمع على وزن الرباعي وهو "فَعالِلُ" سواء كان جمع قلة أو كثرة.

علة حركة حرف المضارعة.

لا شك أن الفتحة أخف من الضمة فالفتحة يناسبها الكثرة سواء كثرة الاستعمال أو كثرة الحروف، لذلك تتوقف حركة حرف المضارعة على عدد حروف ماضي الفعل

---

(١) – ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٣/٢٢٦، ٢٢٥ .

(٢) – ينظر: الممتع الكبير١/١١٣، وابن يعيش ٤/٢٠٣ ، وشرح الشافية للرضي١/٩، وضياء السالك ٤/٣٢٧.

فتفتح إذا كان ماضي الفعل ثلاثيًّا أو خماسيًّا أو سداسيًّا، وتضم إذا كان ماضيه على أربعة أحرف. فإن قيل: فَلِمَ فتحوا حرف المضارعة في الثلاثي، وضموه في الرباعي؟ قيل: لأنَّ الثلاثي أكثر استعمالا من الرباعي، والفتحة أخف من الضمة، فأعطوا الأكثر الأخف، والأقل الأثقل؛ ليعادلوا بينهما.

فإن قيل: فالخماسي والسداسي أقل من الرباعي، فهلا وجب ضمه؟ قيل: إنما وجب فتحه لوجهين:

أحدهما: أن النقل من الثلاثي أكثر من الرباعي، فلما وجب الحمل على أحدهما؛ كان الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل.

والثاني: أن الخماسي والسداسي ثقيلان؛ لكثرة حروفهما، فلو بنوهما على الضَّمِّ، لأدَّى ذلك إلى أن يجمعوا بين كثرة الحروف، وثقل الضَّمِّ، وذلك لا يجوز، فأعطوهما أخف الحركات وهو الفتح، على أنّ بعض العرب يضم حروف المضارعة منهما، فيقول: "يُنطلق، ويُستخرج" بِضَمِّ حرف المضارعة، حملًا على الرباعي(١).

وضُمَّ حرف المضارعة في الرباعي خِيفَةُ التباسِ الرَّبَاعِي بزيادة الهَمزَةِ بِالثَّلَاثِي نَحْو أَضْرَبَ يُضْرِبُ وأكرمَ يُكْرِمُ؛ لأَنَّ الهَمَزَةَ فِي الرَّبَاعِيِّ تَزُولُ مَعَ حَرْفِ المضارِعَةِ فلُو فُتِحَ حَرْفُ المضارَعَةِ لم يُعلم أَمضارِعُ الثَّلَاثي هُوَ أَمْ مُضَارِعُ الرَّبَاعِي؟ ثُمَّ حُمِلَ بَقِيَّةُ أَبْنِيَةِ الرُّبَاعِيَّ عَلَى مَا فِيهِ الهمزة. أي : ما كان ماضيه أربعة أحرف سواء كانت أصلية نحو يدحرج أو فيها زائد نحو يكرم ويقاتل . ويفتح فيما سوى الرباعي. ونقل سيبويه عن العرب كسر حرف الضارعة فقالوا : يحب ونستعين ، وقرى: " يألمون كما تألمون " بكسر الياء والتاء.

وإِنَّمَا خُصَّ الضَمُّ بِمُضَارِعِ الرَّباعِي لِوَجْهَيْنِ :

---

(١) – ينظر: أسرار العربية ص ٢٠١،٢٠٢، وارتشاف الضرب ص ١٨٢

أحدهما: أن الرباعي أقل وَالضَّمّ أَثقَلُ فَجُعِلَ الضم للأقل والفتح للأكثر.

طلبا للتعادل وما زَادَ عَلَى الثَّلَاثِيِّ مَحْمُولُ عَلَى الثَّلَاثيِّ .

وَالوَجْهُ الثَّانِي – أَنَّ الثَّلَاثِيَّ أَصْلُ والرَّباعِي – بِزَيَادَةِ الهمزة – فَرْع فَجُعِلَ للأصل الحرَكَةُ الخَفِيفَةُ ، وَالفَرْعِ الحَرَكَةُ الثقِيلَةُ [١].

وَخَرَجَ مِنْ هَذَا الْأَصْلِ: أَهْرَاقَ يُهْرِيقُ، وَأسطَاعِ يُسْطِيعُ فَإِنَّهُ ضمَّ حَرْفُ المضارَعَةِ مَعَ أَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبعَةٍ وَفِي ذَلِكَ وَجهَانِ:

أَحَدُهُمَا أَنَّ الهَاءَ وَالسِّيْنَ زِيدَتَا عَلَى غَيْرِ قيَاسٍ ، وَالْمَعْنَى عَلَى الفِعْلِ الرِّبَاعِي فَهُمَا فِي حُكم العدم.

وَالثَّانِي - أَنَّهُمَا جُعِلَا عِوَضًا عَنْ حَرَكَةِ عَيْنِ الكَلِمَةِ فَإِنَّهَا نُقِلَتْ إِلَى فَائِهَا، وَإِذَا كَانَا عوضًا عَنْهَا لَمْ يُعْتَدَ بِهِمَا حَرْفَينِ مُسْتَقِلَّينِ فَلِذَلِكَ لَمْ يَتَغَيَّرْ حُكُمُ الرباعِيِّ وَلَوْ كَانَا حرفيْنِ مُسْتَقِلَيْنِ لَخَرَجا إِلَى الْخَماسِيِّ وَتَغَيَّرَتْ صِيغَةُ الرُّبَاعِي ، مِنَ الضم وقَطْعِ الهمزةِ.

وَإِنَّمَا حَكَمْنَا بِكَونهَما بَدَلًا عَنْ نَقْلِ حَرَكَةِ العَيْنِ إِلَى الفَاءِ – وَإِنْ كَانَ نَقْلُ حَرَكَة العين إلى الفاء لا يقتضي عوضا– لِكُونَ الرباعِي لَمْ يَتَغَيَّر صِيْغَتُهُ بِهما فَصَارا بِمَنْزِلَةِ الحركتين؛ لكونهما عوضًا عَنْ نَقل الحركتين، لا عَنْ الحَرَكَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الحَرَكَتَيْنِ مُوجُودَتَانِ ، فكيف يعوضُ عَنْهُمَا مَعَ وُجُودِهِمَا[٢].

---

(١) – ينظر: التكملة لأبي على الفارسي :٥٣٢، وشرح الكافية للرضي٢/٢٢٨،٢٢٧، وهمع الهوامع ٢/١٦٤.

(٢) – المغني لابن فلاح النحوي ١/١٤٠،١٣٩ .

تعقيب: يتضح مما سبق أن الكثرة أثرت في حركة حرف المضارعة، فكثرة استعمال الثلاثي، وكثرة حروف الخماسي والسداسي كانت سببا في فتح حرف المضارعة.

قلب ألف المقصور الزائد على ثلاثة أحرف عند التثنية ياءً.

تؤثر أحيانا كثرة الحروف في قواعد الإعلال، يظهر هذا في إعلال الألف إلى ياء أو واو، فيجب قلب ألف الاسم المقصور ياء" في التثنية إذا تجاوزت ألفه ثلاثة أحرف"، بأن تكون رابعة "كـ: حبلى وحبليان، ومَلهى ومَلهيان"، أو خامسة كـ: معطى ومعطيان، أو سادسة كـ: مستدعى ومستدعيان.

وتقلب ألف المقصور الزائد على الثلاثي ياءً مطلقا سواء كانت من ذوات الواو أو من ذوات الياء،؛ وإنما قلبت فيما أصله الواو ياء لوجهين:

الأول: لثقلها مع زيادة الحروف، ولذلك قلبت في الفعل أيضا، فالإعلال في الاسم حاصل بالحمل على الفعل، لأن التصريف في الاسم محمول عليه في الفعل. وأنت لو بنيت فعلا مما زاد على الثلاثة لقلبت الألف إلى الياء، سواء أكان أصلها الواو أم لا.

الثاني: أن الياء أقرب إلى الألف لاشتراكهما في الخفة فيما يحتاج إلى التخفيف، وهو ما كثرت حروفه.

ويستوي في القلب أيضا الزائد والأصلي؛ لأنه لو اشتق من الزائد فعل لقيل: حَبْلَيْتُ، كما يقال: أَغْزَيْتُ. فيستويان في تصريف الفعل، فكذلك يستويان في التثنية، فيقال: مغزيا وملهيان، ومدعيان ومصطفيان، وجماديان، وحباريان[1].

---

(١) – ينظر: المغني لابن فلاح ص ٣٢٨،٣٢٩، والتصريح٢/٥٠٧.

تعقيب: من المسلم به أن التثنية والجمع من الأمور التي ترد الحروف إلى أصلها، وبناء على ذلك كان من المتبادر أن ترد ألف المقصور عند تثنيته إلى أصلها الواو أو الياء إلا أن كثرة الحروف في الاسم المقصور حالت دون ذلك وأدت إلى قلبه ياء مطلقا حتى ولو كان أصله الواو؛ لأنه إذا ردت إلى أصلها " الواو" كان يستلزم إعلالها إلى الألف لوقوعها رابعة متطرفة، والياء أقرب إلى الألف من الواو، أما إذا كان على أقل من أربعة أحرف فإنه يُرد إلى أصله.

حذف ألف الاسم المقصور عند النسب.

كثرة الحروف من دواعي الحذف في باب النسب، فعند النسب إلى الاسم المقصور الزائد على ثلاثة أحرف، أجمع العلماء على جواز قلب الألف الرابعة أو حذفها، إذا كان ثاني الكلمة ساكنا، بلا فرق بين الألف المنقلبة عن أصل كملهى، والتي للتأنيث كحبلى، تقول: ملهيّ وملهويّ وحبليّ وحبلويّ، اتفاقا، ومع اتفاقهم على جواز الوجهين اتفقوا على أن القلب في المنقلبة أرجح من الحذف؛ لأنّها في حكم الأصل، وعلى أن الحذف في التي للتأنيث أرجح من القلب؛ لأنّها زائدة مثلُها، وفي معناها.

فأمّا إذا كانت الألف خامسة فصاعدًا ليس فيما قبلها حرف مشدد ، أو كانت على أربعة أحرف، والحروفُ الثلاثةُ التي قبل الألف متحرّكاتٌ، فلا يجوز إلا حذفُ الألف سواء كانت للتأنيث. أو لغير التأنيث، وذلك قولك إذا كانت للتأنيث: "شُكاعِيٌّ"، و"سُمانِيٌّ". و"الشُّكاعَى": نبتٌ يُتداوى به، و"السُّمانَى": طائرٌ. وفيما كان لغير التأنيث، وهو على ضربَيْن: أصليةٌ، وزائدةٌ، فالأصليّةُ، نحو: "مُرامًى"، و"مُسامى" تقول فيه: "مُراميّ"، و"مُساميّ".

وإنّما وجب الحذفُ؛ لأنّ الألف ساكنةٌ والياء الأولى من ياءَيِ النسبة ساكنةٌ أيضًا، وقد طال الاسمُ، وكثُرت حروفه، فوجب باجتماعِ ذلك الحذفُ، وإذا كانوا قد

حذفوا فيما قلّت حروفُه، نحوِ: "حُبْلَيّ"، و"مَلْهَيّ"؛ ففيما كثُرت حروفه أوْلى.

وأمّا الزائدة لغير التأنيث، نحوُ: "حَبَنْطًى"، و"دَلَنْطًى"، و"قَبَعْثَرًى"، فإنّك تقول فيه: "حَبَنْطيّ"، و"دَلَنْظيّ"، و"قَبَعْثَريّ"، و"الحبنطى": القصير البطين، و"الدلنظى": الصلْب الشديد، الألفُ فيهما للإلحاق بـ "سَفَرْجَلٍ"، و"القَبَعْثرى": العظيم الخلْق، والألفُ فيه لتكثير الكلمة، وليست للتأنيث، ولا للإلحاق؛ لأنّه ليس في الأصول ما هو على هذه العدّة، فيكونَ ملحقًا به. وتقول في "جَمَزَى" ، و"بَشَكَى" وما كان مثلهما: "جَمَزيّ"، و"بَشَكيّ"؛ لأنّ الألف في حكم الخامسة؛ لأنّ الحركة في الثاني بمنزلة الحرف...

وإن كانت الألف خامسة وفيما قبلها حرف مشدد فإن كانت للتأنيث فقد أجمعوا على وجوب الحذف، تقول في عُبدّى، وكُفرّى، و زُمكّى: عبدّيّ، وكفرّيّ وزمكّيّ، وإن كانت الألف في هذا الحال لغير التأنيث مثل مُعدّى، ومُصلّى، ومُعلّى (بضم ففتح فتشديد الثالث فيهم) فيونس يجوز فيها القلب والحذف حملا لها على الرابعة؛ لأن الحرف المشدد بمنزلة الحرف الواحد، وسيبويه يوجب فيها حينئذ الحذف اعتدادا بالحرف المشدد كحرفين، وقد قال سيبويه:" إنه يجب إذا اعتبرنا الحرف المشدد حرفا واحدا أن يجوز في ألف التأنيث في هذه الحال الوجهان لوجود العلة التي اقتضت الجواز فيها كوجودها في المنقلبة، مع أنهم أجمعوا في التي للتأنيث على وجوب الحذف"، وقد ذكر المحقق الرضي أن ذلك لا يلزم يونس؛ لأن بين ألف التأنيث الرابعة، والألف التي لغير التأنيث فرقا، لأن الأصل في ألف التأنيث الحذف والاصل في التي لغير التأنيث القلب، فلما حملت الخامسة التي قبلها حرف مشدد على الرابعة أعطى كل نوع ما هو الأصل فيه فجعل حكم التي للتأنيث الحذف وحكم غيرها جواز القلب، ونقول: كان مقتضى هذا الذي ذكره من الفرق أن يجب في المنقلبة القلب؛ لأنه أصل في الذى حمل عليه وهو الرابعة المنقلبة، كما وجب الحذف في التي للتأنيث؛ لأنه أصل في المحمول عليه وهو الرابعة التي للتأنيث.

وألزمه سيبويه أيضًا أنه لو جاء مؤنث على مثل مَعَدٍّ، وخِدَبٍّ، ونحو ذلك فسمّي به مذكرٌ يُصرف، لأنه يكون إذن كقَدَمٍ إذا سمّي به مذكر ولا قائل به.

حاصل هذا الوجه الذى ألزم به سيبويه يونس أن علم المؤنث إذا سمى به مذكر يشترط في منع صرفه الزيادة على ثلاثة أحرف، فلو جعلنا أحرف المشدد بمنزلة حرف واحد كما يقتضيه جعل يونس نحو معلى بمنزلة أعلى في جواز الحذف والإبقاء لزمنا أن نصرف علم المؤنث الذى سمينا به مذكرا وكان على أربعة أحرف وفيه حرف مشدد، والإجماع على وجوب منع صرف مثل هذا[١].

تعقيب: يتبين مما سبق أن كثرة الحروف لها أثر ظاهر في وجوب حذف ألف الاسم المقصور عند النسب، كما أنها تؤدي إلى منع الاسم من الصرف إذا كان أعجميا أو مؤنثا.

حذف آخر المقصور و الممدود الزائدين على ثلاثة أحرف عند التثنية.

ذهب الكوفيون[٢] إلى أن الاسم المقصور إذا كَثُرَتْ حروفه سقطت ألفه في التثنية؛ فقالوا في تثنية "خَوْزَلَى، وقَهْقَرَى": خَوْزَلَانِ، وقَهْقَرَانِ، وذهبوا أيضا فيما طال من الممدود، و كثرت حروفه إلى أنه يحذف الحرفان الآخران، فأجازوا في "قَاصعَاء، وحَاثِيَاء": قاصعان، وحاثيان.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف شيء من ذلك في مقصور ولا ممدود.

واحتج الكوفيون لمذهبهم بأنه لما كثرت حروفهما وطال اللفظ بهما، والتثنية توجب زيادة ألف ونون أو ياء ونون عليهما كثرت حروف الاسم وزاد طولًا؛ فاجتمع

---

(١) – ينظر: الكتاب ٣/٣٥٦، وشرح الشافية للرضي٢ / ٣٩-٤٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٤٥١ ، ٤٥٢، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٤٢، والمساعد٣/٣٥٩.

(٢) – ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٩٦-٢٠٢، والإنصاف ٢/٦٢١- ، و ٦٢٤ والتصريح ٢/ ٣٧١، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٤/ ٩٤ .

فيهما ثقلان: ثقل أصليّ وهو كثرة الحروف، وثقل طارئ وهو زيادة علامة التثنية أو الجمع؛ فجاز أن يحذف منهما لكثرة حروفهما كما يحذفون لكثرة الاستعمال.

والذي يدل على أن طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر في الحذف قولهم "اشْهَابَّ اشْهِبَابًا، واحْمَارَّ احْمِرَارًا"، وأصله اشهيبابًا واحميرارا، فحذفوا الياء لطول الكلمة وكثرة حروفها، فطول الكلمة وكثرة حروفها له أثر في الحذف؛ وما لم يكثر حروفه منهما؛ لا يجوز أن يحذف منه شيء لقلة حروفه.

وأما البصريون فلم يعتدوا بما احتج به الكوفيون ورأوا أن علامة التثنية أو الجمع إنما تُزاد على لفظ المفرد من غير أن يُحذف منه شيء، قَلَّتْ حروفُهُ أو كثرت، ويدل على ذلك أن العرب لم تحذف فيما كثرت حروفه، كما أنهم لم يحذفوا فيما قلت حروفه، فقالوا في تثنية جمادى: "جُمَادَيَيْنِ" من غير حذف، فثنوا ذلك على تمام الاسم على الأصل من غير حذف، والعدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له.

وقالوا إن كثرة الحروف لا تكون علة موجبة للحذف، وإنما يوجد ذلك في ألفاظ يسيرة نُقِلَتْ عن العرب على خلاف الأصل والقياس، فيجب الاقتصار على ما سمع، ولا يقاس عليها غيرها؛ إذ ليس الحذف للكثرة قياسا مطردا.

وأما اشهباب وكَيْنُونة ونحوهما فالحذف فيهما ليس لأجل كثرة الحوف وطول الاسم كما زعم الكوفيون ولكن لأن الثقل فيهما لازم في أصل الكلمة غير عارضٍ.

تعقيب: مما سبق يظهر أن مذهب الكوفيين هو الأرجح لوضوح دليلهم وقوته؛ فإن كثرة الحروف داعٍ للتخفيف الحاصل بالحذف، والسماع يؤيده، أما ما زعمه البصريون من أن الثقل في الكلمات المسموعة ليس بسبب كثرة الحروف وإنما هو في أصل الكلمة، فيرد عليهم بأن الكلمة بنيت في أصل وضعها على الكثرة فنتج الثقل، وأما قولهم:" إن كثرة الحروف لا تكون علة موجبة للحذف" فمسلم، لكنها

موجبة للتخفيف، ولا يحصل هنا إلا بالحذف، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. والله أعلم.

إبدال النون من اللام.

كثرة اللامات في " لعلَّ" جوزت في بعض اللغات إبدال اللام الأخيرة نونا؛ لأن اللام والنون صوتان مجهوران متوسطان بين الشدة والرخاوة، ومخرجهما واحد، ولهذا صح الإبدال بينهما. وقَدْ أُبْدلت النُّون من اللاّم فِي لعلَّ فِي لُغَة بني تَمِيم فَقَالُوا لعنّ وإنّما جَازَ ذَلِك لوَجْهَيْنِ:

أحدهما: قربُ مَا بَين النونِ واللاّم في الصفة والمخرج.

والثّاني: كثرةُ اللامات فِي لَعلَّ ففرّوا مِنْهَا إِلَى النونِ وَكَانَت النونُ ألينَ مِنْهَا إِذْ كَانَت تشبه حَرْفَ المدِّ(١). وقال الفرزدق في لعن(٢):

هَلْ أَنْتُمْ عَائِجُونَ بِنَا لَعَنَّا نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَام

و قال أبو النجم(٣):

اغْدُ لَعَنَّا في الرِّهانِ نُرسِلُهْ

---

(١) – ينظر: الممتع في التصريف١/٢٦٢ ، وشرح الشافية ٣: ٢١٨ ، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/٣٣٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠: ٣٦.

(٢) – البيت من البحر الوافر في ديوانه ٢/ ٢٦٠، وخزانة الأدب ٩/ ٢٢٢، وسمط اللآلي ص٧٥٨، وشرح شواهد الشافية ص٤٦، واللامات ص١٣٦، ولسان العرب ١٣/ ٣٩٠ "لعن" ولجرير في ملحق ديوانه ص١٠٣٩، ولسان العرب ١٣/ ٣٤ "أنن"، وبلا نسبة في الإنصاف ص٢٥١، وجواهر الأدب ص٤٠٢، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٢٢.

(٣) – الرجز، لأبي النجم في الدرر ٢/ ١٦٦، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٣٣، وسط اللآلي ص ٣٢٨، وشرح المفصل ٨/ ٧٩.

وإنَّما جُعِل الأصل "لعلَّ" لأنه أكثر استعمالًا. وقيل: النون بدل من اللام، لأن لعل أكثر تصرفًا، وقيل: هما أصلان لأن الحرف قليل التصرف "من اللام" على الضعف لمخالفة استعمال الفصحاء "نحو: لعن" أصله لعل لكثرة استعماله، وقيل إنهما لغتان لقلة التصرف في الحروف و"لقربهما في المجهورية" وفي المخرج أيضا ولذلك يدغم فيه(١).

تعقيب: مما سبق يتضح أن كثرة اللامات في "لعل" جوَّزت إبدال اللام الأخيرة منها نونا وساعد على ذلك كثرة إبدال اللام نونا لدرجة أن ابن السكيت قد أورد في كتاب الإبدال كلمات كثيرة وقع التبادل فيها بين اللام والنون، وهي: " قال الأصمعي: هَتَنَتْ السماء تَهْتِن تَهْتَانًا وهَتَلَت تهْتِل تَهتالًا، وهن سحائب هُتن وَهُتَّل، وهو فوق الهطل، والسدول والسدون: ما جلل به الهودج من الثياب وأرخى عليه، والكَتَلُ والكَتَنُ التلزج ولزوق الوسخ بالشئ، ويقال: رأيت في بني فلان لَعَاعَة حسنة ونعاعة حسنة، وهو بقل ناعم في أول ما يبدو رقيق ولم يغلظ، وتلعيت اللعاعة إذا اجتنيتَها، ويقال: بعير رِفَنٌّ ورِفَلٌّ، إذا كان سابغ الذنب، ويقال: للحَرَّة لُوبة ونُوبة، ومنه قيل: للأسود لُوبيّ ونوبي..."(٢).

تصحيح "فَاعَلْت، وتَفَاعَلْنا، وفَعَّلت، وتَفَعَّلنا" ومصادرهن وعدم إعلالهن

كثرة التغيير تَحُول أحيانا من الإعلال، فالواو والياء تُبدلان ألفا بشروط محددة مذكورة في كتب الصرف من هذه الشروط أن يتحركا وأن يُفتح ما قبلهما، فإن لم يتحركا أو لم يفتح ما قبلهما صححتا ولا تعلان. قال أبو عثمان: "واعلم أن "فاعلت، وتفاعلنا، وفعلت، وتفعلنا" يصححن ولا يعللن، وذلك قولك: "قاولت زيدا وبايعته، وتقاولنا، وتبايعنا" وتصح المصادر كما صحت الأفعال، وذلك "التقاول، والتبايع، والقِوال،

---

(١) – ينظر: شرح الشافية للرضي ٢١٩/٣، وشرحان على مراح الأرواح في علم الصرف١٤٧/١.

(٢) – ينظر: القلب والإبدال لابن السكيت ص١ ، وشرح الشافية للرضي٤٦٤/٤.

والبِياع" و"فعّلت" مثل "حوّلته، وحولت عليه، وشوهته، وزينت له الأمر، وتحوَّلته، وتشوَّقته، وتزيّنت".

وإنما صحت في "تفاعلت"؛ لأن التاء دخلت على "فاعلت". وكذلك "تفعّلت" دخلت على "فعّلت" فلم تغير عن حالها.

قال أبو الفتح: إنما صحت هذه الأفعال كلها لسكون ما قبل الواو والياء المتحركتين، فلو قلبت الياء والواو في "قاولت، وبايعت" كما قلبتهما في "قام، وباع" وقبلهما ألف ساكنة؛ لوجب حذف إحداهما ولزال البناء.

وكذلك لو قلبت الياء والواو الأخيرتين في "زيَّنت، وشوَّقت" ألفين؛ لتحرك ما قبلهما وزال بناء "فعّلت" كما كان يزول في الأول بناء "فاعلت"، فتجنبوا ذلك لما يدخل الكلام من كثرة التغيير(١).

تعقيب: نرى أن كثرة التغيير المتمثل في قلب الواو والياء الأخيرتين ألفًا لوقوعها متحركين بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين، ثم حذف الألف لالتقاء الساكنين، مما يترتب عليه تغيير صورة وبناء الفعل "زيَّنت، وشوَّقت" كل هذا حال دون هذا الإعلال حفاظا على الغرض من تضعيف العين.

تقديم القلب على الإعلال في مهموز اللام.

ورد تقديم القلب المكاني على الإعلال في موضعين:

الأول: اسم الفاعل، فإذا وقعت الواو أو الياء عينًا لاسم فاعل أعلت في فعله، فإنها تقلب همزة، نحو: "قائل وبائع" أصلهما: "قاول، وبايع"، هذا إذا لم يكن الفعل مهموز اللام نحو "جاءَ"، فإن اسم الفاعل منه يُخالف اسم الفاعل من "قامَ" وأمثاله، في أنَّك إذا أَبدلتَ من العين همزة كما فعلتَ ذلك في قائم وأمثاله، اجتمع لك همزتان:

---

(١) – المنصف ص٣٠٢.

الهمزة التي هي لام الكلمة، والهمزة المبدلة من العين، فتُبدِل من الهمزة الثانية ياء، لانكسار ما قبلها. هذا مذهب سيبويه. فلا فرق عنده بين ما كانت لامه همزة أو لا. وذهب الخليل إلى القول بالقلب المكاني حيث زعم أنهم قَلبوا اللَّام في موضع العين، فلم تَلتق همزتان(١).

فإن قيل: وما الذي حَمل الخليل على ادِّعاءِ القلب؟ فالجواب أنَّ الذي حمله على ذلك كثرةُ العمل الذي في مذهب سيبويه؛ ألا ترى أنَّ جائيًا في مذهب سيبويه أصله "جايِئٌ" وقعت الياء متحركة بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين فقلبت ألفًا فصارت "جاءٌ" ثمَّ قلبوا الألف همزة لوقوعها بعد ألف زائدة كما في " كساء" فصارت "جائئ" تطرفت الهمزة إثر كسرة فقلبت همزة فصارت "جائِي" ثمَّ أعلت إعلال " قاضٍ" فصارت "جاءٍ"، وفي مذهب الخليل أصله "جايِئٌ"، فقدم الهمزةَ إلى موضع العين، وأخّر اللام، فصار منقوصًا كـ"شاكٍ" و"لاثٍ" إلاّ أنّ القلب في "شاكٍ" غيرُ مطّرد لأنّه لم يجتمع فيه همزتان، بل أنت مخيَّر بين الأصل والقلب، وهو مطّرد في "جاءٍ" لاجتماع الهمزتين. ثمَّ أعلت إعلال " قاضٍ" فصارت "جاءٍ" فمذهب سيبويه فيه كثير عمل وتغيير بالنسبة إلى مذهب الخليل. فلذلك تكلَّف القلب، إذ كانوا يقلبون فيما لا يؤدِّي فيه عدم القلب إلى اجتماع همزتين، نحو قولهم: شاكٍ ولاثٍ. والأصل فيهما: شائكٌ ولائثٌ.

وكلا المذهبين عند سيبويه حسن. ورَجَّحَ الفارسيُّ مذهب الخليل على المذهب الأوَّل، بأنه يلزم في مذهب سيبويه توالي إعلالين على الكلمة من جهة واحدة. وهما قلب العين همزةً، وقلب الهمزة التي هي لام ياءً. وتوالي إعلالين على الكلمة، من جهة واحدة، لا يوجد في كلام العرب إلَّا نادرًا أو في ضرورة الشعر، نحو قوله(٢):

---

(١) – الكتاب ٥/ ٥٥٣ ، ٤/ ٣٧٧ .

(٢) – البيت من البحر الطويل بلا نسبة في الممتع الكبير ١/ ٣٧٠، ٣٢٧ .

وإنِّي لأَستَحْيي، وفي الحَقِّ مُستَحَى، ... إذا جاءَ باغِي العُرفِ، أن أَتَنَكَّرا

أصل مُستَحَى: "مُستَحْيَيٌ" فتحرَّكت الياء الأخيرة وما قبلها مفتوح، فقلبت ألفًا فصار "مُستَحْيًا". ثمَّ أَعلُّوا الياء التي هي عين، بنقل حركتها إلى الساكن قبلها وقَلبِها ألفًا، فالتقَى ساكنان فحذف أحدهما. ولا يلزم في مذهب الخليل إلَّا القلب، والقلب أكثر في كلام العرب من توالي الإعلالين على الكلمة، وهذا الترجيح حسن. إلَّا أنَّ السماع يشهد للمذهب الأوَّل. وذلك أنَّ من العرب من يقول: شاكٌ ولاثٌ، فيحذف العين من شائك ولائث. ومنهم من يقول: شاكٍ ولاثٍ، فيقلب. والذي من لغته القلب ليس من لغته الحذف، وكلّهم يقول: شائكٌ ولائثٌ. فلمَّا وَجدنا العرب كلَّها تقول: جاءٍ، ولا تَحذف، فلا تقول "جاء" فتحذف عين فاعل ، علمنا أنه في لغة الحاذفين على أصله. إذ ليس من لغتهم القلب، ومن لغتهم البقاء على الأصل. وأمَّا في لغة القالِبينَ في: شاكٍ ولاثٍ فيحتمل أن يكون مقلوبًا، ويحتمل أن يكون باقيًا على أصله. فقد حصل إذًا ما ذهب إليه سيبويه سماعًا. وما ذهب إليه الخليل ليس له من السماع ما يقطع به، فهو محتمل(١).

الثاني: باب الجمع الذي على" وزن "مفاعل، وذلك إذا وقعت الهمزة بعد ألفه"، أي الجمع، "وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع، وكانت لام الجمع همزة مثل "خطايا"، جمع "خطيئة: فعلية" من الخطأ، أصلها: خطايئ" على زنة "مفاعل" "بياء مكسورة، هي ياء "خطيئة" وهمزة بعدها، هي لامها، وقعت الياء بعد ألف مفاعل وهي في المفرد مدة زائدة فقلبت همزة، فصارت: خطائئ، بهمزتين"، الأولى المبدلة من الياء، والثانية لام الكلمة، "وقعت الهمزة الثانية"، وهي لام الكلمة متطرفة إثر كسرة فقلبت ياء، ثم قلبت كسرة" الهمزة "الأولى فتحة للتخفيف، تحركت الياء وانفتح ما

---

(١) – ينظر: المنصف ١: ٣٠٩-٣١١ ،٢/ ٥٢، وشرح الشافية ٣: ١٢٤، المدارس النحوية ص ٣٦.

قبلها فقلبت ألفا فصارت "خطاءا" بألفين بينهما همزة، والهمزة تشبه الألف" لكونها من مخرجها، وهي متوسطة بين ألفين، "فاجتمع شبه ثلاث ألفات"، وذلك مستكره، فأبدلت الهمزة ياء فصارت: "خطايا"، بعد خمسة أعمال.

هذا مذهب سيبويه، وجمهور البصريين، وذهب الخليل إلى أن مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة، لئلا يلزم اجتماع همزتين، بل تقدم الهمزة على الياء، فيصير "خطائي"، ثم يفعل فيه ما تقدم من قلب الكسرة فتحة، ثم قلب الياء ألفًا، ثم قلب الألف ياء[١].

واعترض بأنهم قد نطقوا به على الأصل، سمع من كلامهم: "اللهم اغفر لي خطائئي" بهمزتين، ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة ثانية: البتة[٢].

فسيبويه يذهب إلى أنّه لمّا اجتمع همزتان قُلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها، وكذلك يعتمد في كل همزتين التقتا في كلمة واحدة. وكأن الخليل إنّما فرّ إلى القول بالقلب كراهيةَ تَوالي إعلالَيْن، وهما إعلالُ العين بقلبها همزةً، وإعلالُ اللام بقلبها ياءً لانكسار ما قبلها، وعلى قوله إعلالٌ واحدٌ وهو تقديمُ اللام لا غير[٣].

فقال (الخليل): إذا كانوا يقلبون في الصحيح اللام خوفًا من الهمزة الواحدة بعد الألف فهم من اجتماع همزتين أفر، وهكذا لما رآهم قالوا في جمع شائع: شَوَاعٍ بالقلب، قال: فهو في نحو خَطَايا ومَطَايا وجَوَاءٍ وشَوَاءٍ أولى، والجواب أنهم إنما التجئوا إلى القلب في لاثٍ وشاكٍ خوفًا من الهمزة بعد الألف، وأما في نحو جاءٍ فيلزم همزة واحدة بعد الألف، سواء قلبت اللام إلى موضع العين أولا[٤].

---

(١) – الكتاب ٣/٥٥٣.

(٢) – التصريح ٢/٧٠١ .

(٣) – شرح المفصل لابن يعيش٥/٤٤٩

(٤) – شرح شافية ابن الحاجب ٣/١٢٨، ١٢٩

فالهمزة الموجودة في المفرد لا تغير بل تبقى على حالها، فيقال في جمع جائية جواءٍ لا جوايا، وقد صارت الهمزة على قول الخليل هي الثابتة في المفرد وليست بعارضة في جمع، فكان الواجب أن يقال في خطايا: خطاءٍ وفي رزايا: رزاءٍ، كما يقال: جواء وسواء في جمع جائية وسائية.

وقد أجاب الفارسي عن هذا إذ سأله ابن جني عنه فقال: "(إن) اللام لما قدمت فجعلت في موضع الهمزة العارضة أشبهتها، فجرى عليها حكمها، فغيرت كما تغير العارضة في الجمع، كما تقول في جمع قوس: قسي، وأصله قووس، ولكنهم أخروا العين إلى موضع اللام، فكان يجب أن تصحح لأنها عين الفعل، فيقال: قُسُوٌّ، ولكنهم لما أخروها إلى موضع اللام أعلت كما تُقل [تعل] اللام، فجرى قسي مجرى عتي، وكذلك الأمر هنا، وهذا الاعتذار من الفارسي (قد يصح) أن يكون توجيها لمسموع لا إثبات لقياس"(١).

تعقيب: يتبين مما سبق أن كلا المذهبين حسن إلا أنه يترجح لدى الباحث مذهب الخليل؛ لأنه أيسر؛ ولما يترتب على مذهب سيبويه من كثرة العمل والتغيير بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى اجتماع إعلالين، واجتماع الإعلالين وإن كان ورد به سماع إلا أنه قليل لا يحتج به.

إدغام الحرفين المتحركين أو الإدغام الجائز.

من العرب من يستثقل اجتماع كثرة المتحركات فيسكن المتحرك ثم يُدغم فإن كان ما قبل أول المثلين متحركًا نحو مكنني ويُمَكِّنُنِي وطُبع على قلوبهم، أو كان ساكنًا هو حرف مد نحو قالَ لَهُم، وقيلَ لَهم، وعمود داود، وتظلموننني، وتظلميننني، أو لين غير مد نحو ثوب بَّكر، وجيب بَّكر جاز الإدغام، لَكَ أَن تُدغَم ولكَ أَنْ تُبينَ

(١) – المقاصد الشافية ٩/٦٠،٥٩.

والبيانُ عربي حجازي؛ لأَنَّ المنفصلَ ليسَ بمنزلةِ ما هُوَ في كلمةٍ واحدةٍ لا ينفصلُ نحو: مَدَّ واحْمَرَّ ولكَ الإدغامُ وإن كان ذلك في الهمز أيضا نحو رداء أبَّيك، وقرأ أبَّوك، فيمن يحقق الهمزتين، لكن الإدغام في الهمزتين رديء.

فإذا أردتَ الإدغام أسكنتَ الأوّل منهما، لأنّهما مثلان، فأرادوا أن يرتفع اللسانُ بهما رفعةً واحدةً، فيكون اللفظ بهما أخف، وكلّما كثُرت الحركات، حسُن الإدغام، ، وذلك نحو قوله تعالى: {وَجَعَلَ لَكُم} بالإدغام، فإن شئت قلت: "وَجَعَلَ لَكَ" من غير الإدغام. وإنّما كان تركُ الإدغام جائزًا في المنفصلين، ولم يجز في المتّصلين؛ لأنّ الكلمة الثانية لا تلزم الأولى، وإنّما وجب في المتّصلين للزوم الحرفين. قال الله تعالى: {أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ}(١).

وإن كان الساكن حرفًا صحيحًا لم يجز الإدغام، وذلكَ قولُكَ: ابنُ نُوحٍ واسمُ مُوسى، لا تُدغِم ولكنَّكَ إنْ شئتَ أَخفيتَ وتكونُ بزنةِ المتحركِ ولا يجوزُ إذَا كانَ قبلَ الحرفِ الأَولِ حرفٌ ساكنٌ أَنْ يُدغمَ. ويُحركُ ما قبلَهُ لالتقاءِ الساكنينِ وأما ما نسب إلى أبي عمرو من الإدغام في نحو (خُذِ العفو وأمر) و (شهر رمضان) فليس بإدغام حقيقي، بَل هو إخفاء أول المثلين إخفاء يشبه الإدغام، فتجوز بإطلاق اسم الإدغام على الإخفاء لما كان الإخفاء قريبًا منه، والدليل على أنه إخفاء لا إدغام أنه روي عنه الإشمام والروم في نحو (شهر رمضان) إجراء للوصل مجرى الوقف، والرَّوْم: هو الإتيان ببعض الحركة، وتحريك الحرف المدغم محال، فلك في كل مثلين في كلمتين قبلهما حرف صحيح إخفاء الأول منهما وأحسن ما يكون الإدغام فيما جاز لك فيه الإدغام من كلمتين أن يتوالى خمسة أحرف فصاعدًا متحركة مع المثلين المتحركين، نحو جَعَلْ لَكَ، وذهبْ بِمالك، ونحو نَزَعْ عُمْرُ، وَنَزَعْ عُلَبْطٌ، والإظهار فيما قبل أول المثلين فيه حرف مدّ أحسن من الإظهار فيما قبل أول المثلين فيه حرف متحرك،

(١) – الآية الأولى من سورة الماعون.

والإظهار في الواو والياء اللتين ليستا بمد نحو ثَوْبٍ بَكْر وجيب بَكر أحسن منه في الألف والواو والياء المدتين، لأن المد يقوم مقام الحركة، وإنما جاز الإدغام في نحو ثوب بكر وجيب بكر ولم يجز في نحو (خُذِ العفو وأمر) لأن الواو والياء الساكنين فيهما مد على الجملة وإن لم تكن حركة ما قبلهما من جنسهما، إلا أن مدهما أقل من مدهما إذا كان حركة ما قبلهما من جنسهما، ولوجود المد فيهما مطلقًا يمد وَرْش نحو سوءة وشيء، كما يمد نحو سئ والسُّوءِ، وإنما لم يجز نقل حركة أول المثلين في كلمتين إلى الساكن قبله للإدغام في نحو (خذ العفو وأمر) ، وجاز ذلك في كلمة واحدة نحو مُدُقٍّ ومستعِدٍّ وأوَدٌ وأيَلٌ لأن اجتماع المثلين لازم إذا كان في كلمة، فجاز لذلك اللازم الثقيل تغيير بنية الكلمة وأما إذا كانا في كلمتين فإنه لا يجوز تغيير بنية الكلمة لشيء عارض غير لازم قوله " مكَّنني ويمكِّنني من باب كلمتين " يعني يجوز فيه إدغام الكلمة وتركه، لأنه من باب كلمتين[1].

تعقيب: الإدغام الجائز يقع في الحرفين المتحركين من كلمتين، إلا أنه إذا كثرت المتحركات يترجح الإدغام على عدمه؛ لأن العرب تكره توالي المتحركات، فالإدغام للخفة.

إمالة الألف في آخر الاسم.

تتوقف الإمالة في الأسماء على عدد حروفها، فإذا وقعت الألف في آخر الاسم وكان هذا الاسم ثلاثيا، نحو: "عَصَا"، و"قَفَا"، و"رَحَا"، لم تُمَلْ ألفه؛ لأنّها لا تنتقل انتقال الأفعال؛ لأنّ الأفعال تكون على "فَعَلَ"، و"أَفْعَلَ"، و"اسْتَفْعَلَ"، و"فَعَّلَ". والأسماء لا تتصرّف هذا التصرّفَ، فلا يكون فيها إمالةٌ. هذا إذا كانت ثالثةً، فأمّا إذا كانت رابعةً طرفًا، فإمالتُها جائزةٌ، وهي التي تختار. ولا تخلو من أن تكون لامًا أو زائدةً،

---

(١) – ينظر: الكتاب ٢/ ٤٠٨، والأصول في النحو ٣/٢، ٤١١/٣٦٤، ٤١٠، وشرح الشافية للرضي٢٤٨/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٥١٤/٥ ، والمبدع في التصريف ص٢٧٩.

فإذا كانت لامًا، فلا تخلو من أن تكون منقلبة من ياء من نحو: "مَرْمًى"، و"مَسْعًى"، و"مَلْهًى"، و"مَغْزًى". فأمّا "مرمًى" و"مسعًى"، فهو من "رَمَيْتُ"، و"سَعَيْتُ"، و"ملهًى"، و"مغزًى"؛ فإنّهما وإن كانا من "لَهَوْتُ"، و"غَزَوْتُ"، فإنّ الواو ترجع إلى الياء لوقوعها رابعةً. ولذلك تظهر في التثنية، فتقول: "مِلْهَيان"، و"مَغزَيانِ". وكلّما ازدادت الحروفُ كثرةً، كانت من الواو أبعدَ، أو تكون الألفُ زائدة للتأنيث، أو للإلحاق. وحَقُّ الزائد أن يُحْمَل على الأصل، فيُجْعَل حكمه حكم ما هو من الياء، إذ كانت ذواتُ الواو ترجع إلى الياء، إذا زادت على الثلاثة. وذلك نحو "حُبْلَى" و"سَكْرَى"، الإمالةُ فيهما سائغةٌ؛ لأنّ الألف في حكم الياء. ألا ترى أنّها تنقلب ياءً في التثنية، نحو قولك: "حبليان"، و"سكريان"، وفي الجمع السالم، نحو: "حبليات"، و"سكريات". ولو اشتققتَ منهما فعلًا، لكان بالياء، نحو: "حبليتُ"، و"سكريتُ". وكذلك ما زاد من نحو: "سَكارى" و"شُكَاعى".

فأمّا المُلْحَقة من نحو "أَرْطَى" و"مَعْزًى"، و"حَبَنْطًى"، فكذلك. ألا تراك تقول في التثنية: "أَرْطَيَان"، و"مِعْزَيانِ"، و"حَبَنْطَيانِ". كلُّ هذا يرجع إلى الياء، ولذلك يُمال"[1].

تعقيب: تجوز إمالة الألف في آخر الاسم إن وقعت رابعة فأكثر، فكثرة الحروف هي سبب جواز إمالة الألف سواء كانت أصلية أو منقلبة عن واو أو ياء.

(١) – ينظر: التكملة لأبي علي الفارسي ص ٥٣٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١٩٣/٥.

المبحث الثاني: أثر الكثرة في التضعيف، وفيه المسائل الآتية:

الجمع بين هاء التنبيه و لام البعد في اسم الإشارة.

كثرة الزوائد في الكلمة فيه ثقل تكرهه العرب في لغتها، لأجل ذلك تصْحَب هَا التَّنْبِيه اسم الإشارة الْمُجَرّد من الْكَاف كثيرا نَحْو هَذَا وهذي والمقترن بِالْكَاف دون اللَّام قَلِيلا كَقَوْلِ الشاعر(١):

رأيتُ بني غَبْرَاءَ لا يُنْكِرونني ... ولا أهلُ هذاكَ الطرافِ الممدد

ومثله قول الآخر(٢):

ياما أُمَيْلح غِزلانا شَدَنْ لنا ... من هؤُليّائِكُن الضّالِ والسَّمُر

وَلَا تدخل مَعَ اللَّام بِحَال فَلَا يُقَال هَذَا لَك، فلا تصاحب "ها" التنبيه ما دل على الرتبة البعيدة، وتصاحب ما دل على الرتبة القربى والوسطى.

---

(١) – البيت من البحر الطويل لطرفة بن العبد في ديوانه ص٣١؛ وتخليص الشواهد ص١٢٥؛ وجمهرة اللغة ص٧٥٤؛ والجنى الداني ص٣٤٧؛ والدرر اللوامع ١/ ٢٣٦؛ ولسان العرب ٥/ ٥ "غبر"، ١٤/ ٩٢ "بني"؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤١٠؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص٢١٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٧٦.

(٢) – البيت من البسيط، وهو للمجنون في ديوانه ص١٣٠، وله أو للعرجي أو لبدوي اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله في خزانة الأدب ١/ ٩٣، ٩٦، ٩٧؛ والدرر ١/ ٢٣٤؛ ولكامل الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٢؛ وللعرجي في المقاصد النحوية ١/ ٤١٦، ٣/ ٦٤٣؛ وصدره لعلي بن أحمد العريني في لسان العرب ١٣/ ٢٣٥ "شدن"؛ ولعلي بن محمد العريني في خزانة الأدب ١/ ٩٨، ولعلي بن محمد المغربي في خزانة الأدب ٩/ ٣٦٣ وبلا نسبة في أسرار العربية ص١١٥؛ والإنصاف ١/ ١٢٧؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٣٧، ٥/ ٢٣٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٩٠؛ وشرح المفصل ٥/ ١٣٥؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٨٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٧٦، ٢/ ١٩١.

وَعلله ابْن مَالك بِأَن الْعَرَب كرهت كَثْرَة الزَّوَائِد[١]. ورده أبو حيان فقال: " وهذا تعليل ليس بجيد لأن كل زائدة منها هي لمعنى لا تدل عليه الزائدة الأخرى، فاللام زائدة تشعر بالبعد، والكاف للمخاطب، والهاء تنبيه له"[٢].

وزعم بعض النحويين أن "ها" تنبيه، وأن اللام أيضًا تنبيه، فلا يجتمعان.

قال السهيلي: "الأظهر أن اللام تدل على تراخ وبعد في المشار إليه، وأكثر ما تقال في الغائب وما ليس بحضرة المخاطب، و"ها" تنبيه للمخاطب لينظر، وإنما ينظر إلى ما بحضرته لا إلى ما غاب عن بصره، فذلك لم يجتمعا"[٣] .

قال أبو حيان: "وهذا ليس بشيء لأن اللام ليست للتنبيه، فقوله دعوى لا دليل عليها"[٤].

تعقيب: يترجح لدى الباحث ما ذهب إليه ابن مالك من أن عدم جواز الجمع بين ها التنبيه ولام البعد لئلا يؤدي ذلك إلى كثرة الزوائد؛ حيث إن هاء التنبيه زائدة، وكاف الخطاب زائدة، ولام البعد زائدة، وإن اختلاف معناها لا يخرجها عن الزيادة فلا يجمع بين كل هذه الزيادات.

تخصيص الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب.

الرفع علامته الأصلية الضمة، والنصب علامته الأصلية الفتحة، والفتحة أخف من الضمة، والمفعول أكثر من الفاعل، فأعطي الخفيف للكثير، والثقيل للقليل حتى يكون هناك تناسب. وقد ذكر النحاة وجوها لاختصاص الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب نجملها فيما يأتي[٥]:

---

(١) – شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٥/١، ٢٤٤.
(٢) – التذييل ١٩٨/٣، ١٩٧.
(٣) – ينظر: التذييل ١٩٨/٣، وهمع الهوامع ٢٤٩/١، ٢٥٠ .
(٤) – التذييل ١٩٨/٣.
(٥) – ينظر هذه الوجوه في: أسرار العربية ص٧٨، واللباب في علل البناء ١٥٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٠١/١ ، ٢٠٢ .

الأول: أنّ الفاعل رُفع للفرق بينه وبين المفعول الذي لولا الإعرابُ لجاز أن يُتوهّم أنه فاعلٌ، وكان الغرضُ اختصاصَ كل واحد منها بعلامةٍ تُميِّزه عن صاحبه، وكان زِمامُ هذا الأمر بيَدِ الواضع.

الثاني: أن الفاعل إنّما اختُصّ بالرفع لقُوّته، والمفعول بالنصب لضُعْفه. والمعنى بقوّة الفاعل تمكُّنُه بلُزومه الفعلَ وعدمِ استغناءِ الفعل عنه؛ وليس المفعول كذلك، بل يجوز سقوطُه، وحذفُه. ألا ترى أنّك تقول: "ضَرَبَ زيدٌ"، ويكون الكلام مستقلاّ، وإن لم تذكر مفعولًا. ولو أخذتَ تحذف الفاعلَ، ولم تُقِمْ مقامَه شيئًا، نحوَ: "ضُرِبَ زيدًا"، من غير فاعلٍ، لم يكن كلامًا؛ وإذَا كان الفاعلُ أقوى، والمفعولُ أضعف.

والضمّةُ أقوى من الفتحة، لأنّ الضمّة من الواو، والفتحة من الألف، والواوُ أقوى من الألف، لأنّها أضْيَقُ مَخْرَجًا، ولذلك يسوغ تحريكُ الواو، ولا يمكن ذلك في الألف، لسَعَةِ مخرجها؛ ومخرجُ الحرف كلّما اتّسع ضعُف الصوتُ الخارجُ منه؛ وإذا ضاق، صلب الصوتُ، وقَوِيَ. فناسبوا بأن أعطوا الأقوى الأقوى، والأضعفَ الأضعفَ.

الثالث: أن الفاعل أقلُّ من المفعول، إذ الفعلُ لا يكون له إلا فاعلٌ واحدٌ، وقد يكون له مفعولاتٌ كثيرةٌ، نحوَ: "ضَرَبَ زيد عمرًا"، و "أعطيتُ زيدًا درهمًا"، و "أعلمتُ زيدًا عمرًا خيرَ الناس"، فيتعدّى إلى مفعول واحد، وإلى اثنين، وإلى ثلاثةٍ، ولك أن تأتي بالمصدر بعد ذلك، والظرفِ من الزمان، والظرفِ من المكان، والمفعولِ له، والمفعولِ معه، والحالِ، والاستثناء. والضمّةُ أثقلُ من الفتحة؛ فأعطوا الفاعلَ، الذي هو قليلٌ، الرفعَ الذي هو ثقيلٌ، وأعطوا المفعولَ، الذي هو كثير، النصبَ الذي هو خفيفٌ. وإنما فعلوا ذلك لوجهَيْن: أحدهما: لِيَقِل في كلامهم ما يستثقلون، وهو الضمّة. والثاني: أنهم خصّوا الفاعلَ بالرفع، والمفعولَ بالنصب، ليكون ذلك عَدْلًا في الكلام، فيكونَ ثقلُ الرفع موازِيًا لقلّةِ الفاعل، وخِفةُ النصب موازِية لكثرةِ المفعول. فتكون كثرةُ ممارسَةِ الخفيفَ موازية لقلّة ممارسةِ الثقيل، فيكون ذلك جاريًا على

منهاج الحِكْمة والعَدْلِ.

الرابع: أن الفاعل يشبه المبتدأ، والمبتدأ مرفوع، فكذلك ما أشبهه، ووجه الشبه بينهما: أن الفاعل يكون هو والفعل جملة، كما يكون المبتدأ مع الخبر جملة، فلما ثبت للمبتدأ الرفع؛ حمل الفاعل عليه.

الخامس: أنَّ الْفَاعِل قبل الْمَفْعُول لفظا وَمعنى لأنَّ الْفِعْل يصدر مِنْهُ قبل وُصُوله إِلَى الْمَفْعُول فَجعل لَهُ أوَّل الحركات وَهُوَ الضَّمّة.

تعقيب: إن تعدد المفعول وكثرته تستلزم طلب الخفة فكانت الفتحة مناسبة له؛ لأنها أخف من الضمة، وقوة الفاعل وقلته ناسبه قوة الضمة، فرفع لذلك.

قلب كسرة عين الثلاثي فتحة عند النسب.

كثرة الحروف تمنع أحيانا من التصرف في الاسم، من ذلك أنه إذا كان المنسوب إليه على ثلاثة أَحرف أَوسطُها مكسورٌ وجب فتحه في النسب، سواء كان مفتوح الفاء، أو مضمومها، أو مكسورها.

فالمفتوح الفاء نحو: "فَعِل كـ: نَمِر" بالنون. "و" المضموم الفاء نحو: "فُعِل كـ: دُئِل، و" المكسور الفاء نحو: "فِعِل كـ: إِبِل"، فتقول في النسب إليها "نَمَري، ودُؤَلي، وإِبَلي" بفتح العين فيهن كراهة لتوالي الياءين والكسرتين؛ وذلك لأنك لو لم تفتحه لصار جميع حروف الكلمة المبنية على الخفة: أَي الثلاثيَّةِ المجردة من الزوائد، أَو أَكثرُها، على غاية من الثقل، بتتابع الأمثال: من الياء والكسرة، إذ في نحو إِبِلِي لم يخلص منها حرف، وفي نحو نمري ودُئِلِيٍّ وخَرِبي لم يخلص منها إلا أَول الحروف، وأَما نحو عَضُدي وعُنقي فإنه وإن استولت الثقلاء أَيضًا على البنية المطلوبة منها الخفة إلا أَن تغاير الثقلاء هون الأمر، لأن الطبع لا ينفر من توالي المختلفات وإن

كانت كلها مكروهة كما ينفر من توالى المتماثلات المكروهة إذ مجرد التوالي مكروه حتى في غير المكروهات أَيضًا، وكل كثير عدو للطبيعة(١).

وذهب بعضهم إلى بقاء كسر العين فيما فاؤه مكسورة كـ: "إِبِلي" بكسرتين، كسرة الإتباع، والكسرة الأصلية لأن الكسرة تعمل في جهة واحدة، فلا تثقلها(٢).

وإذا كان المنسوب إليه المكسورُ الْعين على أربعة أَحْرُفٍ مثل المغْرِب وتغْلِب والجندل، فأكثرهم يقرّ الكسرةَ فِي النَّسب ولا يستنكر تتالي الثقلاء الأمثالِ فيها، إِذ لم تكن في أَصل الوضع مبنية على الخفة، فمن ثَمَّ تقول تَغْلِبي ومَغْرِبي وَجَنَدِلِيٌّ؛ وذلك لوَجْهَيْنِ:

أحدهما: " أنَّه لما سكّن مَا قبل الْعين صارَ المتحرك بِمَنْزِلَة أوَّل كلمةٍ وَالَّذِي قبله كآخر كلمة موقوفٍ عَلَيْهَا فيقرّ الكسرة كالنسبِ إِلَى عِدة عِدِيّ".

وَالثَّانِي: "أنَّ كَثْرَة الْحُرُوف والفصل بالسَّاكن غلبا على الكسرة وَصَارَت كالمنسيّ مَعَهُمَا".

وَمن العربِ مَنْ يفتحُها قِياسًا على الثّلاثيّ يقول: "تَغْلَبيّ"، و"يَثْرَبيّ"، و"مَغْرَبيّ". ويُشبِّهون المكسور منه بالمكسور في "شَقِرَة"، و"نَمِرٍ"، ولم يحفِلوا بالساكن، كأنّهم نسبوا إلى "تَلِب" من "تَغْلِب"، وأهملوا الغين لسكونها، وكذلك ما كان مثله. وليس ذلك بقياس عند الخليل وسيبويه ، فتغلَبي بالفتح عندهما شاذ لا يقاس عليه، واستثنى المبرد من جملة الزائد على الثلاثة ما كان على أَربعة ساكن الثاني نحو: تغلِبي ويثربي، فأَجاز الفتح فيما حرفه الأخير مع الكسر، قياسًا مطردًا، وذلك؛

---

(١) – شرح الشافية للرضي٢/١٨ .

(٢) – التصريح ٢/٥٩٣.

لأن الثانيَ ساكن، والساكنُ كالميت المعدوم، فلحق بالثلاثي[1]. قال الرضي: " والقول ما قاله الخليل، إذ لم يسمع الفتح إلا في تغلِبيّ".

وهذه دعوى من المحقق الرضي غير صحيحة فقد قال صاحب اللسان: "والنَّسَبُ إِلَيْهَا يَثْرَبِيٌّ ويَثْرِبِيٌّ وأَثْرَبِيٌّ وأَثْرِبِيٌّ (بفتح الراء وكسرها فيها) [2].

تعقيب: يلاحظ أنَّ كَثْرَة الْحُرُوف في الاسم الرباعي حالت دون قلب الكسرة فتحة في النسب، وجعلت الكسرة على الرغم من ثقلها مقبولة لدى أكثر العرب، فأقروها على حالها.

عدم حذف الواو من مضارع نحو: "أوعد".

كثرة الحذف من حروف الكلمة فيه إجحاف بها لا يُصار إليه، فتُحذَف الواو في المضارع من نحو "وَعَدَ": يَعِدُ، وفي مضارع "وَزَنَ": يَزِنُ. وإنَّما حُذفتِ الواو لوقوعها بين ياءٍ وكسرة، وهما ثقيلتان. فلمَّا انضاف ذلك إلى ثِقَل الواو وَجب الحذف. وحَذفوا مع الهمزة والنون والتاء، فقالوا: تَعِدُ وأَعِدُ ونَعِدُ، حملًا على الياء، أي كما حذف في يَعِد حُذف في هذه الأفعال وإن لم يتحقق علة الحذف فيها، وهي وقوع الواو بين ياء وكسرة "للمشاكلة"؛ أي لئلا يختلف المضارع في البناء؛ لأنهم لو قالوا: أنا أوعد، وهو يعد؛ لاختلف المضارع فيكون مرة بواو وأخرى بلا واو، فحمل ما لا علة فيه على ما فيه علة لتكون الأمثلة مشاكلة غير مختلفة كما أنهم قالوا: أُكرِمُ، وأصله "أُؤَكْرِمُ" فحذفوا الهمزة الثانية استثقالًا لاجتماع الهمزتين، ثم حملوا يُكرِمُ وتُكرِمُ ونُكرِمُ على "أُكرِمُ".

---

(١) – ينظر: الكتاب٣/٤،٣٤٣/١١٥، واللمع ٢٠٤/١، واللباب١٤٥/٢ ، ١٤٦، وارتشاف الضرب ص ٥١٦.

(٢) – شرح الشافية للرضي١٨/٢ هامش(١)، ولسان العرب٢٣٥/١ فصل الثاء المثلثة.

وحُذِفت الواو في مثل يضع ويسع ويقع ويهب وغيرها مما عينه ولامه حرف حلق وإن كان عين الفعل مفتوحا ؛ لأن أصله يَوْضِع" بكسر الضاد "فحذفت الواو" لوجود علة الحذف وهو وقوعه بين ياء وكسره، ثم جعل يضع نظرا إلى حرف الحلق" يعني جعل الضاد بعد حذف الواو مفتوحا تخفيفا؛ لأن حرف الحلق ثقيل والكسرة أيضا ثقيلة، والثقيل على الثقيل وعلى ما يقارنه ثقيل، لكن بعد هذا التخفيف لم يعيدوا الواو المحذوفة؛ لأن الفتح عوض عن حرف الحلق، والأصل إنما هو الكسرة، فاعتبروا الأصل وألغوا الفتحة العارضة، وإنما لم يحذف الواو من يوجل؛ لأن فتحته أصلية لا عارضة.

ولم تُحذف في "يُوعِدُ "؛ لأن أصله "يُوَوْعِدُ" فوقعت الواو بين ياء وكسرة كما في يعد، فوجد فيه علة الحذف أيضا، بل هو أثقل من "يَوْعِد"؛ لأن ياءه مضمومة وياء يعد مفتوحة، ومع هذا لم يحذف الواو، وتحقيق الجواب أنه إنما لم يحذف الواو في "يُوعِدُ "؛ لأن أصله "يُوَوْعِدُ" ؛ لأن المضارع هو الماضي مع زيادة حرف المضارعة، فلما كان الماضي "أوعد" كان مضارعه "يُوَوْعِدُ" فوقعت الواو بين همزة مفتوحة وكسرة لا بين ياء وكسرة ثم لما حذفوا الهمزة لم يجمعوا على الفعل حذف الفاء أيضا؛ فرارا من كثرة الحذف واعتبارا بالأصل وإن وقع بين ياء وكسرة ظاهرا ، وَلِأَن ضمة الْيَاء قَوَّت الْوَاو. بخلاف "يَعِد"، فإنه لم يحذف منه شيء سوى الواو فجاز ذلك(١).

تعقيب: إن كثرة الحذف أمر غير مرغوب فيه، ينبغي الاحتراز منه؛ لذلك لا يجوز ارتكاب ما يؤدي إليه، لذلك لم تُحذف الواو من مضارع الفعل " أوعد" فرارا من كثرة الحذف.

---

(١) – ينظر: المقتضب ٨٨/١، والمنصف ١٨٨/١، والممتع الكبير ٢٨١/١، ٢٨٠ ، وشرح الشافية للرضي ٩٢/٣، و [الفلاح شرح المراح] لابن كمال باشا ص ١١٨، وهمع الهوامع٣/٣٦٤.

الخاتمـــــــــــــــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تختم الأعمال، وترفع الدرجات، والصلاة والسلام على من برسالته ختمت الرسالات، وعلى آله وصحبه، ومن سار على هديه إلى يوم الدين.

وبعـــــــــــــــد

فقد و فقنى الله– تبارك وتعالى–لإتمام هذا البحث الذي أرجو أن أكون قد وُفِّقت فيه إلى الصواب في توضيح صور الكثرة وأثرها في العربية نحوًا وصرفًا. والذي تكمن أهم نتائجه فيما يلي:

- أثبت البحث أن الكثرة وصورها ظاهرة أثرت تأثيرا واضحا في بعض ألفاظ ، وأحكام، وتراكيب العربية نطقا وكتابة، سواء في النحو أو التصريف.
- أثبت البحث أن الكثرة ليست عاملا للترجيح على الإطلاق، وليست سببا للتضعيف على الإطلاق، ولكن جانب الترجيح هو الغالب.
- جاءت الكثرة سببا للترجيح في ثنتين وعشرين مسألة، وسببا للتضعيف في تسع مسائل.
- أن العلماء يختلفون في التعليل بالكثرة فبعضهم يجعلها علة مستقلة يعتد بها اعتدادا كاملا، وقد يضيف إليها علة أخرى يستند إليها كالتخفيف مثلا، وبعضهم يذكرها لما لم يجد له علة أخرى.
- أثبت البحث أن كثرة التغيير هي من أوضح أسباب ضعف الحكم النحوي أو التصريفي، وظهر هذا في دعوى التركيب في" منذ"، و " ويكأن" ، وتصحيح "فَاعَلْت، وتَفَاعَلْنا، وفَعَّلت، وتَفَعَّلنا" ومصادرهن وعدم إعلالهن.
- أن كثرة التغيير قد تؤدي أحيانا إلى تقديم القلب المكاني على الإعلال ؛ لأنه أيسر من اجتماع إعلالين.

- أن الكثرة وإن كانت تستلزم التخفيف إلا أنه ليس دائما ذلك فكَثْرَة الْحُرُوف في الاسم الرباعي حالت دون قلب الكسرة فتحة في النسب على الرغم من ثقل الكسرة.
- أن كثرة الحروف تؤدي إلى تعطل بعض الأصول أحيانًا، فمن المسلم به أن التثنية، والجمع من الأمور التي ترد الحروف إلى أصلها، وبناء على ذلك كان من المتبادر أن ترد ألف المقصور عند تثنيته إلى أصلها الواو أو الياء إلا أن كثرة الحروف في الاسم المقصور حالت دون ذلك وأدت إلى قلبه ياء مطلقا حتى ولو كان أصله الواو.
- أن كثرة الحروف، وكثرة المتحركات يتطلبان التخفيف، وغالبا ما يحصل بالحذف، وقد يحصل بالتسكين، أو بالقلب، وقد تكون كثرة الحروف سببا لقلة الاستعمال، فكثرة الحروف في الاسم الخماسي أدت إلى ثقله مما يترتب عليه قلة استعمالها، وقلة التصرف فيها بالزيادة عليه بأكثر من حرف واحد. وترتب على كثرة الحروف في الاسم الخماسي أنه ليس له وزن تكسير مختص به يجمع عليه بل يحمل في جمعه على الرباعي فيجمع على وزن الرباعي وهو "فَعالِلُ" سواء كان جمع قلة أو كثرة.
- أن الحرف إذا كثر حذفه، سهل الحكم عليه بالحذف عند التردد بينه وبين غيره كما ظهر ذلك في كلمة " ثبة" حيث تبين أنها ثنائية لفظا ثلاثية وضعا، والمحذوف منها إما اللام أو العين، ورجح حذف اللام بسبب كثرةِ ما حُذف لامه من الأسماء، وقلةِ المحذوف العين.
- أن كثرة الحذف أمر غير مرغوب فيه، ينبغي الاحتراز منه؛ لذلك كان كل حكم يترتب عليه كثرة الحذف مردودا وضعيفا، من ذلك حكم الكوفيين بأن "كي" ناصبة بنفسها.

- أن كثرة المتحركات ترجح أحيانا أحد الأمرين المتساويين، كما حصل في الإدغام الجائز؛ لأن العرب تكره توالي المتحركات، فالإدغام للخفة.

وأخيرا فهذا خُلاصة جهدي، فإن كنتُ قد أصبتُ فبتوفيق الله وفضْلِه، وإنْ كانت الأخرى فما أنا إلا من البَشَر الذين لا عِصمة لَهُمْ من الخطأ والزلل، فالكمال لله وحدَهُ، وحَسْبِي أني قد بَذَلتُ قُصارى جهدي، وخَصَّصْتُ له جُلَّ وقتي، واستعنتُ عليه بدعاء ربِي؛ فهو المُستعان وعليه التُّكْلان، وهو وحده ولِيُّ التوفيق.

ثبت المصادر و المراجع

١- القرآن الكريم.

٢-ابن فلاح النحوي المتوفى سنة ٦٨٠هـ – ١٢٨١م ، حياته وآراؤه ومذهبه، مع تحقيق الجزء الأول من كتابه الموسوم بالمغني، رسالة دكتوراة من إعداد الباحث/ عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي، مقدمة إلى كلية اللغة العربية جامعة أم القرى، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.

٣-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلس المتوفى سنة ٧٤٥ هـ ، تحقيق د/ رجب عثمان محمد ، مراجعة م . د / رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة – الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م) .

٤-أسرار العربية . تأليف / أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أسعيد الأنباري، تحقيق / محمد بهجة البيطار، مطبعة التوقي بدمشق (١٣٧٧ هـ – ١٩٥٧ م).

٥-أسلوب التعليل في اللغة العربية، لعباس أحمد خضير، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧م.

٦-الأشباه والنظائر للسيوطي ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الأولى (١٩٨٥ /).

٧-الاشتقاق لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)

٨-الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي المتوفي سنة (٣١٦ هـ) تحقيق د / عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة الرابعة ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩ م).

٩-الاعتصام، لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ)، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، السعودية،

الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١٠- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن إسماعيل النحاس المتوفى سنة ٣٣٨ هـ وتحقيق د / زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الثانية ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م).

١١- الآمالي الشجرية للإمام ضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن على بن حمزة العلوي المعروف بابن الشجري لاط ولات.

١٢-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري المكتبة النصرية صيدا بيروت ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م) لاط .

١٣-أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك لجمال الدين عبد الله بن هشام المتوفى سنة ٧٦١هـ ومعه مصباح السالك إلي أوضح المسالك تأليف بركات يوسف هيود. راجع الكتاب وصححه وصنع فهارسه يوسف الشيخ محمد البقاعي – دار الفكر للطباعة والنشر ١٤١٤هـ ١٩٩٤ م).

١٤-الإيضاح في علل النحو.

١٥-البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلس المتوفى سنة ٧٤٥هـ دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ على محمد معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٣ – ١٩٩٣م).

١٦-البغداديّات.

١٧-البيان في غريب إعراب القرآن، لعبد الرحمن الأنباري، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم٢٠٠٢م .

١٨-تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، مجموعة من المحققين.

١٩-التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

٢٠- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لعبد الله بن يوسف بن هشام ، تحقيق وتعليق عباس مصطفي الصالحى . المكتبة العربية بيروت . الطبعة الأولى ١٩٨٦ م .

٢١-تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، لعبد الرزاق بن فراج الصاعدي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٢٢- التصريح على التوضيح . للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م

٢٣-التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

٢٤-تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ) تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٢٥-توضيح المقاصد والمسالك (شرح ألفية ابن مالك) للمرادي . شرح وتحقيق د / عبد الرحمن على سليمان، الطبعة الأولى ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية (١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م).

٢٦-التيسير في القراءات السبع، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)،المحقق: اوتو تريزل، دار الكتاب العربي – بيروت

٢٧-الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي تحقيق د / فخر

الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولي ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

٢٨- حاشية الصبان الشيخ محمد بن علي الصبان الشافعي المتوفى سنة ١٢٠٦هـ علي شرح الأشموني الشيخ على بن محمد بن عيس الأشموني المتوفي سنة ٩١٨ هـ على ألفية ابن مالك ضبطه وصححه وخرج شواهده إبراهيم شمس الدين دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ١٩٩٧ م

٢٩- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبوبكر بن مجاهد تأليف أبي على الفارسي تحقيق ومراجعة مجموعة من العلماء . دار المأمون للتراث الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٣٠-الحدود في علم النحو، لأحمد بن محمد بن محمد البجائي الأبَّذيّ، شهاب الدين الأندلسي (المتوفى: ٨٦٠هـ)، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٢ - السنة ٣٣ - ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٣١- خزانة الأدب ولب لسان العرب تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق عبد السلام هارون مكتبة الخانجي القاهرة الطبعة الرابعة ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧م.

٣٢-الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني بتحقيق محمد على النجار المكتبة العلمية، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣متفسير الرازي، دار المعرفة – بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٣٣- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون تأليف الإمام شهاب الدين أبي العباسي بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق علي محمد وآخرين، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

٣٤-دراسات لأسلوب القرآن.

٣٥-ديوان العجاج.

٣٦-ديوان الفرزدق.

٣٧-ديوان امرئ القيس . دار صادر – بيروت (١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م) .

٣٨-ديوان حاتم الطائي.

٣٩-ديوان رؤبة.

٤٠-ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت،١٩٨٠م.

٤١-ديوان عمر بن أبي ربيعة.

٤٢-ديوان عنترة بن شداد: تحقيق و دراسة محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.

٤٣-ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق: إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام في الكويت، الطبعة الثانية ١٩٨٤م.

٤٤-ديوان مجنون ليلى.

٤٥-رصف المباني في شرح حرف المعاني تأليف الإمام أحمد بن عبد النور المالقي المتوفى سنة ٧٠٢هـ تحقيق د/ سعيد صالح مصطفي زعميه دار ابن خلدون لاط لات.

٤٦- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق د/ حسن هنداوي دار العلم بدمشق الطبعة الثانية ١٤١٣هـ = ١٩٩٣ م.

٤٧-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مكتبة دار التراث.

٤٨-شرح ابن عقيل علي على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة دار التراث القاهرة الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م

٤٩-شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي (٣٨٥هـ)

تحقيق: د. محمد الريح هاشم، الطبعة الأولى، دار الجيل بيروت، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

٥٠-شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك المسمى " منهج السالك إلى ألفية ابن مالك " لعلى بن محمد الأشموني . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد " مكتبة النهضة المصرية القاهرة الطبعة الأولى ١٩٥٥م.

٥١-شرح ألفية ابن معطي، لابن القواس، تحقيق: د٠ علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٥٢-شرح التسهيل المسمى " تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد " لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش المتوفي سنة ٧٧٨هـ، دراسة وتحقيق أ ٠ د/ محمد علي فاخر وآخرين ٠

٥٣-شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك . تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١.

٥٤-شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق د. حسن إبراهيم الحفظي، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود.

٥٥-شرح الكافية الشافية تأليف الإمام أبي عبد الله جمال الدين محمد ابن مالك الطائي الجياني الشافعي المتوفى سنة ٦٧٢ هـ تحقيق على محمد معوض وعادل احمد عبد الموجود . دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م

٥٦-شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ومكتبة المتنبي القاهرة لاط ولات.

٥٧-شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٥٨-شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

٥٩-شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، لشمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (المتوفى: ٨٥٥هـ)، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثالثة، ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م.

٦٠-شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ، تحقيق الدكتور / عبد الله الحسيني ، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة - الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م) .

٦١-الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس الرازي، (المتوفى: ٣٩٥هـ) الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٦٢- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٦٣-صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ .

٦٤-ضياء السالك إلى أوضح المسالك، لمحمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م. الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٦٥-العلة النحوية عند الشريف الكوفي (ت ٥٣٩هـ) في كتابه البيان في شرح

اللمع، د. عبد الله راجحي محمد غانم. ص ٤٠٨ ، بحث منشور في مجلة كلية التربية بزنجبار جامعة عدن. العدد العاشر.

٦٦- علل النحو، لأبي الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م

٦٧-علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس بن الوراق، تحقيق: محمد جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض ط١/ ١٩٩٩م .

٦٨-فتح الباري بشرح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ) رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية - الطبعة الأولى»، ١٣٨٠ - ١٣٩٠ هـ

٦٩-القلب والإبدال، لابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: ٢٤٤هـ).

٧٠-الكامل في اللغة والأدب، لمحمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٧١-الكتاب - كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان فنبر تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون دار الجيل بيروت الطبعة الأولي لات

٧٢-كتاب التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)

٧٣-كتاب اللامات لأبي القاسم الزجاجي (المتوفى: ٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٧٤-كثرة الاستعمال في العربية دراسة صرفية نحوية لنماذج مختارة – د. ميلاد عبد السلام السليني.

٧٥-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، تأليف أبي القاسم الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨هـ رتبة وضبطه صححه محمد عبد السلام شاهين دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م .

٧٦-الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب، تحقيق: د. محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٧٧-اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري تحقيق غازي مختار طليمات – دار الفكر المعاصر بيروت ودار الفكر بدمشق الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م .

٧٨-لسان العرب للإمام أبي الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم بن منظور المتوفى سنة ٧١١هـ دار صادر بيروت وطبعة دار المعارف.

٧٩-المبدع في التصريف، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. عبد الحميد سيد طلب، مكتبة دار العروبة، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٨٠-المبسوط لمحمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ)

٨١-مجالس ثعلب . شرح وتحقيق / عبد السلام هارون ، دار المعارف – بمصر – الطبعة الخامسة (١٩٨٧ م) .

٨٢-مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (المتوفى: ٢٩١هـ)

٨٣-مجمع البيان لعلوم القرآن لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي . تحقيق السيد هاشم الرسولى المحللاتي ط إحياء التراث العربي .

٨٤-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م

٨٥-المدارس النحوية . للدكتور / شوقي ضيف - الطبعة الثالثة - دار المعارف - مصر .

٨٦-المساعد على تسهيل الفوائد ، شرح منقح مصفى للإمام الجليل / بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، تحقيق وتعليق د / محمد كامل بركات - جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية - الطبعة الثانية (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م) .

٨٧- مشكل إعراب القرآن لملكي ابن أبي طالب القيسي المتوفى سنة ٤٣٧ هـ تحقيق ياسين محمد السواس دار المأمون للتراث لاط لات

٨٨-معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ . تحقيق د / عبد الفتاح إسماعيل شلبي . مراجعة الأستاذ / علي النجدي ناصف ، دار سرور لاط لات .

٨٩-معاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي . دراسة وتحقيق الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد . عالم الكتب الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٩٠-معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج شرح وتحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي . عالم الكتب . الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م.

٩١-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . لابن هشام الأنصاري ، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه / حسن جمد ، وأشرف عليه وراجعه د / إميل بديع يعقوب . دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

٩٢-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٠ للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسي الشاطبي المتوفي سنة ٧٩٠هـ، تحقيق د / عبد الرحمن العثيمين – الطبعة الأولي ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٩٣- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية . لمحمود بن أحمد العيني، مطبوع مع خزانة الأدب، دار إحياء – بيروت لاط لات .

٩٤-مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٩٥- المقتضب . صنعة / أبي العباس محمد بن يزيد المبرد . تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي . الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م .

٩٦-الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى ١٩٩٦.

٩٧-الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور، مكتبة لبنان، ١٩٩٦

٩٨-المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ – أغسطس سنة ١٩٥٤م

٩٩-موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٦م.

١٠٠-الموضح في وجوه القراءات وعللها، لنصر بن علي بن محمد الشيرازي ابن أبي مريم، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، نشر: الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة.

١٠١-الموضح في وجوه القراءات، لابن الجزري، (المتوفى: ٨٣٣ هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ)، تصوير دار الكتاب العلمية.

١٠٢-نتائج الفكر في النحو . لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي المتوفى سنة ٥٨١ هـ ، تحقيق د / محمد إبراهيم البنا – دار الاعتصام .

١٠٣-النحو العربي، العِلَّة النحوية نشأتها وتطورها. د. مازن المبارك، المكتبة الحديثة، الطبعة الأولى١٣٨٥ هـ – ١٩٦٥م.

١٠٤-النشر في القراءات العشر، لشمس الدين ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى : ٨٣٣ هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ)، تصوير دار الكتاب العلمية.

١٠٥-النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق: الأستاذ رشيد بلحبيب، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

١٠٦- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي تحقيق أحمد شمس دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م.

١٠٧-الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (ت ١٤٠٣هـ)، مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢ م.

١٠٨-الوصول إلى الأصول، تأليف: شرف الإسلام أبي الفتح أحمد بن علي بن برهان البغدادي، ت (٥١٨هـ)، تحقيق : د. عبد الحميد علي أبي زنيد، مكتبة المعارف، الرياض، ط : ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث باللغة العربية	١٥١٥
ملخص البحث باللغة الإنجليزية	١٥١٦
المقدمة:	١٥١٧
التمهيد:	١٥٢٢
المطلب الأول: العلة، وآراء النحويين فيها.	١٥٢٢
المطلب الثاني: الكثرة، وصورها.	١٥٢٥
الفصل الأول: أثر الكثرة في الألفاظ:	١٥٣٠
المبحث الأول: أثر الكثرة في الترجيح:	١٥٣٠
التوسع في معنى " سوف" .	١٥٣٠
حذف الواو من " هو ".	١٥٣٢
اختصاص "غُدْوة" بالنصب بعد " لدنْ ".	١٥٣٤
ترجيح زيادة الميم في " مَنْبِج ".	١٥٣٥
تردد الحذف في " ثُبة " بين العين واللام.	١٥٣٧
المبحث الثاني: أثر الكثرة في التضعيف:	١٥٤٢
تردد الهمزة بين الاستفهام والنداء.	١٥٤٢
" ويكأنَّ" بين البساطة والتركيب	١٥٤٦
(مُنْذُ) بين الإفراد والتركيب.	١٥٥٦

كي" الناصبة.	١٥٥٩
مجيء (لو) مصدرية .	١٥٦١
الفصل الثاني: أثر الكثرة في الأحكام:	١٥٦٧
المبحث الأول: أثر الكثرة في الترجيح:	١٥٦٧
بناء الفعل الماضي على السكون.	١٥٦٧
حذف إحدى النونات المتواليات.	١٥٦٧
حذف التنوين من العلم لغير إضافة.	١٥٦٨
جواز إتباع الموصوف للصفة.	١٥٧١
قطع التابع عن المتبوع.	١٥٧٣
الفصل بين " كم " الخبرية وبين مميزها.	١٥٧٤
دخول همزة الوصل على الفعل الخماسي ومصدره.	١٥٧٥
قلة أوزان الاسم الخماسيّ المجرد وعدم زيادته بأكثر من حرف.	١٥٧٧
علة حركة حرف المضارعة.	١٥٧٨
قلب ألف المقصور الزائد على ثلاثة أحرف عند التثنية ياءً.	١٥٨١
حذف ألف الاسم المقصور عند النسب.	١٥٨٢
حذف آخر المقصور والممدود الزائدين على ثلاثة أحرف عند التثنية.	١٥٨٤
إبدال النون من اللام.	١٥٨٦
تصحيح "فَاعَلْت، وتَفَاعَلْنا، وفَعَّلت، وتَفَعَّلنا" ومصادرهن وعدم إعلالهن.	١٥٨٧
تقديم القلب على الإعلال في مهموز اللام.	١٥٨٨

إدغام الحرفين المتحركين أو الإدغام الجائز.	١٥٩٢
إمالة الألف في آخر الاسم.	١٥٩٤
المبحث الثاني: أثر الكثرة في التضعيف:	١٥٩٦
الجمع بين هاء التنبيه ولام البعد في اسم الإشارة.	١٥٩٦
تخصيص الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب.	١٥٩٧
قلب كسرة عين الثلاثي فتحة عند النسب.	١٥٩٩
عدم حذف الواو من مضارع نحو: "أوعد".	١٦٠١
الخاتمة:	١٦٠٣
ثبت المصادر والمراجع.	١٦٠٦
فهرس الموضوعات.	١٦١٨